

المضارة والنظم الأوربية

في العصور الوسطى

القسم الأول

تأليف

الدكتور السيد الباز العزبي

استاذ تاريخ العصور الوسطى

كلية الآداب - جامعة القاهرة

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر

بيروت ص.ب ٧٤٩

المضارة والنظم الأوربية

في العصور الوسطى

القسم الأول

تأليف

الدكتور السيد الباز العريبي

استاذ تاريخ العصور الوسطى

كلية الآداب - جامعة القاهرة

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر

بيروت ص.ب. ٧١٩

محتویات الكتاب

صفحة

٧ - ٨	المصدير
١ - ٨	الفصل الأول : تمهيد
	التطور التاريخي للمجتمع الأوربي في
١ - ٨	العصور الوسطى
٩ - ٧٥	الفصل الثاني : النظام الإقطاعي
٧٧ - ١٤٠	الفصل الثالث : التجارة
١٤١ - ٢٢٧	الفصل الرابع : المدن
٢٢٩ - ٣٣٣	الفصل الخامس : الجامعة

تقدير

الواقع أنه لا بد من تقرير حقيقة هامة ، عند التعرض لدراسة تاريخ غرب أوربا في العصور الوسطى ، كان لها أثر كبير في تطور النظم والحضارة الأوروبية . وهذه الحقيقة تتمثل في المصدر الذي استمدت منه القرى مؤونتها وطعامها ، وهو الزراعة :

فالمعروف أنه ساد أوربا الغربية ، نوع من المستعمرات (المحلات) الزراعية ، اتخذت أسماء مختلفة كلها تؤدي معنى الضيعة ، التي تتمثل في مجموعة من المساكن تقع في وسط بقعة منزرعة ، يحيط بها أراضٍ مهملة أو معدة للزراعة . ولكل دار في القرية نصيب في الأرض الصالحة للزراعة والمراعى ، ولها حقوقها في الأرض الجرداء والغابات ، وانتجاع الكلاً . ومن الطبيعي أيضاً أن يكون للسيد الإقطاعي نصيبه في الأراضي القابلة للزراعة ، وفي المراعى والغابات . وما ترتب على النظام الإقطاعي من علاقات وحقوق وواجبات ، جعل القرية بالغة التماسك والصلابة . وترجع قوة هذا النظام إلى الاكتفاء الذاتي ، فالضيعة تكفي نفسها بنفسها ، وتتطلع إلى السيد لحمايتها ، وترجع إلى قسيسها في الأمور الروحية :

على أن القرية لم تستطع أن تنزول عن القرى المجاورة . فبا يعقد من الأسواق الأسبوعية (markets) والسنوية (fairs) يدل ، لاسيما في إنجلترا ، على أن الضيعة تعتبر أيضاً وحدة تجارية ، تصدر أساساً الحبوب وبعض الجلود والصوف ، وتستورد الحديد اللازم للمحارث وسائر العدد والأدوات ، فضلاً عن أنها تقوم بتوفير كل الحاجات اللازمة للسكان وللسيد وللموظفين .

ولاشك أن ما تعرض له النظام الإقطاعي من التطور ، يعتبر من العوامل التي أثرت في الحياة في العصور الوسطى ، واستندت إليه في نموها

وتطورها ، التجارة والمدن وسائر مظاهر الحضارة . ففي العصر الحديث ، من اليسير نقل المؤن من مكان إلى مكان ، إذا تطلبت الحاجة ذلك . أما في العصور الوسطى فلم يكن هذا الأمر سهلاً . فالواضح أن كل مدينة كانت تعيش على ما يجلب إليها من المؤن ، براً وبحراً ، من مسافات قريبة أو بعيدة . على أن وجه الغرابة هو أن الضيقة كانت تنتج من فائض المحصول ما يزيد على حاجتها ، ويكفي سد طلبات المدن والطبقات الحاكمة . فإذا قصرت القرية عن سد هذه الحاجات فذلك يرجع إلى ظهور طلبات أخرى ، لا تستطيع القرية أن تصدرها إلى المدن مثل الصوف ، أو أن السكان بالمدينة بلغ عددهم من الزيادة ما لم يستطع الفائض من الإنتاج أن يكفيهم .

ومن الأقوال المأثورة عند كتّاب العصور الوسطى « إن المجتمع يتألف من أولئك الذين يعملون ، وأولئك الذين يتحرسون (يدافعون) ، وأولئك الذين يعبدون » . فيقصد الكتّاب ، بالعمّال أولئك الذين يقومون بفلاحة الأرض ، والواضح أن هذه العبارة أغفلت الإشارة إلى التاجر وساكن المدينة . ولعل ذلك راجع إلى أنه من العسير إدماج التاجر والمدينة في إطار العصور الوسطى . فتمو اقتصاد المدينة يعتبر بداية صورة جديدة للمجتمع ، ويعتبر شمال إيطاليا ، وجنوب ألمانيا ، والأراضي المنخفضة التربة التي نبتت بها المدن .

أما أولئك الذين يحرسون ، فالمقصود بهم أرباب الإقطاع ، على الرغم من أن جيوش العصور الوسطى حوت فئات من الرماة والرجالة ، لم يحوزوا إقطاعات ، برغم ما اشتهروا به من المهارة الحربية ، وما كان لهم من أهمية كبيرة . وترجع أهمية الإقطاع إلى ما ترتب عليه من خدمة عسكرية وقيام علاقة شخصية بين السيد والتابع . فإذا لم يؤد السيد ما التزم للتابع من واجبات ، فالتابع أن يلتمس سيّداً آخر ، يحصل منه على إقطاع . وإذا لم يف التابع بواجباته ، فللسيد أن يسترد الأرض . على أن

(ز)

نقطة الضعف فى النظام ، هى أن العقد فقد قيمته منذ أن حصل التابع على الأرضى من سادة عديدين .

والواضح أنه يقصد بالذين يعيدون ، رجال الدين ، ولم نتعرض لهم فى هذا القسم من الكتاب ، نظراً لأن المقصود به دراسة النواحي الاقتصادية من الحضارة الأوربية ، وشرح الروابط والعلاقات التى نصادفها بين الموضوعات التى يعالجها هذا الكتاب . فما نلاحظه من نمو وتطور كل مظهر حضارى واكتماله ، ثم تداعيه ، إنما يحدده ويتحكم فيه ، إلى حد كبير ، ما جرى من التطور التاريخى ، للأحداث السياسية فى العصور الوسطى .

ولذا جرى الحرص على الإشارة إلى هاتين الحقيقتين ، وهما أثر التطور التاريخى فى الموضوعات التى تناولها الكتاب ، وما كان من صلات وثيقة بين هذه الموضوعات وأهميتها فى تصوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى غرب أوربا فى العصور الوسطى .

والله ولى التوفيق

السيد الباز العربى

القاهرة فى { ١٨ رجب سنة ١٣٨٣
٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣

الفصل الأول

تمهيد

التطور التاريخي للمجتمع الأوربي في العصور الوسطى

أطلق المؤرخون الأوربيون ، مصطلح العصور الوسطى ، على السنوات التي تفصل بين انهيار المدنية الرومانية ، وبين ما تراءى لهم من فجر مدنية العصر الحديث ، ونظروا لأنهم اهتموا أساسا بتاريخ شمال غربي أوروبا ، إنجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، اتخذوا تبعا لذلك التواريخ الفاصلة بين العصور المختلفة .

والمعروف أن العصور الوسطى امتدت منذ خلع روميلوس أغسطس ، آخر الأباطرة الرومان ، عن العرش سنة ٤٧٦ ، إلى حوالي سنة ١٥٠٠ م ، إذ اعتبر هؤلاء المؤرخون ، النهضة الأوربية ، بدء العصر الحديث ، واعتبروا القرن الرابع عشر بداية لها في إيطاليا ، وجعلوا انتشارها في غرب أوروبا ، في السنوات السابقة على سنة ١٥٠٠ ؛ والسنوات اللاحقة لها . فكان العصور الوسطى بمعناها الأصلية ، شملت حقبة زمنية ، بلغت في شمال غربي أوروبا حوالي ألف سنة ، بينما جرى تقديرها في إيطاليا بنحو ٨٥٠ سنة . غير أن هذا المصطلح لم يختلف عن سائر المصطلحات التاريخية ، في أن الباحثين استخدموه وفقا لرغباتهم وأمزجتهم . إذ أن ثمة نزعة قوية لرد بداية فترة العصور الوسطى إلى سنة ٣٠٥ ، وهي السنة التي توفي فيها الإمبراطور دقلديانوس . كما أن ثمة من الشعور والإدراك ، ما يجعل هذه المرحلة من التاريخ ، تشمل أيضاً تاريخ شرق أوروبا . وهذا الاتجاه إنما اتخذته موسوعة كمبردج في تاريخ العصور الوسطى .

فاتخذت سنة ٣٠٥ بدء لتاريخ العصور الوسطى ، وخصت الدولة البيزنطية بقسط كبير من الاهتمام والدراسة ، فأفردت لها مجلدا خاصاً .

على أن هذه الدراسة اقتصرت على معالجة غرب أوروبا ، لاسيما الجزء الشمالى الغربى منها ، من حيث الحضارة والنظم .

والواقع أن مدينة العصور الوسطى لم تمس من حوض البحر المتوسط إلا إيطاليا ، وجنوب فرنسا ، والجزء الشرقى من أسبانيا . وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والحضارية لهذه الأقاليم ، فى العصور الوسطى ، فإنها لم تكن بالغة الأهمية من الناحية السياسية . ذلك أن مركز القوة والسلطان فى العصور الوسطى ، إنما وقع فى الشمال فى بيئة شديدة الاختلاف . فالإقليم الذى يقع شمال الأراضى المنخفضة التى تحف بالبحر المتوسط ، كاد يغطيه بأسره غابات شاسعة من البلوط والسنديان ، واشتهر بوفرة المياه اللازمة للرى ، واعتدال المناخ صيفا ، والبرودة شتاء ، وبخصوبة تربته . ولجأ السكان فى عصور ما قبل التاريخ إلى أن يزيلوا الغابات ، فى بعض الجهات ، كيما يقيموا لأنفسهم قرى ينزلون بها ، ويتخذوا حقولا لهم . وبمضى الزمن ازدادت المحلات والمساكن ، غير أن الغابات لم تختف نهائيا . إذ أن المناخ الرطب يساعد على سرعة نموها من جديد ، إذا غادر الناس مواطنهم . والخلاصة أن ثمة من الأراضى ما يصلح للزراعة ، إنما تحتاج إلى أساليب تختلف عن تلك التى تجرى فى إقليم البحر المتوسط .

وهذا الإقليم الشاسع ، يمتد من الشاطئ الغربى لإيرلندة ، إلى الحدود الحالية للشعوب الصقلية ، ومن بحر الشمال وبحر البلطيق إلى البحر المتوسط . وخضع هذا الإقليم حتى القرن الرابع قبل الميلاد للكلتيين الذين ينتمون للجنس الألبى ، وتعتبر القبيلة الوحدة السياسية عندهم ، وعاش الكلتيون على الفلاحة وتربية الماشية .

ثم خضع الكلتيون لعنصر جديد ، يتمثل في التوتون أو الجرمان ، فطردوا ، بعد أن خرجوا من اسكنديناوة ، الكلتيين من إقليم ألمانيا الحالية ، واحتلوا الإقليم الواقع عند مصب نهر الراين وشرق إنجلترا زمن يوليوس قيصر ، ثم أوقفت الجيوش الرومانية زحفهم جنوبا وغربا مدة أربعة قرون . ولما أخذت الإمبراطورية الرومانية في التمدد في القرنين الرابع والخامس ، شرع الجرمان في التحرك من جديد ، فاحتلوا شمال غالة ووادي نهر الرون الأعلى ، والساون ، ووادي نهر البو (بشمال إيطاليا) ، فضلا عن إنجلترا .

وعلى الرغم من أن المغيرين من الجرمان المحاربين حكموا فترات طويلة في وسط إيطاليا وجنوبها ، وجنوب فرنسا ، وأسبانيا ، وشمال إفريقيا ، فإنهم لم يبلغوا من كثرة العدد ، ما يؤدي إلى تأثير جوهري في تركيب السكان والنظم السياسية بتلك الأقاليم . على أنه ما كاد ينتهي القرن السادس الميلادي ، حتى أضحت شمال غربي أوروبا أرضا جرمانية ، ولم يبق من الحضارة الكلتية إلا آثار ضئيلة في اسكتلندة وويلز وإيرلندة وبريطانيا .

ويتبين من الوضع في غرب أوروبا ، سنة ٨٠٠ ، أن مركز القوة انتقل من إقليم البحر المتوسط إلى الشمال ، وتحول من يد الرومان إلى الجرمان . إذ تم في تلك السنة ، تتويج شارلمان في روما على أنه إمبراطور روماني ، حكم إيطاليا وغاله ، وشطرا من شمال أسبانيا ، وحاول أن يحمل الإمبراطور البيزنطي على أن يعترف به إمبراطورا . ومع ذلك فإن شارلمان لم يكن أصلا إلا ملكا جرمانيا يحكم دولة جرمانية ، ويقع مركز سلطانه في الأقاليم الواقعة على ضفتي الجزء الأدنى من نهر الراين ، واتخذ آخن مقرا له . وأكثر من ذلك أن سلطته في إيطاليا ، إنما استندت إلى استحوازه على تاج جرمانى ، وفرضه السيادة على شعب جرمانى ، وهم اللومبارديون .

ويقع في خارج إمبراطورية شارلمان ، مجموعتان هامتان من الشعوب، الجرمانية ، وهما الإنجليز السكسون في إنجلترا ، والسكنديناويون بدانمرقة والنرويج والسويد . ويقع وراء هذه الإمبراطورية من جهة الغرب بقايا المدنية الكلتية . إذ أن الاسكتلنديين القادمين من أيرلنده ، استطاعوا أن يقهروا الكلتيين ، وأن يقيموا مملكة اسكتلنده ، فأقاموا لهم مملكة في جنوب غربي اسكتلنده وشمال غربي إنجلترا ، وحكموا في ويلز وأيرلنده ، وبريتاني . وإلى الجنوب من مملكة شارلمان ، تقع أملاك الدولة الإسلامية . فشمّل حكم المسلمين ، كل أسبانيا ، ماعدا ثغر برشلونه الذي استولى عليه شارلمان . وبسط المسلمون أيضا سلطانهم على شمال إفريقيا ، وشنوا هجمات بحرية عنيفة على الجزائر الواقعة في غرب البحر المتوسط . وامتدت غارات المسلمين حتى بلغت سواحل جنوب غالة .

واتصلت الإمبراطورية الكارولنجية بأملاك الصقالبة في الجهات الواقعة إلى الشرق ، والممتدة من بحر البلطيق إلى نهر الدانوب . وعلى الرغم من أن شارلمان قام بحملات حربية عديدة إلى ما وراء نهر الالب ونهر السال ، اللذين يؤلفان الطرف الشرقي للأراضي الجرمانية ، فالواقع أن هذه الحملات لم تكن في جوهرها إلا حملات تأديبية ، فلم يحاول شارلمان أن يحتل الإقليم الذي أغار عليه .

على أن الملوك الجرمان وأتباعهم هم الذين تولوا في العصور الوسطى إعادة فتح شرق ألمانيا . وتولى أبناء شارلمان ، بمساعدة الفرسان اللومبارديين طرد الأفار من الجهات الواقعة على رأس بحر الأدرياتي . بينما لا زال الساحل الشرقي لإيطاليا وصقلية ، يعترف بحكم الإمبراطور البيزنطي .

وشهد القرن التاسع الميلادي ، ما قام في غرب أوروبا من إمارات مسيحية ، شملت الإمبراطورية الكارولنجية وإنجلترا الأنجلوسكسونية ، والبلاد الكلتية ، وكلها أصبحت فريسة للمغربين من غير المسيحيين . فخرج من اسكنديناو آخر هجرة جرمانية كبيرة . وهذه الحركة إنما دفعها قوتان :

٥

زيادة عدد السكان ، وتطور الملكيات في اسكنديناوة . فترتب على العامل الأول ، أن أضحت الحياة من القسوة والشدة بداخل البلاد ، ما حمل الناس على أن يلتمسوا لهم معاشا خارج اسكنديناوة . أما العامل الثانى ، وهو نمو السلطة الملكية ، فإنه أدى إلى استتباب الأمن الداخلى ، فلم يعد ثمة ما يدعو لإثارة الحرب والنهب . وانقسم سكان اسكنديناوة في القرن التاسع إلى مجموعتين : الفلاحين الذين يزرعون الأرض ، والفيكنج الذين يقومون بالحرب والقتال . والفيكنج هم أول من بادروا إلى الإغارة بحرا على سواحل غرب أوربا ونهبها . ولم تحدث هذه الحملات أول الأمر إلا صيفا ، ثم واصلوا الإغارة شتاء في جهات أخرى ، وتوغلوا إلى داخل البلاد . فالأراضي المنخفضة وغرب فرنسا والجزائر البريطانية ، تعرضت لما أحدثته الفيكنج من التخريب الشامل . وإذا تهأت للفيكنج الأحوال للاستيلاء على إقليم من الأقاليم ، جاء من بلادهم في أعقابهم فلاحون لزراعة الأراضي الجديدة . والمعروف أن شارل الساذج ، ملك الفرنج ، منح أحد زعماء الفيكنج ، الأراضي الواقعة عند مصب نهر السين ، أملا في أنه يقوم بحماية مملكته من غارات الفيكنج . على أن هؤلاء الفيكنج لم يلبثوا أن استولوا على كل ما صار معروفاباسم نورمانديا ، أرض الشماليين . وشن الفيكنج حربا عنيفة طويلة الأمد ضد الفرد ملك وسكس ، الذى يعتبر أكبر ملوك انجلترا . وانتهت هذه الحرب بعقد معاهدة ، اقتسموا بمقتضاها الأراضي مع الفرد ، وعلى الرغم من طردهم من الإقليم الدانى ، فإن عددا ضخماً من السكنديناويين ظلوا مقيمين به . واستولى الفيكنج أيضا على المملكة الكلنية المعروفة باسم Strathclyce ، ووسعوا رقعتها حتى أصبحت تشمل ما هو معروف الآن باسم لانكشير . واحتل الفيكنج الجزائر الواقعة تجاه الساحل الغربى لاسكتلنده ، وجزيرة مان فى البحر الإيرلندى . وظل أحد ملوكهم يتخذ مقره فى جزيرة مان حتى القرن الثالث عشر . وتعرضت إيرلنده لغزو

الفيكنج ، فحكموا جانباً منها فترة من الزمن ، ومن معاقلم بها دبلن ، ووترفور وديكسفورد . وحدث آخر الأمر ، أن استقر الفيكنج والفلاحون منهم بجزيرة آيسلنده ، ثم ارتحلوا إلى جرينلنده . ومن الواضح أنهم أقاموا على ساحل أمريكا الشمالية محلة لهم استمرت فترة من الزمن .

أما الفيكنج الذين أغاروا على ساحل بحر الشمال والمحيط الأطلسي فكانوا من الدانين والنرويجيين . بينما اتجه السويديون صوب الشرق ، فاستولوا على كل ساحل بحر البلطيق ، ونفذوا إلى أرض الصقالبة ، فأقاموا لهم معقل ، أمثال نوفجورود وكييف ، فحكموا منها الصقالبة المحليين . وما كاد القرن التاسع الميلادي ينتهي ، حتى صار للفيكنج سلسلة من الإمارات ، امتدت من نوفجورود إلى البحر الأسود ، واتصلت هذه الإمارات تجارياً بالقسطنطينية ، وترتب على ذلك أن تحولت إلى المسيحية بفضل المبشرين البيزنطيين ، فأضحت بذلك تؤلف جانباً من مدنية شرق أوروبا .

وإذ أثار الفيكنج الاضطراب بشمال أوروبا المسيحية ، أخذ سلطان المسلمين يمتد ويتسع في الجنوب . ففي أثناء القرن التاسع ، استولوا على جزائر البليار ، وصقلية ، وسردينية ، وقورسقة ، وأغاروا على جنوب إيطاليا ، بل حاصروا روما ذاتها . ففي سنة ٩٠٠ صار المسلمون سادة في غرب البحر المتوسط ، لا ينازع أحد سلطتهم . وفي تلك الأثناء ، لا زال الشطر الشرقي من الإمبراطورية الكارولنجية يواجه المخربين الذين لم يكونوا سوى فئة من العنصر المغولي ، يمتون بصلة قوية للهون والأفار ، واحتل الحبريون سهل البحر العظيم ، وظلوا يغربون على شرق ألمانيا .

على أن ما تعرضت له أوروبا المسيحية من هجمات ، لم تلبث أن توقفت في القرنين العاشر والحادي عشر . وما حدث سنة ٩١١ من منح نورمانديا إلى روللو ، أوقف فعلاً غارات الفيكنج على فرنسا . واسترد

أحفاد الفرد ، سنة ٩٣٩ ، ما احتله الدانيون من أرض إنجلترا . على أن غارات الدانيين لم تتوقف على إنجلترا إلا عندما فتحها وليم دوق نورمانديا ، سنة ١٠٦٦ ، فأقام بها نظاما حرييا قويا ، استند إلى شبكة من الحصون .

وتوقفت غارات المجرين ، بعد أن أنزل بهم الإمبراطور أوتو الأول ، سنة ٩٥٥ ، الهزيمة الساحقة في معركة لينشفيلد Lechfeld . واستطاع مغامرون أشداء من نورمانديا ، أن ينتزعوا من المسلمين ، بين سنتي ١٠٥٧ و ١٠٩١ ، جنوب إيطاليا وصقلية ، فأقاموا مملكة نرمندية ب نابولي وصقلية . وشهد القرن الحادي عشر أيضاً ، استيلاء أساطيل جنوة وبيزا على جزيرتي قورسيقة وسردينية .

ولما توقفت الغارات ، ازدادت حالة أوروبا سوءاً . فلم يعد بها مدن بالمعنى الاقتصادي المعروف ، فحل الخراب بالعمائر التي تقع حول الكاتدرائيات والأديرة ، وتناقص عدد السكان ، وخربت الأراضي الزراعية ، وتحولت إلى غابات أو إلى مراعى . ثم أخذ المجتمع ينهض ، وقيم النظم التي تناوها هذا الكتاب . فعلى الرغم من أن جذور حضارة العصور الوسطى ، امتدت في أعماق الماضي ، فإنها نبتت وأينعت أثناء القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر . وظهر النظام الإقطاعي في فرنسا و ساد بإنجلترا وإيطاليا وألمانيا وفلسطين ، على أن الترتيب الزمني اختلف باختلاف البلاد . وللنظم الإقطاعية أهمية كبيرة في اسبانيا واسكتلندا وه . والراجح أن نظام الضياع ظهر في وقت واحد مع النظام الإقطاعي في إنجلترا وفرنسا وغرب ألمانيا ، وساد في صور مختلفة في معظم أنحاء أوروبا ، وانتقل نظام الضياع إلى الأقاليم التي استردها الحرمان من الصقلية ، ولم يلبث أن شاع بين الصقلية المجاورين ، ومنهم انتقل إلى روسيا .

والخلاصة أن هذا الإقليم ، غرب أوروبا ، جعل له مناخه وتربيته وخططه وتركيبه العنصرى ، من الوحدة ، ما لم نجدها فى شطر كبير آخر بأوروبا . فمن حدود ويلز إلى نهر الإلب ، ومن بحر الشمال وبحر البلطيق إلى جبال الأوفرن والالب ، توافرت بهذا الإقليم الخصوبة ومياه الرى ، ولم يكن به من الجبال إلا فى جهات الهارتز بسكسونيا ، وتكاثر به القرى والغابات ، والمناخ لطيف ضيقاً ، بارد شتاء ، والتربة ثقيلة خصيبة . والملاحظ أن هذا الإقليم درج على خطة واحدة فى الزراعة ، وتجانس به سائر السكان ، فغلب عليه الكلتيون ، ثم الجرمان . وارتبط السكان سوياً بالحضارة الرومانية المسيحية ، والمذهب الكاثوليكي ، وتعتبر اللاتينية لغة القراءة والكتابة بهذا الإقليم ، فاشترك سائر السكان فى تراث واحد ومشاكل واحدة .

الفصل الثاني

النظام الإقطاعي

في أثناء العصور الوسطى بأوروبا ، تعتبر القلعة والقرية والمدينة ، مراكز الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وللناس الذين يعيشون بكل من هذه المواضع نظمهم الخاصة . واستخدم المؤرخون الأوروبيون مصطلح « النظام الإقطاعي » للدلالة على النظم السائدة في القلعة والقرية ، على حين أن المؤرخين الإنجليز والأمريكيين ، يقصرون إطلاق هذا المصطلح على النظم التي سادت بين الذين عاشوا بقلعة الشريف أو النبيل . أما الذين أقاموا بالقرى فخضعوا لما يعرف بنظام الضياع . وفي هذا الفصل تجرى معالجة النظام الإقطاعي بمعناه المحدود الذي يرتبط بطبقة النبلاء . أما نظام الضياع أو النظام القروي ، فسوف نفرده فصلاً خاصاً .

ما هو النظام الإقطاعي :

استخدم المؤرخون لفظة الإقطاع في معنيين : ففي المعنى الأول اعتبروا النظام الإقطاعي صورة من المجتمع ، توافر به من الخصائص ما يجعل تعريفه وتحديد أمره سهلاً يسيراً . وهذه الخصائص والمظاهر يصبح تلخيصها فيما يأتي : نمو التبعية الشخصية وتطورها في المجتمع ، وما كان لفئة حربية خاصة من مكانة رفيعة في المجتمع ، والأنواع المختلفة للحقوق التي على الأرض ، وارتباطها بالتبعية الشخصية ، وانقسام السلطة السياسية ، بين جماعة من الأفراد يمارسون السلطات والوظائف التي كانت تمارسها الحكومة ، فانتقلت إليهم بعد تداعي الدولة وانهارها . وهذا النوع من المجتمع ، سواء جرت تسميته إقطاعاً أو نظاماً إقطاعياً ، هو الذي ساد غرب أوروبا في

القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر . ظهر في فرنسا وبرجنديا وإيطاليا ، وكلها إمارات كانت أصلاً تؤلف شطراً من الإمبراطورية الكارولنجية . وساد أيضاً في إنجلترا وبعض الممالك المسيحية في أسبانيا ، وامتد إلى الإمارات المسيحية (الصليبية) في الشرق الأدنى .

أما المعنى الثاني للإقطاع فيتمثل في أنه عبارة عن طائفة من النظم ، فرضت على الرجل الحر الولاء (التبعية) والخدمة : ولا سيما الخدمة الحربية ، يؤديها لرجل حر آخر (السيد) ، يلتزم بحماية تابعه والإنفاق عليه ، وتطلب ذلك منه أن يبذل له قطعة أرض اتخذ اسم إقطاع . وهذا المعنى أكثر تحديداً من المعنى الأول ، ويعتبر المعنى الفقهي أو القانوني لمصطلح إقطاع .

وكيفما كان الأمر ، فالعناصر الجوهرية في كلا المعنيين للنظام الإقطاعي ، تتمثل في السيد ، والتابع ، والإقطاع . فالتابع يرتبط بالسيد بعلاقة شخصية وثيقة تجعل منه تابعاً ، فيحلف له يمين الإخلاص ، ويبذل له الولاء (التبعية) ، وقد يحصل من السيد على إقطاع من الإقطاعات ، أى أنه يستغل شيئاً ذا فائدة ونفع ، هو عادة عبارة عن قطعة أرض ، ويفيد من الناس النازلين بها . والراجح أن يمين الإخلاص لم يترتب عليها إلا علاقة شخصية بحتة ، ولم تنطو على امتيازات اقتصادية ، على حين أن الولاء والتبعية تطلب ضمان العيش والكساء ، ولو لم يجر بذل إقطاع من الإقطاعات . على أن هذه التفرقة لا يصح إقرارها بصفة نهائية ، وحاول كثير من المؤرخين أن يلبسوا فرقاً ظاهراً بين الإخلاص والولاء ، غير أن جهودهم لم تنجح في إدراك التفرقة بين المصطلحين . فالمعروف أن كل الأتباع يحلفون يمين الإخلاص ويؤدون الولاء . فإذا حصل التابع على إقطاع ، تقرر أن يؤدي مقابل ذلك خدمات معينة . واقترب بدء العلاقة بين السيد والتابع ، بإجراء طقوس خاصة ، كأن يركع التابع أمام السيد ،

ويجعل يديه بين يدي السيد ، ثم يحلف يمين الإخلاص ، فإذا جرى بذلك الإقطاع ، منحه السيد عادة ما يرمز إلى ذلك ، كأن يقدم له شيئاً من تراب الأرض .

أصول النظام الإقطاعي:

(١) الأصل الجرمانى:

يصح أن نلتبس النظام الإقطاعي في العصور الوسطى في مملكة الفرنجة الميروفنجيين ؛ لاسيما في قلب المملكة ، غالة ، بين نهر اللوار ونهر الراين . والواقع أن غالة زمن الميروفنجيين ، طففت بالفوضى والاضطراب ، ولعل السبب الأساسي لهذه الفوضى ، يرجع إلى ما وقع من العداوات بين الأسرات الحاكمة ، والتي نبعت من العرف الذي يقضى بأن يقتسم الإرث أولاد الملك عند وفاته ، فنشأت بذلك ممالك أوستراسيا ونوستريا وبرجنديا . يضاف إلى هذا العامل ما حدث من المنازعات بين الفئات الأرستقراطية في الأقاليم ، من أجل السلطة والنفوذ . وزاد الأمر سوءاً أن الحكومة لم يكن بوسعها أن توطد الأمن والسلام ، وتكفل الطمأنينة للسكان ، نظراً لأن النظام الإداري كان بسيطاً وساذجاً ، ولم يكن الموظفون كثيرى العدد ، ولم يكن لهم من الدراية والخبرة بأعمال الحكومة ، ما يصح الاطمئنان إليهم .

وهذا المجتمع يعتبر خير وسط ، وأحسن بيئة ، تنمو بها فئات الأتباع ، ولا سيما الأتباع المسلحون . فأولئك الذين استشعروا الضعف ، وأحسوا بالحاجة إلى الحماية ؛ سعوا إلى التماسها عند جيرانهم الأقوياء مقابل تأدية نوع من الخدمة . ومن ناحية أخرى حرص كبار الملاك ، إما رغبة منهم في أن يشاركوا في الأمور السياسية ؛ أو الإفادة من الفوضى السياسية ؛

في توطيد سلطانهم وزيادة ثروتهم ؛ على أن يتخذوا لهم أتباعا لتحقيق أغراضهم ؛ ويصح أن يمدوهم بالسلاح .

على أن هذين الإجراءين لا يعتبران القاعدة السائدة . إنما جرى العرف على أن يجعل الرجل الحر نفسه تحت حماية شخص آخر ؛ وفي خدمته . وهؤلاء الأفراد ؛ هم المعروفون بالأتباع .

لم تكن هذه الظاهرة أمراً جديداً ؛ وإنما الحديد فيها أنها شاعت وانتشرت . فالواقع أن نظام الأتباع يرجع إلى أصول جرمانية ورومانية ؛ ثم اجتمع الأصول الجرمانى والرومانى ؛ ونجم عنه فيما بعد الأتباع المعروفون في النظام الإقطاعى .

فالألمان ؛ وفقاً لما أورده تاكيتوس في كتابه جرمانيا Germania ؛ برغم انقسامهم قبائل عديدة ؛ يولفون أمة واحدة اشتركت في صفات عامة ؛ واتخذت أسلوباً مشتركاً في الحياة . فالألمانى الأصيل محارب ؛ وهب نفسه للقتال ؛ وشغف بالشراب والطعام والقمار ، بينما تولى الرقيق والنساء ؛ إدارة شئون داره وفلاحة أراضيه . ولم يكن حكام الألمان إلا زعماء محاربين ؛ ولم تكن جمعياتهم إلا جماعات حربية ؛ ولم يمارسوا شيئاً سوى الحرب ، غير أن العرف قضى ألا يحمل أحد السلاح إلا بموافقة القبيلة ، فيتلقى الفتى ، أمام الجمعية الترس والخربة ، من والده أو من أحد أقاربه أو من أحد الزعماء المشهورين . ويتلقى الفتى التدريب على استخدام السلاح بين رفاقه من أتباع أحد السادة المشهورين . وكل واحد من هؤلاء السادة يحاول أن يفوق منافسيه بما يمكنه أتباعه له . من الولاء ، وبما يشتهرون به من البسالة ، فإذا أعد حملة ، اجتمع حوله أتباعه أو حلقتة *comitatus* (*gefolgschaft*) ، وهم من المحاربين الأحرار ، خدموا زعيمهم عن طيب خاطر ، فقاتلوا معه ، ومن أجله ، باعتبارهم من أئزاه المقربين . ويحلف هؤلاء الرجال للزعيم على الإخلاص المطلق

والطاعة التامة ، ويحصلون مقابل ذلك على السلاح والمؤونة والثياب وجانب من الغنيمة .

وأغار الجرمان على الأقاليم الغربية من الإمبراطورية الرومانية ، ثم استطاعوا أن يسقطوا هذه الإمبراطورية سنة ٤٧٦ ، فأقاموا ممالك بهذه الأقاليم ، ظلت زمنا طويلا تسيطر على غرب أوربا ، على أن معظم هذه الشعوب الجرمانية ، كان يصح أن تبقى على بداوتها ، لولا اختلاطها بالشعوب الأصلية وأخذها بالنظم الرومانية . ومع ذلك فإن قدرا كبيرا من العرف الجرمانى ، لاسيما ذلك الذى يتعلق بحياة طبقة المحاربين ، ظل حافظا لقوته الأصلية . فما أورده تاكيتوس عن نظام الأتباع ظل معروفا فى القرون التالية عند القوط والفرنجة واللومباردين والإنجليز السكسون ، وكذا عند الفايكنج . وهذه الرابطة الشخصية ظلت قائمة بين الغزاة الجرمان الذين استولوا على أملاك الدولة الرومانية ، ولا زالت بالغة الشرف والقيمة للجانبين ، السيد والتابع . فإذا أصبح المحارب الحر ، الذى يرى فى حمل السلاح ذاته ، مظهرا من مظاهر التشریف ، تابعا لأحد السادة ، فإنه يفعل ذلك من تلقاء نفسه ، وعن طيب خاطر ، ويتطلع إلى أن يبذل له السيد من سبل المعيشة ما يتفق مع مكانته ، ولا يجد التابع فى ذلك أمهانا لكرامته ، وليس ملزما بأن يرتبط بالسيد مدى الحياة ، فيصح أن تنقطع الصلة باتفاق الطرفين . على أن الفتى الذى يلحق بجماعة من أجل المغامرة والخبرة والتجربة ، يأمل فى يوم من الأيام ، بأن يكون له أتباع ، فمن الطبيعى أن كل رجل تتوافر لديه الثروة والشهرة ، يجذب إليه الرفاق .

وأطلق ملوك الفرنجة فى القرنين السادس والسابع ، على طائفة من الأتباع الأحرار ، جعلوا أنفسهم تحت حماية الملك الشخصية ، أو فى خدمته ، اسم *trustis* أو *antrustiones* ، وهذه اللفظة تقابل كلمة *comitatus* ، ومعناها التابع . وهذه الفئة لم تكن إلا أتباعا مسلحين ،

ينتمون للملك . وللتابع من الفدية ثلاثة أمثال فدية الشخص العادى ، أى أنه إذا لقي مصرعه ، تحتم على القاتل أن يدفع لأسرته من المال ما يضارع ثلاثة أمثال ما يجرى دفعه عند مصرع أحد الأشخاص الأحرار . فما كان بين التابع والملك من علاقة شخصية مباشرة ، كفلت له قدرا من الحماية ، وجعلته من فئة المحاربين المختارة ، وصار ينتمى لفئة من السكان تحتل أعلا مكانة اجتماعية .

وإلى جانب هذه الفئة من الأتباع التى احتلت المكانة العليا من الناحية الاجتماعية ، نصادف طائفة أخرى كبيرة العدد من الأحرار ، الذين تكفل بمعيشتهم ، الملك ، والرجال الأقوياء الأشداء ، وأرباب النفوذ والسلطان . واتخذ هؤلاء الأتباع اسم *gasindi* ، ونظرا لأنهم نشأوا من أصل وضع ، جرى نعتهم بلفظتى *vassus* ، *puer* ^(١) . ومهما يكن من اختلاف المصطلحات ، حفلت مصادر الفرنجة فى القرنين الثامن والتاسع بالإشارة إلى الأتباع *vassals* . الذين بفضل كونهم من أتباع الملك ، نالوا تقديراً خاصاً فى الإمبراطورية الكارولنجية ، إذ جرى فى أحوال كثيرة ، استخدامهم فى سفارات حكومية . وأكثر من ذلك أهمية أنهم كانوا يعتبرون صفوة الجيش ، يؤلفون فئة الفرسان الدارعين ، ويتولون عادة قيادة جماعات من أتناعهم إلى ساحات القتال ، ولمواجهة هذه الالتزامات يحظون بضياح منزعة من أراضي الملك ، أو الأراضى

(١) الواقع أن لفظة *vassus* ، التى سوف يتردد ذكرها ، ترجع إلى الأصل الكلتى *gwas* ، بمعنى الخادم أو الصبى . ثم دخلت فى اللغة اللاتينية برسم *vassus* . أما لفظة *vassalus* فجاءت من لفظة *gewassawl* ، ومعناها الشخص الذى يؤدى الخدمة . وفى العصر الميروفنجى كانت لفظة *vassus* ، تؤدى معنى العبد ولم يختلف هذا المعنى فى القرن الثامن الميلادى . غير أن هذا اللفظ صار يطلق على الأشخاص الأحرار ، الذين ينتمون إلى أحد السادة . ولاشك أن استخدام هذا اللفظ فى هذا المعنى يرجع إلى ما قبل سنة ٧٠٠ م .

المصادرة من الكنيسة ، على أن أتباع السادة لا المملوك كانوا يعتبرون محاربين من الطراز الأول ، على الرغم من أنهم فقراء ، وليسوا من فئة ممتازة ، ومع ذلك فهم أعلا مكانة من سائر الفلاحين .

(ب) الأصل الرومانى :

كان نظام الأتباع معروفاً أيضاً عند الرومان ، واتخذ اسم Clientele (التبعية) . فإذا أطلق الرومانى للعبد حرته ، جرت العادة بأن يظل الشخص المعتقد من موالى سيده وأتباعه . هذه العلاقة يصح أن نلمسها فى العصر المتأخر للإمبراطورية الرومانية . إذ أن احترام الخندية لم يلق من التقدير ما يلقاه النبلاء والأشراف ، لأن معظم الرعايا الرومان ظلوا زمناً طويلاً يتجنبون الخدمة العسكرية ، فكانت الفرق الرومانية تتألف أساساً من المتبربرين . ولجأ كبار الأعيان من الرومان إلى أن يتخذوا لأنفسهم حرساً من المأجورين ، الذين ينتمون إلى أصل وضيع أو كانوا من الأرقاء . ووفقاً للعرف يصح للعبد المعتقد أن يكون من أتباع أحد سادة الرومان ، بمقتضى اتفاق يقضى بأن يرعاه هذا الرومانى . فاعتمد التابع أساساً فى حياته على السيد ، وفى مقابل ما يناله من المنح المالية والمؤونة ، والثياب ، يشترك فى المناسبات العامة مع حاشية السيد . على أن التبعية Clientage التى لم تنطو على خدمة عسكرية تختلف فى نظامها عن نظام الرفاق المعروف عند الجرمان . وهذا الاختلاف ظل قائماً ، على الرغم من انتشار النظام الرومانى بين الفرنجة الذين غزوا غالة .

ويصح أن يلتبس الأحرار الفقراء الحماية Patrocinium من أحد السناطوريين ، فيصيرون بذلك أتباعاً له . وترتب على عقد الإلحاء commendatio الذى بمقتضاه تبذل الحماية ، أن يلتزم الملجئ بخدمة سيده واحترامه ، دون أن يؤثر ذلك فى مكانته باعتباره من الأحرار ، ويتكفل

السيد بالإتفاق عليه وحمايته . كأن ينزله بداره ، أو يجرى عليه الرواتب ، أو يهديه قطعة أرض . ويطلق على هذا الشخص الذى يلتمس الحماية رجل homo . وعلى السيد لفظة senior seigneur ، dominus . غير أن المعروف فى العصور الوسطى أن رجال السيد ، يشملون أرقاءه وفلاحيه على اختلاف درجاتهم ، فضلاً عن أتباعه المسلحين .

(ح) اندماج الأرستقراطيين الجرمانى والرومانى :

جنتح نظام الأتباع المعروف عند الجرمان ، ونظام التبعية المعروف عند الرومان إلى أن يندججا سوياً فى نظام واحد . وهذا الاندماج يتمثل فى المحاربين البقلار bucellarii ، الذين اتخذهم الأعيان الرومان من المحاربين الجرمان . فإذا كان السناطور الرومانى يعتبر جنده المأجورة أتباعاً محاربين ، فالراجح أن الجرمان لم يعتبروا أنفسهم سوى فئة الأتباع المعروفة عند الجرمان . والمعروف أن الجند المأجورة قاموا بدور بالغ الأهمية ، فيما وقع من الحروب فى القرن الخامس الميلادى ؛ إذ أن جانباً كبيراً من جيش بليزاريوس ، تألف من الجند المأجورة . ويتبين من كل ذلك ، ماكان من العلاقة بين السيد والتابع فى النظم الجرمانية ، والرومانية ، والرومانية الجرمانية .

أولاً - مرحلة نمو النظام الإقطاعى :

الإقطاع :

لما كانت الزراعة هى المظهر الأساسى للنشاط الاقتصادى ، وتعتبر أهم مصادر الثروة فى هذا المجتمع ، كان من الخير أن يبذل للتابع من الأرض ما يكفل معاشه . وليس ثمة من الأدلة ، ما يثبت أن الجرمان الأوائل عرفوا من أنواع حيازة الأراضى ، سوى الملكية البسيطة . ولم يرد فى وثائق العصر الميروفنجى ، ما يدل على أن التابع حاز الأرض على

أنها ملك . والراجح أن ما بذله السيد للتابع من الأرض ، كان على سبيل الاستغلال والانتفاع منها لمدة طويلة ، وجعل له الإشراف المباشر على الأرض . وانتشر هذا النوع من الحيازة في مملكة الفرنجة مثلما انتشر في الإمبراطورية الرومانية في أواخر عهدها .

والواقع أن الرومان عرفوا أنواعاً مختلفة من الانتفاع بالأرض وحيازتها ، فمنها ما كان معروفاً في القانون الروماني باسم *precairium* ، وهي أصلاً عبارة عن أجزاء صغيرة من الضياع الكبيرة *villas* ، التي لم يزرعها أصحابها بأنفسهم بل تولى زراعتها الفلاحون أو العبيد ، لصالحهم مقابل دفع خراج معين وتأدية بعض الأعمال . ووفقاً للقانون الروماني تنهى حيازة هذه الأرض وفق مشيئة صاحبها الأصلي . ثم أصبحت الحيازة ، لا سيما في مملكة الفرنجة ، لسنوات عديدة أو لمدى الحياة ، مقابل أن يؤدي الإيجار عن هذه الأراضي أو يبذل خدمة معينة^(١) . وهذا النوع من الحيازة كان كثير الشيوع ، غير أنه يعتبر شديد الوطأة ، لأن ما يلتزم به الحائز للأرض من تأدية الخراج والعمل ارتبط بقيمة الأرض .

ومن الحيازات ما يجري الحصول عليها بشروط مقبولة كالتي تعرف باسم (معيشة) *beneficium* ، أو *benefice* ، أو *benefet* ، فلا يرتبط بها عادة تأدية عمل من الأعمال ، إنما يؤدي حائزها خراجاً معتدلاً ، بل إنه لا يؤدي في بعض الأحوال خراجاً مطلقاً . فالمالك يمنح لسبب من الأسباب ، قطعة أرض لشخص من الأشخاص دون مقابل ؛ وهي تبذل عادة لأجل معين ، وتعطى أحياناً مدى الحياة . وهذه الأراضي بذلتها أساساً الكنيسة . على أن الملك وكبار الملاك العلمانيين كانوا يمنحونها في بعض

(١) ولفظة *precaria* تدل على أن الأرض حصل عليها حائزها بعد التوسل والرجاء

(proces) .

الأحوال . ومن الملاحظ أن هذه المنحة عبارة عن ضيعة زراعية ؛ أى مجموعة أراضى انتظمت من أجل الإنتاج ، ويجرى منحها بما اشتملت عليه من المباني والأدوات الزراعية والحيوانات ، فضلا عن الفلاحين والأرقاء . ونظراً لما للزراعة من الأهمية الكبيرة ، ولما كان من الانهيار الاقتصادى الذى استمر نحو خمسة قرون ، انقسم السكان قسمين (طبقتين) : الأرستقراطية من ملاك الأراضى ، والأتباع من الفلاحين .

ويرجع ظهور هذا النوع من الحياة إلى أسباب عديدة ؛ منها تشجيع زراعة الأراضى التى لا زالت مهملة ، أو قابلة للإصلاح ، ومنها ما لجأ إليه صغار الملاك من التنازل عن أراضيم لكبار الملاك ، ثم يستردونها على أساس المنفعة والاستغلال ، وفى هذه الحالة يصبح أن يحوز من الأراضى مزرعتين بدلاً من مزرعة واحدة . ويصح أن يكون المقصود بهذا الإجراء كسب صداقة شخص عظيم الشأن ، ويجوز أن يكون الغرض منها الاعتراف بما هو قائم فعلاً من اغتصاب الأرض ، كما يحتفظ بحاله من حقوق الملكية .

وهذان النوعان من الانتفاع بالأراضى ، عرفهما الجرمان الذين استقروا بأمالك الإمبراطورية الرومانية . وتوسعت الكنيسة فى غالة الميروفنجية فى بذل هذه المنح كما تحصل على الرجال لزراعة أراضيمها . فكأن فكرة قيام الرجال الأحرار باستغلال الأراضى ، عرفها العالم الرومانى الجرمانى ، على الأقل فى القرن السابع . وإذا جرى بذل هذا الإقطاع لتابع فى مقابل خدمة عسكرية ، فيصح تسميته بالإقطاع الحربى *benefice of the vassal* . ولما لم يكن فى اللاتينية مصطلح فى هذا النوع من الأراضى *benefice* ، غير أنه فى اللغة الرومانسية الدارجة ، كان معروفاً باسم *eas & fief* ، ومنه جاء اللفظ اللاتينى *feudum* ، *feudum* ، فلم يلبث أن شاع ، وجاءت منه الصفة *feudal* .

ولا زال موضع جدال ما إذا كان الإقطاع الحربي ظهر قبل القرن الثامن ، وكيفما كان الأمر ، فالكارولنجيون هم الذين حولوا هذه الصورة من الحياة إلى نظام فرنجي عام . فالمعروف أن جيش الفرنجة القديم ، كان يتألف معظمه من المشاة ، أى من سائر الأحرار الذين ينهضون بأسلحتهم للقتال ، ولم يتقاضوا أجراً .

ذلك أن شارل مارتل لما صار دوقاً على الفرنجة ، اشتدت حاجته إلى قوة حربية فتيّة ، يستطيع أن يطمئن إليها حتى يتم له بفضائها السيطرة على نبلاء الفرنجة الذين خرجوا على طاعته عقب وفاة والده . يضاف إلى ذلك أن دولة الفرنجة واجهت لأول مرة في تاريخها ، أخطاراً خارجية شديدة ، إذ أن السكسون اشتدوا في ضغطهم على الطرف الشمالى ، بينما استولى المسلمون في الجنوب على مملكة القوط الغربيين في اسبانيا ، وأخذوا يجتازون جبال البرانس .

وأقوى من عرفه شارل مارتل من أنواع الجند ، تمثل في محارب فارس ، اتخذ السيف والرمح ، واحتذى بالترس والخوذة والزرذ . على أن الخيول والأسلحة والدروع (الزرذ) ، بلغ من ارتفاع ثمنها ، أنه لم يستطع أن يقتنيها إلا فئة قليلة من نبلاء الفرنجة . يضاف إلى ذلك أن استخدامها الناجع في الحرب ، تطلب التدريب المستمر ، وممارستها زمناً طويلاً . وأدرك شارل مارتل أنه لا أمل في أن يجد ضالته في رجل ينتزع قوت يومه من الزراعة . ولما لم يتوافر لدى شارل مارتل المال اللازم لإنشاء جيش قوى ، أو للحصول على جند مأجورة لم يسعه إلا أن يمنح الجند الأرض ، ويوفر لهم الوسائل اللازمة لاستغلالها . فالمقصود بالإقطاع الحربي هو أن يؤدي للتابع مكافأة - مقابل ما يؤديه من خدمة خاصة ، فإذا استطاع الملوك أن يستأجروا الخيالة ببذل الأموال فلا داعى إلى الالتجاء إلى الحياة الإقطاعية . وعلى الرغم من أن الإقطاع الكارولنجي

كان أساساً وحدة ، ينتج منها دخل مستمد من الزراعة ، فإن تسمية الإقطاع بقطيعة أرض ، فيها شيء من التجاوز وعدم الدقة . فما قيمة الأراضي المهمة لمحارب محترف ، يعتبر العمل في الزراعة أمراً مهيناً ، ولذا حرص شارل مارتل على أن يوفر للجند الوسائل اللازمة لاستغلالها . ونظراً لأن الكنيسة القومية^(١) امتلكت مساحات كبيرة من الأراضي ، يتولى زراعتها مستأجرون ، أرغمها شارل مارتل على أن تمنح أراضيها إقطاعات لجنده ، الذين حلفوا له يمين الإخلاص وبدلوا له الولاء ، ووعدوا بأن يخدموه طوال حياته . ونظراً لأن الدولة لازالت تهددها الأخطار الخارجية ، لم تستطع الكنيسة أن تسترد مالها من الأراضي ، بل بقيت في أيدي الحاكم ، سواء كان حاجب البلاط أو الملك ، يمنحها لأتباعه ، لاستغلالها مدى الحياة ، ولا يؤدي التابع خراجاً ، بل يؤدي ما هو مقرر عليه من خدمة .

تطور نظام التبعية حتى القرن العاشر الميلادي :

أتباع السيد vassi dominici : أطلق شارل مارتل على هؤلاء الجند الذين حازوا الإقطاعات مقابل الخدمة ، اسم أتباع السيد . والمعروف أن لفظة تابع كانت سائدة في غالة المبروفنجية ، غير أنه كان يقصد بها عادة ، قبل زمن شارل مارتل ، شخص وضع المكنانة . وأخلص أتباع شارل في خدمته ، وفي حروبه ضد نبلاء الفرنجة ، والمسلمين ، والسكسون ، وعمد سلالته إلى الإكثار من عددهم .

والواقع أنه حدث تغيير كبير مدة نصف قرن ، أي الفترة الواقعة بين وفاة بيبين الثاني سنة ٧١٤ ، وتولية شارلمان الحكم سنة ٧٦٨ .

(١) كانت الضياع تبذل في معظم الحالات على أنها ملك ، ومن هذه الضياع ما كان أصلاً من أملاك بيبين الثاني وشارل مارتل ، ومنها ما يرجع إلى الضياع الملكية (الحكومية) . (انظر : Ganshof : Feudalism p. 17) .

ففي السنوات الأخيرة من حكم بين الثاني ، لم يكن منح الضياع للأتباع لاستغلالها إلا أمراً طارئاً ، ولم يمارسه مطلقاً حاجب القصر أو الملك . فلما ولي شارلمان الحكم ، لم يختلف الملك عن سائر أفراد الطبقة الحاكمة : الدوقات ، الكونتات ، كبار الملاك ، الأعيان ، والأساقفة ، وروساء الأديرة ، صار يمنح الضياع للأتباع لاستغلالها ، وعلى الرغم من أنه ليس من الضروري وجود ارتباط بين الأرض والتبعية ، فإن اتحادها صار أمراً شائعاً .

وبذلك توافر لدينا العناصر الأساسية التي تألف منها النظام الإقطاعي ، بما شاع زمن الكارولنجهين ، من نظام أتباع السيد وإقطاعاتهم . فالتابع يخلف يمين الإخلاص لسيد ، ويحصل على قطعة أرض يعيش عليها ، ويؤدي عنها للسيد خدمة عسكرية ، على أن حيازة الإقطاع اقترنت أيضاً بحصول الحائز على امتيازات أخرى . إذ صار للتابع من الامتيازات ما كان لرجال الدين من امتيازات في زمن مبكر ، فله أن يباشر القضاء ، ويحجي الغرامات والضرائب المحلية ، ويجند العساكر ، ويحصل على خدمات لصيانة الطرق والجسور وعمارة الاستحكامات . ولذا يعتبر إلى حد ما موظفاً عاماً ، وعضواً في هيئة ، تتألف الطبقة العليا منها من الدوقات والماركيزات والكونتات وكبار رجال الكنيسة . ونظراً لأن هؤلاء الأعيان يعتبرون من أتباع الملك ، فمن الطبيعي أن تعتبر وظائفهم وما يرتبط بها من ضياع إقطاعات لهم .

واقترن هذا التغيير في بناء المجتمع بظاهرة جديدة . فالمعروف في القرن السابع ، أن الرجل الذي لجأ إلى سيد وأصبح تابعاً له ، يعتبر من الناحية القانونية من الأحرار ، غير أن هذا الوضع لم يقبله من كان له مكانة اجتماعية كبيرة . إذ أن الكارولنجهين الأوائل ، نجحوا بفضل ما وزعوه على أتباعهم من أملاك الكنيسة ومن ضياعهم ، في أن يجتذبوا إلى صفوف

أتباعهم فئة من الأفراد يمتنون إلى مستويات اجتماعية عالية . وبفضل ما حصل عليه أفراد هذه الطبقة الأرستقراطية من ثروة عقارية ضخمة ، اتخذوا بدورهم لأنفسهم أتباعاً . وترتب على ذلك أن الأتباع صاروا يؤلفون طبقة اجتماعية خاصة . فأضحت التبعية رتبة مرموقة ، رفيعة الشأن وتعتبر دليل الشرف ، نظراً لارتباطها بالملك مباشرة ، وحيازة التابع إقطاعاً مقابل ذلك ، فأصبحت الحيازة الإقطاعية وثيقة الارتباط بالسلطة السياسية .

ولعل هذا هو السر في اختفاء طبقة الأتباع أو الرفاق *antrusiones* ، حوالى منتصف القرن الثامن ، واختفى أيضاً فئة الأتباع المعروفين باسم *gasindi* ، وأضحت لفظة *vassus* ، أو *vassalus* هي المصطلح الذي شاع استخدامه في القرن التاسع ، للدلالة على التابع ، وذاع أيضاً لفظة *miles* (جندي) التي تؤكد ازدياد الصفة العسكرية للتابع ، وتصادف كذلك لفظة *homo* (رجل) التي تشير إلى كل من ينتمى إلى السيد ، وتدل أيضاً على التابع .

وبالواضح أن نسبة الأتباع للمجموع الكلي للأحرار ، أخذت تتزايد في النصف الثاني من القرن الثامن وطوال القرن التاسع . ولا شك أن شيوع نظام التبعية ، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار نظام الضياع الكبيرة ، واستغلال الأرض في نطاق الضيعة . وهذا النوع من الأراضي ، وهذه الصورة من الزراعة ، أكثر ما ترجع إلى ما يقوم به السيد ، من توزيع الضياع على أتباعه ، أو ما يقوم به الأتباع من توزيع إقطاعاتهم على أتباع لهم أيضاً .

السلم الإقطاعي :

وأسهمت عوامل عديدة في نمو التبعية وانتشارها ، زمن شرلمان

وخلفائه . وأول هذه العوامل ما جرى عليه الكارولنجيون من اتخاذ سياسة الإكثار من عدد الأتباع ، كما يوطدوا سلطتهم ، بأن فرضوا على الموظفين الذين بخدمتهم ، أمثال الكونتات ، وحكام الأطراف ، والدوقات ، واجب الدخول في تبعية الملك ، فالتزم الموظفون بحكم مناصبهم ، بأن يبذلوا للملك الطاعة والولاء على النحو الذي يلتزم به السيد للتابع . وهذه السياسة نفسها ، اتبعها بتشجيع رئيس الدولة ، كبار الموظفين لزاء الموظفين الذين يلونهم في الرتبة . ومثال ذلك ما اتبعه رؤساء المؤسسات الكنسية الكبرى ، مع كبار ممثلي سلطتهم من العلمانيين .

فالنظام الإقطاعي ، في الإمبراطورية الكارولنجية والبلاد التي انتقل إليها هذا النظام من الكارولنجيين ، قام على الارتباط الوثيق بين التبعية وحياسة الأرض . وظالما تحقق هذا الارتباط لخدمة الحكومة ، يعتبر النظام الإقطاعي في جوهره سياسياً ، ولا ينبغي أن نعتبره مرحلة ضرورية في التاريخ الاقتصادي ، برغم اقترانه ببعض التدابير الزراعية ، كما أنه لا يصح اعتباره نوعاً من القوى الفوضوية ، لأن ظهوره ونموه صادف زمن تفكك الإمبراطورية الكارولنجية . ولأسباب سوف نوردها فيما بعد يعتبر النظام الإقطاعي أساساً لنظام سياسي جديد ، ظهر عقب انهيار نظام سابق .

ثم حدث منذ زمن لويس التثي وخلفائه ، أن كبار الزعماء (الأعيان) الذين تقلدوا عادة وظائف سياسية ، اهتموا بأن اتخذوا لأنفسهم جماعة من الأتباع ، حتى يزيّدوا من قوتهم الحربية ، ويبذلوا تأييدهم ونصرتهم لمن يدفع لهم من الأحزاب السياسية ، أعلى الأثمان .

وما جرى من الاضطرابات الداخلية ، وما تعرضت له البلاد من أخطار خارجية ، في القرنين التاسع والعاشر ، أي منذ وفاة شارلمان

سنة ٨١٤ ، حتى قيام هيوكاييه في الحكم سنة ٩٨٧ ، وما ساد البلاد من أحوال اقتصادية لا تسمح إلا بقيام دولة صغيرة .

ذلك أن هذه الفترة التي امتدت قرناً ونصف قرن ، طفحت بالفوضى المستمرة ، والاضطراب الشامل . إذ أغار الفيكنج المتبربرون على سواحل فرنسا ، وساروا مصعبين في أنهارها ، بل لإنهم سيروا حملات اجتذزت الإقليم . وتعرض الشطر الشرقي من غالة ، لغارات المحجرين القادمين من سهول المحجر ، بينما احتل المسلمون دلتا نهر الرون ، وخربوا الإقليم المجاور لها . يضاف إلى ذلك أن الحروب الداخلية مزقت البلاد . ففي أول الأمر نشبت المنافسات الشديدة بين سائر أفراد البيت المالكي الكارولنجي ، ثم وقع بعدئذ نضال بين الكارولنجيين والكابتيين ، والواقع أنه لا تكاد توجد حكومة قادرة على حفظ الأمن ، وحماية البلاد من الأعداء في الخارج . فلم تؤد تسوية فردان سنة ٨٤٣ إلى إصلاح ثابت ، فملكة لوثير المتوسطة ، كانت أول ما تعرض للانهار من الممالك الكارولنجية ، إذ انقسمت إلى ثلاثة ممالك ، وتوالت تجزئة هذه الممالك . أما مملكة لويس الجرمانى ، الواقعة إلى الشرق ، فانقسمت إلى مجموعة من الدوقيات المستقلة ، وظلت تتحدى أطاع الأباطرة السكسونيين والفرانكونيين ، على حين أن مملكة شارل الأصلع في الغرب ، لم تعد إلا مجرد أثر وذكرى ، إذ أن السلطة الحقيقية بها انتقلت إلى أيدي الأمراء المحليين ، من العلمانيين والكنسيين ، ولم يترتب على ظهور بيت كاييه تغيير جوهري في الوضع السياسى للبلاد ، إذ أن هيوكاييه وخلفاءه لم يحاولوا أن يحكموا ، سوى الإمارة ، التي تولوها بالوراثة - إمارة نوستريا التي تضاءلت حتى أصبحت قاصرة على ما يعرف بجزيرة فرنسا ، أما بقية مملكتهم الرسمية ، فانقسمت إلى عدد كبير من الوحدات المستقلة ، من أشهرها تولوز ، غسقونية ، اكيثانيا ، برينانى ، أنجو ، بلوا ، شامبانيا ، برجنديا ، الفلاندر ، ونورمنديا . وبعض هذه الإمارات نشأ زمن الكارولنجيين ، ومنها

ما نشأ في زمن متأخر . ومهما يكن أساسها القانوني ، فإن القوة لعبت دوراً هاماً في نموها وتطورها ، وظلت تتحكم في مصائرها ، ولا شك أن أكثر هذه الإمارات رقياً ونجاحاً ، تلك التي احتفظت بأقوى الجيوش وأحسن إدارة .

وفي هذه البيئة أخذت النظم الإقطاعية تشق طريقها ، لأنها تهيئ أبسط الوسائل وأسهلها للحكومة ، ولهذا السبب انتشرت هذه النظم من الجزائر البريطانية إلى سوريا .

وإذا استطاع كبار الملاك أن يتخذوا لأنفسهم جنداً بفضل ما بذلوه من إقطاعات للمحاربين الأشداء ، التمس صغار الملاك حماية من هم أكبر منهم شأنًا ، للدفاع عن أنفسهم ، وللمحافظة على مكانتهم ، باعتبارهم أحراراً ، صاروا أتباعاً ، بأن تنازل الواحد منهم عن ملكه لسيد من السادة ، ثم استرجعه على أنه إقطاع . ولما وجد الأتباع أن الملك لا يستطيع حمايتهم ، جعلوا أنفسهم أتباعاً لكبار الموظفين ، وحكام الأقاليم (الكونتات) .

والمعروف أن الكارولنجيين هم الذين نشروا نظام أتباع الملك في سائر ممتلكاتهم ، بما بذلوه لهم من الإقطاعات في سائر ممتلكاتهم ، وبذلك ضمن الملك أن يتوافر له ، وقت الحاجة ، رجال يؤدون له الخدمة والمساعدة ، يساندتهم عادة فئة من أتباعهم . واتجه بين شارلمان هذه السياسة في البلاد التي استوليا عليها ، مثل اكينانيا وبافاريا وإيطاليا ، حيث انتقلت بعض الضياع المصادرة من الحكام السابقين أو العصاة المتمردين ، إلى إقطاعات لأتباع الملك . وظل خلفاء شارلمان يسرون على هذه القاعدة .

أما أتباع غير هؤلاء من السادة ، فيصح أن يكونوا من فئات اجتماعية شديدة الاختلاف ، بل يجوز أن يجد بينهم زمن شارلمان أرقاء أو أقنانا ، ورجالا لم يكونوا أصلاً أحراراً . ومع ذلك فهذه تعتبر حالات

استثنائية^(١) . وإذ جرى ترتيب أجناد دولة الفرنجة بالغرب في القرن العاشر ، في هرم إقطاعي ، ارتبط أفرادها معا بأيمان التبعية ، اتخذ الملك قمة الهرم باعتباره سيد البلاد ، ثم تلاه أتباعه المباثرون ، الذين لم يكونوا إلا فئة قليلة من الدوقات والكونتات . ول هؤلاء بدورهم أتباع ، ثم يتلو هذه الفئة ، أتباع الأتباع ، وأتباع أتباع الأتباع . وفي قاعدة الهرم استقر الفارس الذي توافر له من الأرض والعمل ما يكفل العيش والغذاء ، له ولأسرته وخياله .

وعلى الرغم من أن هذا البناء لم يكن عاماً وشاملاً في القرن العاشر ، فإن القاعدة التي نادى بها رجال قانون الإقطاع ، والتي تشير إلى أنه لا أرض بدون سيد ، ظلت سليمة في جوهرها . إذ أضحت كل الأرض إقطاعات لأفراد ، وصار كل حائز للأرض ، ماعدا الملك ، تابعاً لفرد من الأفراد ، فالأجناد والفرسان حازوا أرض فرنسا ، وارتبطوا بها عن طريق النظام الإقطاعي .

(١) تشير المرسومات الكارولنجية دائماً إلى الأتباع الذين ليس لهم إقطاع يعيشون عليه ، بل يقيمون في دور سادتهم . وعلى الرغم من أن هؤلاء الأتباع قضوا عدداً في الفترة التالية ، فالواضح أن الرجل يصح أن يصير تابعاً دون أن ينال إقطاعاً . على أن الإقطاع من ناحية أخرى لا يعتبر إقطاعاً من الناحية القانونية ، إلا إذا حازه تابع . وهذه الحقيقة على الرغم من إغفالها في حالات كثيرة تتطلب بعض التفسير ، فليس كل حيازة أرض (benefice) تعتبر إقطاعاً ، وليس كل رجل حر تابعاً . فالأرض التي تجري حيازتها مقابل الإيجار ، مثل الأرض المعروفة قديماً باسم (precaria) لا تنطبق عليها الحيازة الإقطاعية . فالرجل الذي يقوم بالخدمة الزراعية ، مهما كان أصله ونسبه ، يعتبر فلاحاً لا تابعاً لأنه ليس من الطبقة العسكرية . يضاف إلى ذلك أن إقطاع التابع المتوفى لا ينتقل إلى ورثته قانوناً ، إلا إذا صار هذا الوريث تابعاً . وعلى الرغم من أن اعتبار الإقطاعات وراثية ، فإن نظام التبعية الذي هو علاقة شخصية خالصة لا تجرى وراثته .

تطور الإقطاع :

لم يكن نمو وتحديد حقوق وواجبات السادة والأتباع ، إلا عملية طويلة بطيئة ، استغرقت ما يزيد على ستة قرون ، ابتداء من القرن الخامس حتى القرن الثالث عشر . ولابد أن نعالج العاملين الأساسيين ؛ اللذين يتألف منهما نظام الإقطاع والتبعية . وهذان العاملان الأساسيان هما العامل الشخصي ؛ الذى يتمثل فى التبعية ، وعامل الملكية ، الذى هو عبارة عن الإقطاع ، ولابد أن نقف على الطريقة التى تم بها اتحادهما .

ومن أقدم النصوص عن التابع ما ورد عن الدوق تاسيلو الثالث أمير بافاريا ، حين أصبح من أتباع بين الثالث ملك الفرنجة ، سنة ٧٥٧ ، من أنه قدم إلى حيث نزل بين فى Compiègne ، وجعل من نفسه تابعا له ، بأن أقسم على المقدسات الدينية ، للملك بين وولديه شارل وكارلومان ، على أن يؤدى بإخلاص وصدق ، ما يلتزمه منه القانون^(١) ، وبذا ارتبط الطرفان بعد اتخاذ إجراءين هامين ، الأول بذل التبعية (الولاء) والثانى يمين الإخلاص . وعلى الرغم من أنه يحدث أحيانا أن يضطر رجل ، لظروف قهرية ، أن يصبح تابعا لسيد من السادة ، فإن عقد التبعية يعتبر من

(١) لابد من تأدية إجراءين ، كيما يتحقق ما بين التابع والسيد من الالتزامات ، التى يتضمنها عقد التبعية . فالإجراء الأول تمثل فى أن يشترك الطرفان فى بسط يديهما ، بأن يضع التابع المقيبل يديه مضمومتين بين يدي سيده المقبل . أما الإجراء الثانى فينفرد به التابع ، بأن يجعل يده على صندوق يحوى المخطفات الدينية . ثم يقسم يمين الإخلاص لسيده . ومن أيمان الإخلاص التى ترجع إلى عصر شرلمان تلك التى أخذها شرلمان سنة ٨٠٢ ، على رعاياه ونصها : « أعد أن أكون فى إخلاصى للسيد شارل أتق الأباطرة ، وابن الملك بين والملكة برتا ، مثلما ينبغى على التابع أن يكون لسيده ، فى المحافظة على ملكته وحقوقه ، وسوف أوفى بهذه اليمين مثقلا ، بفضل الله خالق السموات والأرض والمقدسات الدينية » .

الناحية النظرية قائماً ، باختيار الطرفين . ومتى تم العقد ، فلا يصح نقضه من جانب واحد إذا جرى تنفيذه فعلاً^(١) .

أورد شرلمان في أحد مرسوماته ، الحالات الاستثنائية التي يصح فيها للتابع أن يتخلى عن سيده ، وتتلخص في أنه يجوز له ذلك في الحالات الآتية :

- ١ - إذا حاول السيد أن يقتل التابع بالتآمر عليه .
 - ٢ - إذا حاول أن يضربه بعضاً .
 - ٣ - إذا حاول اغتصاب زوجته ، أو ارتكب الفاحشة معها .
 - ٤ - إذا حاول اغتصاب ابنة التابع .
 - ٥ - إذا حاول أن يجعل منه قناً .
 - ٦ - إذا انقضض عليه ، وأشهر سيفه عليه .
 - ٧ - إذا لم يدافع عنه كما ينبغي .
- أما الالتزام المفروض على التابع بالأيتخلى- عن سيده إلا بموافقته ، فتكررت الإشارة إليه زمن خلفاء شرلمان ، ولا ينقض عقد التبعية عادة إلا وفاة السيد أو التابع . وإذا ارتبط التابع مع سادة عديدين بعقود تبعية ،

(١) ينبغي أن نلاحظ بأننا نعالج مظهرين لطقس واحد ، فيمين الولاء والإخلاص ليست إلا تصديقاً من الناحية المسيحية للالتزام الذي تنطوى عليه التبعية . فلا يصير الرجل تابعاً ما لم يعد بأن يكون مخلصاً لسيده . وربما كانت نواة الاحتفال ترجع إلى أساس وثني متبرر ، إلى زمن الجرمان للدلالة على الانتماء إلى سيد من السادة . ولابد أن الكنيسة هي التي أضافت يمين الولاء والإخلاص ، وكيفما كان الأمر ، فإن يمين الإخلاص لا يستلزم قيام رابطة التبعية . ففي أثناء العصر الكارولنجي المتأخر ، كان الأحرار من رعايا الحاكم يلتزمون بأن يؤدوا يمين الولاء له ، دون أن يكون لديهم أقل فكرة بأن يكونوا أتباعاً له . والخلاصة أن الإخلاص لا يدل عادة على التبعية ، غير أن التبعية تدل على الولاء . (Stephenson : op cit. p. 19)

فعنى ذلك أنه لا بد له أن يتخلى عن جانب كبير مما التزم به من الواجبات لإزاء سيده المباشر ، وبذا تعرض نظام التبعية بأكمله للتداعى والفساد .

مفردات التابع :

وما هو مطلوب من التابع من الخدمة ، أخذ يتحدد ويتخصص ، فالواضح أن أتباع الملك ، جرى استخدامهم لتأدية أعمال سياسية وقضائية وإدارية . ولا شك أن أتباع الكونتات يؤدون من حين لآخر أعمالاً من هذا القبيل . إذ أنهم يؤدون أعمالاً خاصة في دار سيدهم ، أو في إدارة ضياعه ، شأنهم في ذلك شأن أتباع الكنيسة وسائر الناس .

على أنه حدث زمن شرلمان ، أن صار لما هو مطلوب من التابع من الخدمات الحربية ، الأسبقية على سائر الأعمال . وحفلت مرسومات شرلمان بتفاصيل هذه الخدمات . فالمعروف من الناحية النظرية أن التابع لا يؤدي ما هو مطلوب منه من التزامات إلا حين قيام سيده (الكونت) على خدمة الملك ، غير أنه من الناحية العملية ؛ حدث منذ عهد لويس التى ابن شرلمان ، أن خرج الزعماء (السادة) أتباع الإمبراطور على طاعته ، وقادوا أتباعهم لقتاله .

وما تردد من الألفاظ الدالة على الخضوع والإذعان ، وندرة الأسباب التى تدعو التابع إلى التخلي عن سيده ، وإلزام التابع بالألا يلجأ إلى سيد آخر ، يؤكد ما يصح أن نسميه « تسلط السيد واستبداده » ، فللسيد نوع من السيطرة على التابع . على أنه من ناحية أخرى ، لا بد أن ندرك أن التابع برغم خضوعه للسيد لا زال يعتبر في نظر القانون حراً ، ومن حقه أن يتمتع بأهم امتيازات الحرية ، بأن تجرى محاكمته أمام المحاكم العامة . ومهما يكن للسيد في بعض الأحوال من السلطة التى يلزم بها أتباعه

بتأدية أعمال خاصة ، كأن يقوموا بأعمال مرهقة ، أثناء الخدمة العسكرية ، فلا تجرى محاكمتهم أمام محكمة خاصة . ومع ذلك فإن محكمة الملك Curia تعتبر محكمة عامة ، ويتولى رئاستها الملك على أنه سيد لأتباعه .

وعلى الرغم من أنه حدث فعلاً زمن الكارولنجيين ، ما يصح أن نسميه قدسية التبعية mystique of vassalage ، التي تعتبر ضرباً من الالتزام الروحي ، الذي غرس في عقول عدد كبير من الناس فكرة شدة الإخلاص الذي يدين به التابع للسيد . وأكد هذه الفكرة ما انطوت عليه عيين الإخلاص من صفة دينية ، فالواقع أنه حدث في القرن التاسع ما يشير إلى أن أتباعاً تخلوا عن سادتهم ، أو كشفوا عن خيانتهم ، لحرصهم على جمع المال ، والحصول على إقطاعات جديدة .

الأتباع المقطوعون ، والأتباع الذين ليس لهم إقطاع :

لم يكن وجود عامل الملكية إلا نتيجة حتمية لما هو مفروض على السيد من واجب الإنفاق على التابع . وحدث في زمن شرلمان وخلفائه ، أن تعهد السيد بالإنفاق على التابع وكفالاته في داره . فحل بالبلاط الكارولنجي أتباع الملك ، وحصلوا على ما يلزمهم من المؤن والسلاح والملابس . وهذا التابع ، يصح أن نسميه ، وفقاً لما ورد في مرسوم هرستال سنة ٧٧٩ ، مجرد تابع ليس له إقطاع . غير أنه من المحقق أنه حدث في النصف الثاني من القرن الثامن وطوال القرن التاسع ، أن شاع منح الأتباع أراضي . فصار الإقطاع قاعدة في حالة الأتباع الذين احتلوا مكانة عالية في المجتمع ، نتيجة الروابط العائلية أو الثروة أو الوظيفة الرسمية .

ونلاحظ أيضاً ما جرى في القرن التاسع من أن ملوكاً وأمراء ، بذلوا لأتباعهم ضياعاً أو إقطاعات ، على أنها ملك خاص لهم ، يتمتعون فيها بكافة حقوق الملكية ، وتضمنت المنحة ما يشير صراحة إلى أنها بذلت مقابل الخدمة التي يؤديها التابع .

ومنذ منتصف القرن الثامن ، لم يتغير فيما يبدو ما للإقطاع من خصائص أساسية ، فيصح أن نتعرض مساحته للتغيير والتعديل ، فيتألف مثلاً من ضيعة villa أو قرية manor أو عدة قرى ، أو جانب من القرية . ويصح ألا يشمل إلا على بعض حيازات mansi ، تتراوح مساحة الواحدة منها ، في شمال غربي غالة ، بين ١٠ ، ١٨ هكتار (٢٥ - ٤٠ فداناً) .

والواضح أنه حوالى نهاية عصر شرلمان ، متى حصل التابع من سيده على أرض ، التزم بأن يخرج للخدمة بحصان جيد ، وكامل العدة ، قطعة وتجهز بكل أسلحة الفارس . على أن إقطاعات أتباع الملك كانت أكبر مساحة ، فتراوحت مساحتها بين ٥٠ ، ١٠٠ ، ٢٠٠ حيازة . على أنه ليس من اللازم أن يشمل الإقطاع ضيعة واحدة أو جانباً من الضيعة ، إذ أن الملوك الكارولنجهين لجأوا في أحوال كثيرة إلى أن يجعلوا لأحد أتباعهم من العلمانيين ، رئاسة دير من الأديرة ، فأضحت هذه الوظيفة إقطاعاً مشمراً .

وجرّص الكارولنجهيون دائماً على ألا تنهأ الفرصة لأتباعهم ، لأن يحولوا ما حصلوا عليه من ضياع على أنها إقطاعات ، إلى أملاك خاصة لهم . فأعلن شرلمان في وقت من الأوقات « سمعنا أن بعض الكونتات وغيرهم ممن يحصلون منا على إقطاعات ، إنما يتصرفون فيها على أنها أملاك خاصة لهم » وهذا دليل على أن محاولات من هذا القبيل حدثت فعلاً . وعلى الرغم من أن بعض الأتباع أفادوا من الاضطرابات التي حدثت في النصف الثاني من القرن التاسع ، ولا سيما في غرب فرنجة ، فاتخذوا الإقطاعات ملكاً لهم ، فالواقع أن معظم الإقطاعات ظلت محتفظة بصفاتها الأصلية ، سواء بذاتها لأتباعهم الملوك أو السادة أو المؤسسات الكنسية ، فلم تعد حقوق التابع ، في نهاية القرن التاسع ، حقوق الانتفاع بالأرض .

ومن أنواع الإقطاع ما يعرف باسم per aprisionem الذي لم يعرف

إلا في سبتمانيا والطرف الأسباني ، وهو عبارة عن أرض مهمة أو ضعيفة التربة ، فتبذل هذه الأراضي عادة لاستصلاحها وزراعتها . فتابع الملك الذي حصل على إقطاع من هذا القبيل ، صار له على هذه الأراضي من الحقوق ، مثلما كان للمقطع على إقطاعه . غير أن الحقوق في هذه الحالة كانت وراثية ، فلا تنزع منه الأرض إلا إذا اتهم التابع بالغدر والخيانة . وإذا مات الملك الذي بذل هذه الأرض ، تحتم على الملك الذي يخلفه أن يبدلها لحائزها من جديد . ومن الطبيعي أن يتحول هذا النوع من الحياة أو الإقطاع إلى ملكية تامة ، وهذا هو ما حدث فعلا .

اندماج التبعية في الإقطاع :

الواقع أن ثمة صلة وثيقة بين العامل الشخصي (التبعية) ، وعامل الحياة (الإقطاع) ، في العلاقات الإقطاعية ، زمن شارلمان وخلفائه . ومن الدليل على هذه الصلة ، ما حدث سنة ٨٣٧ ، من النتائج التي ترتبت على تنصيب شارل ، الابن الأكبر للويس الثقي ملكاً ، أثناء حياة أبيه ، على الإقليم الواقع بين فريزيا ونهر السين ، بأن صار ينتمى إليه كل الأساقفة والكونتات وأتباع الملك الذين حصلوا على إقطاعات بهذه الجهات ، وتحتم عليهم أن يقسموا له يمين الإخلاص .

ومن الروابط القانونية بين التبعية والإقطاع ، ما يشير إليه القانون ، الذي أصدره سنة ٨١٥ ، الإمبراطور لويس الثقي ، عن اللاجئين الأسبان ، الذين تقرر قبولهم في سبتمانيا والطرف الأسباني ، إذ جعل لهم الإمبراطور الحق في الالتجاء إلى حماية الكونتات الذين يحكمون بهذه الجهات . فإذا حصلوا منهم على إقطاعات ، التزموا بأن يؤدوا لهم من الخدمات ما يؤديه الأتباع في فرنجة إلى سادتهم عن إقطاعات مماثلة . والواضح أن التابع التزم بأن يؤدي لسيدته الخدمات الواردة في عقد الالتجاء .

وما هو معروف من أن الإقطاع لا ينتهى أجله إلا بوفاة التابع أو السيد ، أو حين يصبح السيد ملكاً ، إنما يدل أيضاً على الصلة بين التبعية والإقطاع .

ومنذ أواخر عهد شرلمان ، تعتبر الخدمة المطلوبة من التابع السبب المباشر لمنح الإقطاع ، فإذا أغفل التابع ما هو مقرر عليه من الخدمة ، أو لم يؤدها على الوجه السليم ، اختفى المبرر الذى بمقتضاه يجرى بذل الإقطاع ، بل يجوز عندئذ استرداده من التابع . وتعتبر مصادرة الإقطاع أهم عقوبة توقع على التابع الذى لم يف بالتزامات التبعية . وهذا المبدأ الأساسى أشار إليه الإمبراطور شرلمان فى مرسومى ٨٠٢ ، ٨١٣ ، حين قرر أنه إذا لم يستجب أحد الأتباع لما توجه إليه من دعوة لمساعدة تابع آخر من أتباع الملك ، تقرر مصادرة إقطاعه .

على أن حيازة الإقطاع لم تمنع التابع من أن يمتلك ضياعاً على أساس الملك ، فله أن يحوز من المؤسسات الكنسية ضياعاً بقصد المنفعة ، ويصح أن يحوز هذين النوعين من الإقطاع معاً .

مفهوم السيد والتابع على الإقطاع :

الواقع أن العامل الشخصى ازداد أهمية ، على عامل الملكية ، زمن الكارولنجيين فيما يتعلق بالعلاقات الإقطاعية والتبعية . ومع ذلك فإن بذل الإقطاعات بلغ من شدة أثره وأهميته ، فى علاقات التبعية ، أنه صار فى نهاية القرن التاسع يتحكم من نواحى عديدة فى نظام التبعية .

ويتضح لنا ذلك ، حينما نعرض لمعالجة حقوق السيد والتابع على الإقطاع . إذ اعتبرها من أملاكه الخاصة ، ما لم يكن قد حصل عليها ، إقطاعاً أو أرض منفعة واستغلال ، من الكنيسة . يضاف إلى ذلك أن السيد ليس ملزماً ، بأن يمنح من جديد لتابع آخر ، إقطاعاً شاغراً .

ومع ذلك فإن حق استرداد الأرض التي جرى بذلها إقطاعاً ، أخذ يخرج من قبضة السيد في أثناء القرن التاسع . فلم يعد في وسع السيد ، فيما يبدو ، أن ينزع من التابع ، الذي أدى في إخلاص وأمانة كل ما هو مطلوب منه من الخدمة ، الإقطاع الذي بذله له إلا إذا أدى للتابع تعويضاً عن ذلك ؛ إذ أن رابطة التبعية تعتبر من الروابط القوية الأثر طوال الحياة ، ولم يبذل الإقطاع للتابع إلا ليتسكن من الوفاء بالتزاماته . على أنه يخرج على هذه القاعدة ما يبذل من الوظائف على أنها إقطاعات ، مثل وظيفة الكونت ، وما يرتبط بها من أحباس وأوقاف ، تبذل في هذه الحالة على أنها إقطاعات . فإذا جاز استرداد الوظائف العامة من شاغليها فيما يرتبط بها من أراضى وأحباس ، يجوز استعادته أيضاً .

ومع ذلك فإن ما حدث أثناء النصف الثاني من القرن التاسع ، من مصادرة كبار الموظفين ، ونزع إقطاعاتهم ، صادف عواقب شديدة ، على الأقل في غرب فرنجة ، ولوثرنجيا وإيطاليا وبرجنديا ، مهما جرى اتهام أرباب هذه الوظائف بالخيانة . وكل محاولة من هذا القبيل لمصادرة التابع ، لابد أن تؤدي إلى نزاع بين الملك والتابع .

والمعروف أن الوفاة تنهى عقد التبعية ، وما يتعلق به من منح الإقطاع ، غير أن التابع أن يابجأ إلى وريث السيد ، فيحصل منه ، مرة أخرى ، على الإقطاع الذي سبق أن حازه . ولذا صار من العسير أن يجرى استخدام حق استرداد الإقطاع ، وتنطبق هذه القاعدة أيضاً على الإقطاعات التي تبذلها الكنيسة لأتباعها .

ثم حرص التابع على أن يستمر في إقطاعه ، واشتدت رغبته في أن يدبجه في أملاك أسرته ، وشاع هذا النزوع طوال زمن الكارولنجيين . فعلى الرغم من أن عقد الالتهجاء استبعد فكرة الوراثة ، إذ أن السيد يقبل شخصاً معيناً ليكون تابعاً له ، لصفات خاصة يصح ألا تتوافر

فى ابنه (ابن التابع) ، ومع ذلك فإنه حدث فى كثير من الأحوال أن بذل السيد للولد إقطاع أبيه ، ويصح أيضاً أن يتقدم الوالد أثناء حياته إلى السيد بأن يخلفه ابنه فى الإقطاع ، ومثال ذلك ما توارثته أسرة نيبلونج Nibelungen ، من الإقطاعات منذ زمن شارل مارتل ، حتى القرن التاسع الميلادى . وما كان من حرص الأتباع على أن يحصلوا لأنفسهم ولأبنائهم على إقطاعات ، أدى إلى أن يوجهوا جهودهم بجعل الإقطاعات وراثية ، وإلى أن يحصلوا على إقطاعات من سادة مختلفين .

والواقع أن عقد التبعية ، الذى تطلب التزام الخدمة ، يعتبر المظهر الأساسى للعلاقات الإقطاعية ، فلم يتقرر بذل الإقطاع إلا لتأدية الخدمة المقررة على أحسن وجه ، ووفقاً لمساحة الإقطاع وطبيعة أرضه^(١) .

ثانياً : مرحلة اكتمال نمو الإقطاع

من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر :

يصح أن نعتبر الفترة الممتدة من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر ، الفترة التى اكتمل فيها نمو النظم الإقطاعية وتطورها . وفى أثناء

(١) درج السيد الإقطاعى على أن يقبل ابن التابع حائزاً جديداً للإقطاع ، فيؤدى الابن يمين الإخلاص ويبدل الولاء للسيد ، ويؤدى رسماً اشتهر باسم الحلوان reief مقابل الحصول على تقليد بالإقطاع الجديد . على أن انتقال الإقطاع إلى الابن الأكبر لم يكن معروفاً فى القانون الرومانى أو القانون الألمانى ، فظلت أرض الملك يقسمها أبناء المالك المتوفى . وما هو معروف من أن الإقطاع ليس قابلاً للقسمة ، يدل فيما يبدو على أنه وظيفة عامة لا مجرد قطعة (أرض) ؛ فالحصول على التبعية من الدخول المستند من الضمايح الزراعية ، والإعفاءات الإقليمية ليس إلا تعويضاً وجزاء عن خدماته السياسية والحربية . ومن مصلحة باذل الإقطاع أن يركز الخدمة المطلوبة فى تابع ، فإذا استمرت تجزئة الإقطاع ، تلاشت قيمته ، وبذا تتعارض قيمته مع الغرض من إنشائه .

هذه الفترة شاعت النظم الإقطاعية في أوروبا ، وانتقل النظام الإقطاعي عن طريق الحروب الصليبية إلى مملكة بيت المقدس والإمبراطورية اللاتينية في القسطنطينية .

وفي هذه الفترة ، جنح الولاء إلى الامتداد ، ولما كان يمين الإخلاص يحدد ما ينجم عن التبعية من الخضوع والإذعان ، في صورة تجعل هذا الخضوع متفقاً مع حرية التابع ، فإنها انطوت على التزامات تتعلق بالسلوك المقبل للتابع . وللمين هدف آخر أيضاً ، إذ جعلت للالتزامات التي قبلها الطرفان ، السيد والتابع ، صفة مقدسة ، وبذا صار للرابطة بين السيد والتابع ، أثر بالغ القوة ، ولا سيما في عصر اشتد فيه الإيمان .

على أن هذين العاملين ، يمين الإخلاص والولاء (التبعية) ، اللذين يتألف منهما عقد التبعية ، بلغ اندماجهما من الاكتمال ما جعل يمين الإخلاص يلي مباشرة بذل التبعية . ولذا تردد باستمرار ورود اللفظين مقترنين *loi et hommage* . وجرت العادة ببذل الولاء والإخلاص ، في مقر السيد أو في مركز الإقطاعية وأحياناً يقع ذلك عند الحدود الفاصلة بين أراضي السيد وأراضي التابع .

الحقوق والواجبات :

وبناء على عقد التبعية ، صار للسيد السلطة المباشرة على شخص التابع ، ولم يقيد هذا الحق ، سوى أنه ينبغي ألا تجري ممارسته في صورة تدعو إلى الخط من مكانة التابع باعتباره رجلاً حراً ، أو تضعف ما يدين به التابع من الولاء والطاعة للملك باعتباره من الرعايا . وما للسيد على التابع من السلطة ، يصح أن ندركها فيما يبذله التابع للسيد من الطاعة والاحترام . ومن مظاهر الاحترام ، أن يمسك التابع بركاب الفرس ، حين ينهض السيد لركوب الفرس ، وأن يصحبه في المواكب وأن يؤدي بعض الخدمات الشرفية .

وينطوى عقد التبعية على التزامات ، يرتبط بها الطرفان . ويشير فولبرت أسقف شارتر Fulbert of Chartres (في النصف الأول من القرن الحادى عشر) فى الرسالة التى وجهها سنة ١٠٢٠ ، إلى وليم الخامس دوق اكينيا ، إلى الالتزامات الناجمة عن عقد التبعية ، إذ ورد فى هذه الرسالة « إن كل من يحلف يمين الإخلاص لسيده ، ينبغى أن يذكر دائماً هذه العبارات ويعيها : أن يكون عاقلاً ، ثقة ، أميناً ، تقياً صالحاً ، لين الجانب سهلاً » . فالالتزام يمنعه من أن ينزل الأذى بسيده ، بينما تحول الثقة دون أن يفشى أسرار سيده أو يسلم قلاعه ، التى تعتبر أهم الضمانات اللازمة لسلامته . وتمثل الأمانة فى ألا ينتهك التابع حقوق سيده . أما صلاحه وتقواه ، فيمنعه من أن يرتكب من الأخطاء ما يضر بممتلكات سيده . أما السهولة وسرعة الاستجابة فالغرض منها ألا يُعقّد التابع لسيده من الأمور ما يريد أن يفعله ، ولا يجعل مستحيلاً ما فى وسعه أن يقوم به ، لولا تدخل التابع . على أنه ينبغى على التابع ألا يكتفى بالامتناع عن ارتكاب الخطأ ، كما يحصل على إقطاع ، بل يبذل لسيده فى أمانة وإخلاص النصيح والمساعدة ، ويعمل على تنفيذ ما انطوت عليه اليمين من واجبات . وينبغى على السيد أيضاً أن يؤدى للتابع مثلما التزم التابع أن يؤديه له من الواجبات .

الخدمة الحربية :

ما يؤديه التابع للسيد عادة من الخدمة ، يقصد بها فى هذه المرحلة من العصر الإقطاعى الخدمة العسكرية Servitium militis . ولا شك أن التابع كان أول الأمر ، يؤدى للسيد ما شاء من الخدمة العسكرية فى معظم الأحوال ولفترات طويلة . غير أنه بمضى الزمن ، أخذ الأتباع يُفرّقون بين أنواع مختلفة من الخدمة العسكرية ، ويقصرون واجباتهم على طائفة منها . فإذا

تعرض لإقطاع السيد للغزو ، من قبل أحد الأعداء ، فمن الواضح أن يلتزم الأتباع بالنهوض لمساندته حتى يزول الخطر . أما إذا هاجم السيد أحد جيرانه ، فيعتبر ذلك أمراً آخر .

ولم يكد يستهل القرن الثاني عشر ، حتى تحددت التزامات الأتباع في حرب من هذا القبيل . فأهم قاعدة سادت منذ منتصف القرن الحادى عشر ، هى أن التابع يلتزم بخدمة السيد أربعين يوماً على نفقته الخاصة . وفيما زاد على هذه الفترة ، تكفل السيد بنفقات التابع وموئنته .

والمعروف أن السيد اتخذ الأتباع ، كيما يكون تحت تصرفه عدد كبير من العساكر . على أن للخدمة الحربية صوراً عديدة ، فيصح أن ينهض لتأدية الخدمة التابع بأتباعه وفرسانه . ويصح أن يكتفى بأن يبعث للسيد بعدد معين من الفرسان ، يعتبرون عادة أتباعاً له . ومن أمثلة الحالة الأولى ، ما حدث سنة ١٠٧٦ ، حين خرج كونت هينو Hainault لمساعدة سيده أسقف لييج . أما صغار الأتباع الذين ينتمون لكونت شامبانيا ، فإنهم أنفذوا لخدمته من الفرسان ، عدداً يتناسب مع مساحة إقطاعاتهم . وفى نورمانديا التزم كل إقطاع بأن يقدم لجيش الملك عدداً معيناً من الفرسان . وأدخل وليم الفاتح هذا النظام فى إنجلترا ، نظراً لأن سلطة ملوكها من الزمان تفوق سلطة أمراء الإقطاع ، فحددوا عدد ما يلتزم بتقديمه الأتباع ، من الفرسان ، فصاروا يؤدون عدداً كبيراً من فرسانهم . فعن كل ١٥٠٠ فارس ، التزم التابع بأن يقدم منها ، ٥٨١ فارساً . على حين أن كبار السادة فى فرنسا ، وهم الأتباع المباثرون للملك ، لم يبذلوا للملك من أسيرة . كاييه ، سوى أعداد قليلة من الفرسان ، مثال ذلك أن كونت شامبانيا ، الذى خضع له ، ٢٠٣٩ من الأتباع الفرسان ، لم يتقدم منهم لجيش الملك سوى عشرة فرسان .

ومن مظاهر الخدمة الحربية أيضاً حراسة القلاع ، التى تنطوى على تأدية

الواجبات في إحدى قلاع الملك ، وعلى التابع في بعض الأحوال أن يجعل قلعته تحت تصرف الملك ، يحل بها كيفما شاء .

وفي بعض الأحوال يصبح الاستعاضة عن الخدمة الحربية ببذل أموال تعرف بالبذل Scutage . ففي إنجلترا أجازت الملكية منذ عصر مبكر دفع بدل نقدي ، عوضاً عن الخدمة الحربية . والواضح أن ما يتحصل من أموال من هذا البذل ، هيأ للملوك أن يستأجروا عساكر ، أطوع لهم وأكثر إخلاصاً من العساكر الاقطاعية . على أن القاعدة في فرنسا وألمانيا ، هي أن الخدمة الحربية سادت في هذين الإقليمين .

على أن مسؤولية التابع لم تقف عند حد الخدمة الحربية ، بل تحتم عليه في أحوال معينة أن يبذل لسيد العون والمساعدة ، وهو ما يعرف باسم aid ، وشملت المساعدة عوناً مالياً يبذل للسيد في حالة الضيق وشدة الحاجة . غير أن هذه المساعدات لم تتحصل في القرنين الثاني عشر والثالث عشر إلا في أحوال نادرة ولم تلبث أن تحددت الحالات التي تؤدي فيها المساعدة للسيد ، عند افتداء السيد حينما يقع أسيراً ، وزواج ابنته الكبرى ، وتنصيب الابن الأكبر فارساً . ويصح أن يضاف إلى هذه الأحوال ، الخروج في حملة صليبية ، أو التوجه إلى البلاط الملكي ، أو القيام بعمل استثنائي . وينبغي على التابع أن يقوم بضيافة سيده ، فكلما قدم السيد لتفقد أحواله ، حرص التابع على أن يوفر له أسباب التسلية . ولما كان السيد الكبير يصحب معه حاشية كبيرة من الفرسان ، لم يكن في وسع التابع أن يؤدي واجب الضيافة على الوجه الأكمل ، وترتب على ذلك النزوع إلى تقييد هذا الالتزام ، أو الاستعاضة عنه بدفع بدل مالي .

المشورة :

جعل فولبرت بذل المشورة مساوياً للمساعدة ، باعتبارها من الخدمات

المطلوبة من التابع للسيد . فالترزم التابع بأن يبذل المشورة لسيده . ولما كانت هذه المشورة من مظاهر الخدمة ، فإنها تطلبت من التابع أن يقدم إلى سيده حينما يدعوه . فكل تابع مسئول عن الحضور شخصياً إلى مجلس السيد ، وعلى نفقته الخاصة ، وهذه الحقيقة هي التي جعلت لفظة *Consilium* تطلق على المجلس الذي يتشاور فيه السيد مع أتباعه . ويقدم التابع لمناسبات مختلفة ، كأن يشهد الاحتفال بزواج ابنة السيد أو تنصيب ابنه فارساً ، أو الاشتراك في استقبال زائر كبير أو يستشير السيد أتباعه في أمر حرب أو عقد معاهدة . وجرت العادة أن يستدعى السيد الأتباع ، للتصديق على قانون من قوانين الحكومة ، أو يؤلف منهم محكمة . فإذا احتاج السيد من الخدمة الحرية أو العون المالى ، ما يتجاوز ما يلتزم به الأتباع ، فلا يسعه إلا أن يطلب إليهم أن يبذلوا له طوعية مساعدة ومنحة . وليس من حقه أن يفرض عليهم ضريبة أو يجبي منهم ضريبة إلا بمقتضى ما يحدده العقد الإقطاعى . وليس للسيد سلطة تحكمية فى التشريع ، فالقانون ليس إلا العرف السائد بالإقليم ، وهو غير مسطور . فكل ما يتعرض له من تغيير أو تحديد ، يتولاه بلاطه (مجلسه) . فالأتباع هم الذين يعلنون القانون الذى يخضعون له ، فإذا ارتكب أحدهم ذنباً ، خضع لحكم أسويائه .

ومن أهم خصائص القضاء الإقطاعى ، إجراء المحاكمة عن طريق القتال ، أو صدور الحكم بالحيانة . فإذا حدث النزاع على أرض ، أو جرى اتهام شخص باغتيال رجل دون مبرر ، تخلت المحكمة الإقطاعية للمتقاضين بتسوية النزاع بينهما عن طريق القتال ، فإذا حلت الهزيمة بأحدهما ، تعرض للعقوبة التى نص عليها القانون الإقطاعى . وكل عمل لا يلىق بالسيد الإقطاعى ، يعتبر من قبيل الحيانة ، ومن أمثلة ذلك رفض التابع أن يؤدى ما هو مقرر عليه من الخدمات . فإذا تغيب

عن جيش السيد ، وتكرر منه إغفال القدوم إلى محكمة السيد ، فللمحكمة أن تعتبره متمردا ، وتجري مصادرة إقطاعه على أنه يصح في بعض الحالات أن يتحدى التابع سلطة السيد ؛ بأن ينكر عمن الإخلاص الذي بذله لسيده ، على أساس أن السيد هو الذي نقضه ، ومن الطبيعي أن تنشب الحرب تبعا لذلك .

ونستخلص مما سبق ، أن الحيازة الإقطاعية ، التي ينالها الأتباع ، يحصل من ورائها السيد على ما يأتي : ١ - التبعية والإخلاص . ٢ - الخدمة التي يبذلها الفارس . ٣ - المساعدات الإقطاعية . ٤ - الضيافة . ٥ - ما يرفع للمحكمة من قضايا وما يترتب عليها من رسوم . ٦ - النتائج التي تترتب على ما يتعرض له الإقطاع من أحداث : مثل بذل الحلوان ، الوصاية ، الزواج ، الإقطاعات المحولة عن أصحابها بسبب وجود وريث ، والمصادرة . يضاف إلى ذلك ما حدث في بعض الأحوال من أن ترابط قوة من الفرسان في قلعة من قلاع السيد لفترة محدودة كل سنة ، عوضا عن الفرسان الذين يقدمون للسيد لخدمته .

وعلى الرغم من أن الخدمة الحربية وخدمة البلاط ، تعتبر من الالتزامات الشخصية المقررة على جميع الأتباع ، فإن العقد الإقطاعي يدعوهم في بعض الحالات إلى تأدية بعض الواجبات ، كأن يتولى الصنجيل إدارة ضياع السيد ، ويقوم الكندسطل بملاحظة قلعة السيد ، ويهتم المارشال بالحيول المعدة للقتال ، ويشرف الساقى على توفير النبيذ ، ويحصل هؤلاء الموظفون الفرسان على إقطاعات مقابل خدماتهم .

وللسيد أيضاً بعض الحقوق التي نشأت من طبيعة العقد الإقطاعي ، فلا يجوز للتابع أن يزوج ابنته إلا بعد موافقة السيد . فإذا تزوجت البنت ، نقلت معها جانبا من إقطاع أبيها على أنه بائنة زواجها . فإذا كان من المعروف أن الزوج سوف يسيطر على الأرض التي حازها التابع من

السيد ، فالتابع الحق أن يتأكد من أن الزوج ليس من أعداء السيد . فإذا مات التابع ، تاركاً وراءه ، ابنة وريثة له ، أو ابناً لم يبلغ سن الرشد ، فللسيد الحق في أن يصير على أن يتولى شخص رشيد القيام بما هو مقرر على الإقطاع من الخدمة . فإذا كانت الابنة في سن الزواج ، اختار السيد لها زوجاً ، أو عهد إلى شخص بالغ عاقل بالقوامة على الوارث صغير السن .

التزامات السيد :

وما هو مفروض على السيد من التزامات ، يطابق ما يؤديه التابع من خدمات . يشير فولبرت شارتر إلى أنه ينبغي على السيد أن يلتزم ، مثلما التزم التابع ، بالمحافظة على اليقين وسائر الالتزامات ، فيتحمم عليه ألا يتخذ من الوسائل ما يلحق الأذى بحياة التابع ، أو يخذل شرفه . أو يضر بأملكه ، وأن يظهر نحو التابع المودة والعطف . ويصح تاختيص التزاماته المادية في أمرين ، لمسناهما زمن الكارولنجيين ، فينبغي على السيد أن يتكفل بحياة التابع ، وأن يتولى الإنفاق عليه .

فواجب الحماية ، يصح أن نستخلصه من عامل الانماء والتبعية والولاء ، فبمقتضى هذه الرابطة ، يتكفل السيد بالحياة والدفاع والضمان ، فيلتزم السيد بالنهوض لمساندة التابع ، إذا تعرض لاعتداء خطير ، ويلتزم بالدفاع عنه ورد الأعداء والخصوم . ويصح أن يتخذ الدفاع صوراً مختلفة ، أهمها الاشتراك في الحرب ، ومثال ذلك نهوض فيليب الأول ملك فرنسا لمساعدة تابعه كونتيسة فلاندر ، حينما حاول روبرت الفرزياني اغتصاب أملكها . ومن مظاهر الحماية ما ارتبط بالقضاء ، بأن يلتزم السيد بالدفاع عن تابعه في ساحة القضاء بل في محكمة المالك . ويساعد السيد أيضاً تابعه بما يسديه له من النصائح ، في أن يلتزم التابع في

سلوكه وتصرفاته العدالة والإنصاف . يضاف إلى ذلك أنه إذا منحه إقطاعاً ضمن له السيد حيازته وامتلاكه ، بأن يتكفل بحمايته والدفاع عنه . وهذه الالتزامات هي نفس الواجبات التي ألزم بها التابع فيما يعرف بالمشورة والمساعدة التي سبق الإشارة إليها .

التبعية الروكايروسية وحمالة الإقطاع .

المعروف أن الغرض من بذل الإقطاع ، أن يفيد منه صاحبه في التجهز بالعساكر والخيل والأسلحة ، وسائر الأشياء النافعة ، وأن ما يناله رجال قصر الأمير من إقطاعات ، يقابل ما يضطلعون به من واجبات رسمية . ويصحح أن تحوز الكنيسة إقطاعاً ، لتستعين به في مباشرة الشعائر ، على أنه يصح التساؤل كيف صار رجال الدين أتباعاً ، يؤدون واجب التبعية ؛ الذي يعتبر في جوهره علاقة حربية ، على حين أن القانون الكنسي يحرم سفك الدماء ؟ . الواقع أن هذا المنع جرى التغاضي عنه في القرنين التاسع والعاشر . فلم يكتف الأساقفة ورؤساء الأديرة بحمالة الإقطاع ، وبذل التبعية ، بل شاركوا في القتال ، شأن سائر الأتباع . وأشادت أنشودة رولان بما لقيه رئيس الأساقفة ، تبرين ، من الاستشهاد في ساحة القتال . ومع ذلك فإن البابوية التي نهضت ، في القرن العاشر ، في الوقت الذي تألفت فيه هذه القصيدة ، قامت بحملة لتخليص الكنيسة من السيطرة الدنيوية ، وأرغم المصلحون الأمراء على أن يقبلوا تعديل القانون الإقطاعي .

وما حدث من نزاع على التقاليد العلماني انتهى إلى الاتفاق على أن يكون للسيد الإقطاعي الحق في أن يمنح رجال الكنيسة الإقطاعات ، ولم يجعل للكنيسة إلا حق تقليد رجال الكنيسة بشارات الوظيفة السامية . على أن القاعدة السائدة هي أن رجل الدين ينبغي أن يمتنع عن الاشتراك في القتال .

وما هو مطلوب من الخدمة الحربية ، عن الإقطاع الذى يحوزه ، يصح الوفاء به بتجزئة الإقطاع^(١) . على أنه يمضى ، شأن سائر الأتباع ، فى تأدية المساعدات ، والضيافة ، وحضور محكمة السيد ، غير أنه لا يشترك فى الأحكام الصادرة بالإعدام أو التنكيل والتمثيل بالجاني . ويتضح من ذلك أن لحيازة الإقطاع أهمية عند كل الفئات المرتبطة فيحصل السيد من التابع الكنسى من الخدمات ما يحصل عليها من التابع العلماني ؛ وكل ما كان من اختلاف بين الاثنين أن السيد لا يحصل من التابع الكنسى على الحلوان أو الرسوم المقررة على القوامة والزواج ، غير أنه عوض هذه الخسارة بما حازه من خراج الإقطاع فى الفترة الواقعة بين وفاة رجل الكنيسة وتنصيب رجل آخر مكانه .

(١) تجزئة الإقطاع subinfeudation لا يجوز للتابع ، دون إذن من السيد بأن يقوم بتجزئة الإقطاع ؛ لأن هذا الإجراء يعتبر اقتضاباً للإقطاع ؛ غير أنه منذ القرن الحادى عشر ، صارت هذه العملية تجرى دون تدخل السيد . ونوضح هذا الإجراء بإيراد مثال لتجزئة الإقطاع . فلنفترض أن وليم الترمندى بعد أن فتح إنجلترا منح أحد أتباعه إقطاعاً ، عبارة عن ٢٥ ضيعة ، مقابل أن يقدم له عشرة فرسان لخدمته . ولهذا التابع أن يختار بين إجرائين : فله الحق فى أن يبقى فى حيازته ٢٥ ضيعة أو أن يجتزئ جانباً منها ، ليسد به جانباً من الخدمة المطلوبة . فى الحالة الأولى ، يحصل من كل الضيعة على جميع ما ينتجه الفلاحون الذين يعملون بها ، فإذا استدعاه الملك للانحياز إلى جيشه ، خرج إليه على رأس تسعة من الفرسان . وهؤلاء التسعة يصح أن يكونوا من الأتباع الذين ينزلون بداره ، أو أن يكونوا فرساناً استأجرهم . غير أنه إذا لم يستطع الإبقاء عليهم فى كنفه وداره ، ولم يتوافر له من المال ما يدفعه أجوراً بلأى إلى خطة أخرى . بأن يمنح لأحد أبناء عمه إقطاعاً مؤلفاً من ثمانى ضياع ، مقابل أن يقدم له أربعة فرسان ، بينما يمنح ضيعة لكل واحد من خمسة مغامرين وبذا أوفى التابع بما تقرر عليه . فإذا دعاه الملك ، خرج وبصحبه أتباعه الستة (ابن العم + المغامرين الخمسة) ، فضلاً عن ثلاثة فرسان قدمهم ابن عمه . والملاحظ أن التابع لا زال بحوزته ١٢ ضيعة ، ينفق منها على نفسه وعلى أسرته . والواضح أن نظام الضياع وثيق الصلة بتجزئة الإقطاع .

(انظر : Stephenson : op. cit. p. 28-29) .

نقد التبعية :

الواضح أن عملية الإقطاع التي بدأت منذ القرن التاسع ، بإدراك العلاقة بين الإقطاع والتبعية ، لم تلبث أن ازداد نمواً وتطوراً في القرون التالية . فالمعروف أن تبعية الرجل تعتبر خاصة ، لا تقبل الشركة ؛ فإذا استطاع التابع أن يبذل ولاءه لسيّدين ، فكيف يستطيع أن يعيش في وقت واحد في داريهما أو يسير إلى المعركة تحت لواءيهما . الواضح أن إجراء بذل الإقطاعات للأتباع ، هو الذي أراحهم من الحضور المستمر لخدمة السيد ، وحدد الخدمة المقررة على التابع ، وأدى آخر الأمر إلى اعتبار التبعية مجرد إجراء قانوني شكلي . ولما كانت الحياة الإقطاعية طغت على كل الصور السابقة لامتلاك الأراضي ، صار من المستحيل على التابع أن يزيد من ثروته إلا بالحصول على إقطاعات عديدة ؛ فالتابع المحظوظ يبذل ولاءه لسادة عديدين ، حسبما حصل عليه من إقطاعات . والنتيجة الطبيعية لذلك ما حدث في القرن الثاني عشر من التفرقة بين الولاء للسيد ، والتبعية العادية . فالنوع الأول لا يبذل إلا للسيد الأول ويحدد التزامات التابع نحو سيده ؛ أما النوع الثاني فيصح أن يبذل لسادة عديدين للوفاء بما تطلبه إقطاعه من التزامات . وعلى الرغم من تعقد الروابط السياسية والاقتصادية ، فإن جانباً كبيراً من نظام التبعية القديم استمر حتى أواخر العصور الوسطى . فالواضح أنه طالما ظل المجتمع خاضعاً لسيطرة الطبقة المحاربة ، فلا بد لنظمه التقليدية ، ومنها نظام التبعية ، أن تحافظ على قوتها . ولعل دراسة نظام الفروسية ومبادئها تدل على صدق هذه العبارة .

الفروسية :

ارتبطت حياة أبناء الطبقة الإقطاعية بالإعداد للقتال وممارسة مهنة الحرب ، ونظراً للاعتقاد بأن والدى النبيل الصغير ، لا سيما أمه ، يسمرفان

في تدليل الابن ، جرت العادة بأنه متى بلغ السابعة أو الثامنة من عمره ، تقرر إرساله بعيداً عنهما ، كما ينشأ ويتربى في دار أمير إقطاعي آخر ، هو في معظم الأحوال السيد الإقطاعي للأب ، أو أقرب الناس إليه . فيتعلم الصبي منذئذ الاهتمام بأدوات الحرب ، الدروع ، وخيول الحرب ، ويتدرب عليها . فيمارس من الحياة الحشنة ما يعتبر خير وسيلة لإعدادة لحياته المقبلة باعتباره فارساً . فإذا ثبت أنه أصبح مستعداً لأن يتخذ موضعه في المعركة ، ويجرى ذلك عادة حين يبلغ العشرين أو الحادية والعشرين من عمره ، تقرر تقليده بأسلحته في احتفال مهيب ، بأن يركع أمام فارس مجرب ، ويتلقى ضربة من صفحة السيف . وكانت هذه الضربة في الأيام الغابرة ، فيما يبدو ، بالغة العنف ، المقصود منها قهره إذا وجد إلى ذلك سبيلاً ، ثم أصبحت فيما بعد ضربة رمزية خفيفة تقع على الكتف ، وهذا الإجراء هو المعروف « بتنصيب الفارس » . ومتى تقلد الشاب سلاحه ، وتلقى الضربة ، أصبح فارساً كاملاً ، وليس في استطاعة الملك أن يتولى الحكم ، وليس في وسع وريثه أن يباشر إقطاعه ، ما لم يتم تنصيبه فارساً ، لأن ذلك يعتبر دليلاً على بلوغ سن الرشد .

ويمضي الفارس معظم وقته في القتال ومعالجة الأسلحة ، وممارسة الصيد ، ولما ازدادت قوة أمراء الإقطاع ، وتطلب حرصهم على توفير قدر كبير من الأمن والسلام في بلادهم ، الإقلال من الحروب الإقطاعية ، أقام النبلاء معارك فكاهية ، اتخذت اسم المنازلات Tournements . فالسيد الكبير الذي أحس أن الحياة أصبحت جافة وبالغة الهدوء ، يرسل دعوة إلى الجهات المجاورة ، يعلن فيها قيام حفلة مبارزة في يوم محدد . فينقسم الفرسان القادمون إلى فريقين ، وتجرى بينهما معركة حامية . والفروق بين هذه المبارزات وبين المعارك الحقيقية ، هي أن يجري بها تقديم القادمين ، وتجهيز الفرسان أنفسهم بالسلاح ، وحرص المتبارزين

على التماس الأمن والسلامة ، ولا يجرى حبس من يقع في الأسر منهم ، بل يدفع فدية ، يصح أن تكون عبارة عن قرية أو قلعة منيعة .

المرأة :

واهتم نساء الطبقة الإقطاعية بممارسة الغزل والنسيج والحياكة ، والإشراف العام على دار السيد . والواضح أن المرأة دائماً في رعاية الرجل ، سواء كان أباهاً أو زوجها . أما الأرملة فتعتبر في حماية سيدها أو ابنها الأكبر . وللمرأة أن ترث الإقطاع ، غير أنها لا تديره إلا عن طريق زوجها ، وذلك لأن مهمة الطبقة الإقطاعية تركزت في مباشرة القتال . وليس للمرأة شيء من الحقوق لإزاء زوجها . وحاولت الكنيسة أن تحمي الزوجة ، غير أنها لم تستطع إلا فرض قيود ضئيلة في هذه الناحية . ومع ذلك فإن الزوجة تعتبر سيدة القلعة والإقطاع في حالة غياب الزوج ، فيتحتم على أتباعه وموظفيه وخدامه أن يطيعوها .

مستوى الحياة :

تعتبر حياة الطبقة الإقطاعية من الناحية المادية بالغة الشدة والقسوة . فالقلاع شديدة الرطوبة ، ومعرضة لتيار الهواء ، فإذا كانت القلعة من الخشب لا يجرى فيها شيء من التدفئة ، وإذا كانت مشيدة من الحجارة ، فما تصاعد من الدخان منها يؤدى إلى الاختناق . ولم يكن ثمة ، حتى القرن الثالث عشر ، من يملك قلعة تزيد على حجرتين إلا عدد قليل من كبار الأمراء . ففي القاعة يباشر السيد أعماله ، ويستقبل موظفيه وأتباعه ، ويعقد محكمته ، ويحجي ضيوفه ، وفي هذه القاعة تتناول الأسرة وحواشيها الطعام على موائد مختلفة ، فإذا جاء الليل ، جرى استخدام هذه الموائد أسرة

للخدامين والحواشى والضيوف . أما الحجرة الأخرى فيختص بها السيد وزوجته وأطفالها .

وللسيد وأسرته أن يصيبوا من الطعام ما يشتهون ، غير أن هذا الطعام لم يكن متنوعا ، فالأطباق الكبيرة والتي تعتبر الأساسية ، مؤلفة من الطيور والحيوانات التي صادها السيد الإقطاعى ، يضاف إلى ذلك الخبز وكميات كبيرة من النبيذ ، وتوافر لديهم أيضا الكساء ، غير أن نوع الكساء تحدد إلى حد كبير بكفاية ومقدرة الصانع . والخلاصة أن النبيل فى القرنين العاشر والحادى عشر ، كان له موردان : الأرض والعمل . غير أن العمل لم يكن شديد الأثر ، كما أن الأرض قد ساءت فلاحتها ، ولم تأخذ الطبقة الإقطاعية فى الاقتراب من حياة الترف إلا عند إحياء التجارة .

إيمانه الفارسى

على أن أفراد الأرستقراطية الإقطاعية اشتد تعلقهم ، بما يتلاءم مع جو العصر الذى يعيشون فيه ، إذ اعتنقوا جميعا ، فيما عدا بعض حالات نادرة ، تعاليم الكنيسة المسيحية . فإذا ارتكبوا إثما من الآثام ، ارتكبهوا فى عنف وشدة ، ثم لم يلبثوا أن يلتمسوا التوبة والغفران . فعلى الرغم من أن الصليبيين ، الذين نهضوا لقتال المساميين فى أسبانيا والشرق الأدنى ، لم تحركهم اعتبارات روحية خالصة ، فلا شك أن الحافز الغالب عندهم لم يكن سوى الرغبة فى الخلاص . يضاف إلى ذلك أن كل إقطاع ، مهما تضاءلت أهميته ، لابد أن تكون به بيعة أو دير . واشتهرت الأسرات الإقطاعية الكبيرة بما قامت به من إنشاء أديرة عديدة ، ورعايتها . فلكل سيد قسيس خاص ، ولكل قلعة إقطاعية كنيسة خاصة . على أن نسبة كبيرة من خراج معظم الإقطاعات ، تخصصت لأغراض دينية . وفى

القرن الثالث عشر ، تضاءلت أهمية بارونيات كبيرة بسبب ما اشتهر به أربابها أجيالا عديدة من السخاء ، في إغداقهم على الكنيسة .

مبادئ الفروسية :

وفي أثناء القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، نبت من بيئة الطبقة الإقطاعية ، وأسلوب حياتها ، طائفة من الأفكار الأخلاقية ، تتمثل فيما نسميه فروسيه ، الفضائل التي ينبغي أن يتحلى بها الفارس ، ولذا يحسن أن نتكلم عن ثلاثة أنواع من الفروسية .

ففي الفروسية الإقطاعية ، من الطبيعي أن تنمو الأفكار الأساسية من أسلوب الحياة التي يعيشها النبيل الإقطاعي . أما الفروسية الدينية (الفتوة) ، فإنها تمثل مفهوم الكنيسة عن الفارس المثالي . والنوع الثالث من الفروسية يتمثل في أن الأفكار التي جرى إطلاقها على عشق الفرسان ، غذاها النساء والرجال ، الذين حرصوا على إرضائهم .

فالمحاربون الجرمان جلبوا معهم إلى أراضي الإمبراطورية الرومانية ، الإعجاب بفضائل المحارب : الشجاعة والإقدام في المعركة ، وقدروا أيضا الحكم السديد ، الذي اشتهر فيما بعد بالإخلاص ، إنما أوجدوا صفات أصيلة ، لم يكتسبها حديثا نبلاء الفرنجة ، ومن اليسير أن يدرك أهميتها عند الشعوب الجرمانية ، كل من يطالع أساطير الشماليين ؛ وآداب الإنجليز السكسون . على أن وجه الغرابة هنا هو ما حدث من تطبيقها أيضا على المجتمع الإقطاعي . فالرجل الذي جعل القتال مهنته الأولى ، لابد أن يكون بأسلا شديدة البأس في المعركة ، على أن القائد البارع اتصف أيضاً بالرزانة والحكمة والتعقل ، فتوقف بناء المجتمع الإقطاعي بأكمله على احترام ما يصدر عن الشخص من يمين الولاء والإخلاص التي تعتبر من أهم الفضائل الإقطاعية ، وتعتبر أساس الفروسية الإقطاعية .

وأقدم الصفات الأخلاقية عند الطبقة الإقطاعية ترتبط بمهنتهم الأصلية ، ولم يكن الغرض منها سوى أن تجعل الحرب أكثر قبولا عند المشتركين فيها ، وعلى الرغم من اتخاذ الفرسان الدروع لحمايتهم ، فإن الفارس لم يكن بنجوة من هجوم مفاجئ من قبل عدوه ، قبل أن يتم ارتداء عدته ، ومن ثم نشأت الفكرة بأنه لا يجوز مطلقا مهاجمة فارس غير مسلح ، بل ينبغي أن يتوافر له من الوقت ما يكفي لارتداء درعه ، وتجهزه للقتال .

ونشأ أيضاً العرف الذى يعتبر الأسير ضيفاً عزيزاً ، فقد يحدث فى وقت من الأوقات أن يظفر بأسره . والخطوة التالية هى قبول الابن (ابن الأسير) ، أو ابن الأخ ، رهينة إلى أن يقوم الأسير بجمع فديته . وفى القرن الثالث عشر ، جرت العادة بإطلاق سراح الفارس لجمع الفدية ، على أن يعد بالعودة إذا لم يوفق فى جمع الفدية .

ومن فضائل الفروسية التى تستحق الذكر والتنويه ، فضيلة السخاء ، وفى معظم المجتمعات ، شاد الناس بمن يجود بالعطايا ، وقد كانت هذه من صفات الجرمان البارزة . وصار لها أهمية فى القانون الإقطاعى للفروسية . وعلى الرغم من أن مفاهيم الفروسية الإقطاعية ، نبتت من البيئة الإقطاعية ، فإن المحترفين من رواة القصص لجأوا إلى تبسيطها ، وإذاعتها بين سائر الناس . فالأمسيات تمضى ثقيلة بطيئة فى القلاع المظلمة ، ويشد شغف الفرسان والسيدات إلى التسلية ، فتولى تقديم هذه المتعة فئات مختلفة من المترددين الذين يجتازون القلعة ، فمن رواة القصص البديئة ، وأرباب الدببة الراقصة ، والجوارى الراقصات ، ومنهم أيضاً الشعراء الذين يصوغون القصص الطويلة شعرا ، ويقومون بإلقائها ، ومنهم المنشدون الذين يغنون ما ألفه غيرهم من مقطوعات وقصائد . فانتشرت بهذه القصص أفكار الفروسية ومفاهيمها . واعتمد المغنون

والمؤلفون في حياتهم على سخاء سادتهم وجودهم ، ولذا فإن الكرم صار في قصصهم الفضيلة الأساسية عند الفرسان .

أثر الكنيسة

وحاولت الكنيسة ، طوال الفترة التي تطور فيها النظام الإقطاعي ، أن تُحدِّث من الحروب الإقطاعية ، وأن تحول جهود الفرسان إلى ما اعتبرته سبيلاً أكثر فائدة وأعم نفعاً . اشتدت الكنيسة في الدعوة إلى مذهبها الرسمي ، وفي الحرص على أن تنال نصيبها في الغنيمة في الحرب . وفي القرن الحادى عشر قررت الكنيسة ما يعرف بهدنة الله والسلام الإلهي Pax Dei ، Treuga Dei ، وهى الفترات التي يتحتم فيها تحريم القتال لحاية غير المحاربين . والراجح أنه استقر في أذهان رجال الكنيسة فكرة تحويل نشاط الفرسان إلى قتال المسلمين . ثم حدث في القرن الثاني عشر ، أن أخذ الكتاب الكنسيون ، وأشهرهم حنا سلسبورى ، في تنمية فكرة الكنيسة عن الفارس المثالى ، بأن يكون مسيحياً تقياً ، غرضه الأساسى أن يحمى الكنيسة ويدافع عن عقيدتها ، ينكر الجرائم على اختلاف أنواعها ، ويرعى الضعفاء والعجزة . وفي سبيل تدعيم دعواها ، لجأت الكنيسة إلى عرض النظرية التي تجعل الفرسان يؤلفون طائفة مثل طائفة رجال الدين ، فالفارس اختاره الله ، ليقا تل في سبيله . وشجع رجال الدين استخدام الطقوس الدينية في تنصيب القتي فارساً ، وأقاموا لهذا الغرض شعائر وطقوساً خاصة . وما لدى الكنيسة من مُثل عن خلق الفارس ، جرى تفسيرها وشرحها في رسائل وعظات وفي مآثورات أدبية . فحين كتب الشاعر المشهور Chretien de Troyes قصيدته المعروفة باسم Perceval le Gallois ، إنما قصد بها وصف الفارس المسيحي الكامل . على أن أوضح ما يعبر عن أفكار الفروسية الدينية ، هو ما ورد من القصص حول جالاهاد Galahad .

شعر الغزل :

وظهرت أفكار الغزل ، لأول مرة ، في الشعر الغنائي ، الذي جرى تأليفه في النصف الثاني من القرن الحادى عشر . فالرجال والنساء الذين ألفوا هذه القصائد ، اتخذوا اسم التروبادور . واختلف الباحثون فيما إذا كانت أصول شعر التروبادور ، ترجع إلى بقايا الشعر التقليدى القديم ، جرى الاحتفاظ بها على أنها أغاني شعبية ، أو ترجع إلى شعر الغزل عند المسلمين في أسبانيا . وكيفما كان الأمر فإن دعاء التسلية والترفيه في جنوب فرنسا ، شرعوا في تأليف قصائد ، يمجدون فيها السيدات ، ويصفون ما يترتب على التشبب بهن من الفوائد . ولقيت الفكرة استجابة من أكبر أمراء الإقطاع بالإقليم ، وهو وليم التاسع ، دوق اكيثانيا . فصار تأليف مقطوعات الغزل الغنائية ، أو على الأقل تقديرها ، النهج السائد في جميع أنحاء جنوب فرنسا . ولم يكن حظ التروبادور من الأفكار قليلا وبسيطا . فالتشبيب بالسيدة أصلح الرجل في كل ناحية من نواحي حياته ، إذ جعل منه شاعرا ، بالغ الجودة ، وسيدا موفور الحكمة ، وفارسا شديدا البسالة . أما السيدة فحازت الإعجاب ، بفضل ما اشتهرت به من الجمال والركة والمرح والاتزان . والمتميم بالسيدة كاد لا يفكر في شيء سوى العمل على إرضائها ، وجلب السرور لها ، فإن ابتسامه صغيرة ، كافية لأن تملأه سرورا وغبطة . فلم يحفل بالطعام والشراب ، ولم يكثر بما تعرض له من الحرارة والبرودة ، بل ركز كل أفكاره ومشاعره في سيدته .

ومعظم قصائد التروبادور ، وجهها إلى العقائل ، رجال تكاد تكون مكانتهم وضيعة . ومعظم من ألف القصائد من النبلاء اختاروا مجتمعات زملائهم من صغار النبلاء . ومن ثم فإن معظم شعر التروبادور لم يمجّد

المرأة فحسب ، بل جعلها فوق قاعدة بلغت من الارتفاع أنه لا يبلغها الحب المتواضع . ومن الملحوظ أن هذه الفكرة لم تخطر على بال الدوق ولیم التاسع ؛ إذ كان سيداً كبيراً ومحباً متياً .

لم يكن شعر التروبادور ظاهرة منفردة أو منعزلة ، إذ أن الفترة التي شهدت مولده وتطوره ، شهدت أيضاً نهوضاً شاملاً في مكانة المرأة . فريم العذراء التي احتلت فيما مضى مكانة متواضعة في الديانة المسيحية ، أصبحت مع ابنها ، الشفيع الوحيد للمذنبين من الرجال . فالبابا الكبير أنوسنت الثالث ، ألف في صدر شبابه ، قصائد تروبادورية عن العذراء .

ولم تلبث أفكار الغزل في القصور أن انتقلت إلى شمال فرنسا ، عن طريق حاشية اليانور دوق إكيتانيا ، حفيدة ولیم التاسع الشاعر التروبادوري . وكان أول زوج لها ، لويس السابع ملك فرنسا ، وهو رجل لطيف صالح تقى ، لم يقدر ما اشتهرت به الملكة من المرح والطرب ، ومن جاء بصحبته من الجنوب من الوصيفات ، فألغى زواجه حين تبين له أن اليانور لن تنجب وريثاً ذكراً ليبت كاييه . ولم تلبث اليانور أن تزوجت من هنرى دوق نرمنديا وكونت أنجو ، الذي صار هنرى الثانى ملك إنجلترا ، فأنجبت له رتشرد الذي عرف بقلب الأسد . اشتهرت اليانور برعاية رجال الأدب على اختلافهم ، وسار على نهجها ابنتها ماري وإليس بعد زواجهما من هنرى الجواد كونت شامبانيا وأخيه الأصغر تيوبالد كونت بلو وشارتر .

على أن رجال فرنسا ونساءها ، أرادوا ما هو أكثر دواما وأثرا من أفكار التروبادور ، فإذا شاء لهم أن يتغنوا بالحب ، ويتحدثوا عنه ، فلأنما أرادوا أن يستخلصوا قواعد للمارسته . اعتاد رجال العصور الوسطى أن

يلتمسوا ما يفتقرون إليه من العلم ، فيما ادخره علم العصور الوسطى من مادة ، فعثروا على كتاب ، تراءى لهم كأنه مطابق لأغراضهم ، وهو كتاب أوفيد عن « فن الشعر » ، فترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية الشاعر كرتيان دى تروى . وألف رسالة عن الحب : القسيس أندرو ، أحد المتصلين ببلاط ماريا ، كيما يهتدى بها معاصروه .

اعتقد عشاق غزل القصور أنهم اكتشفوا أمراً خطيراً ، وظنوا أن ما اهتموا به من الحب كان معروفاً في العصور الغابرة وعالجه أوفيد . على أن ما كتبه أوفيد عن الحب ، لا يصح وصفه على أنه حب عاطفي ، بل يقصد به إشباع الغريزة الجنسية ، فالفارسي إنما يتزوج ليحصل على بائة زواجه ولا ينجب أبناء يخلفونه ، فلا دخل إذن للحب في الموضوع . على أن حب القصور كان أمراً جديداً ومختلفاً ، أدى إلى فكرة هامة ، وهي عدم التلازم بين الحب والزواج . على أن الساعين وراء الحب من أهل الشمال ، لم يلبثوا أن نبذوا فكرة الحب ، واعتبروه إعجاباً بعيد المنال بامرأة لا يستطيعون الوصول إليها .

ملحمة المآثر :

وقبل أن نختتم دراستنا عن الفروسية ، يقتضى الأمر مزيداً من دراسة الآداب التي تشرح الأفكار المتعلقة بالفروسية . فالفروسية الإقطاعية أحيائها ملاحم المآثر ، وهي قصائد طويلة تعالج قصة من القصص ، وهي المعروفة بالملاحم . والواضح أن هذه القصائد لم يكن مقصوداً بها الإقطاعيين ، فمحتوياتها الأساسية ليست إلا أخباراً لا حصر لها ، عما انطوى عليه النظام الإقطاعي من معارك وقصص ، فنسمع كيف أن البطل مزق أعداءه لرباً ، وكيف فاقهم في البلاط الإقطاعي . ولم تظهر النساء في الملاحم إلا على أنهن أمهات نبيلات ، أرسلن أبناءهن إلى المعركة ، أو على أنهن

زوجات تعرضن للضرب لما بدا منهن من ملاحظات وإشارات غير لا ثقة ،
أو على أنهن أميرات جميلات ، مسلمات ومسيحيات ، شوفات بالبطل .

واشتهرت بعض ملاحم المآثر بطابع ديني ، كأن يحارب البطل
المسلمين ، أو أن يكون راعيا لدير من الأديرة . ومن أجل قصائد المآثر
وأقدمها عهدا ، أنشودة رولان المعروفة ، التي تكاد تقتصر كلها على القتال
والمكيدة ، غير أن القتال كان موجها ضد المسلمين . وخير ما يوضح
الفروسية الدينية ، تمثل في الرسائل التي ألفها رجال الكنيسة أمثال حنا
ساسبوري ، وفي المواعظ ، وفي عدد قليل من القصص ، مثل قصة
برسيفال .

سبق أن رددنا ما يتعلق بغرام القصور من الآداب ، فقصاصد
التروبادور ، وقصاصد الشعراء الشماليين المعروفين الذين كتبوا على نفس
النهج والطريق ، الذين سلكه التروبادور ، والرسائل كالتى منها رسالة
القسيس أندرو ، وقصص كرتيان دى تروى ، كلها تفسر تماما غرام
القصور . وثمة أيضا مارى الفرنسية التى ألقت بعض القصص القصيرة ،
يظهر فيها بعض الأفكار عن غرام القصور ، غير أنه منذ الذى لم يكن
متيا بالحب والعشق ، فأبطاها يعرضون علينا من أحسن الأفكار عن
حياة النبلاء فى القرن الثانى عشر ، ما لا نجده فى مصدر آخر .

وما توافر لنا آخر الأمر يتمثل فى المجموعة الضخمة من القصص
المتعلقة بآرثر . والمادة الأساسية للأساطير الأثرية إنما جاءت من القصص
الشعبى عند الغالين ، وهو مصدر أمعن فى استخدامه كل من كرتيان دى
تروى ، ومارى الفرنسية . وأضاف الكاتب إلى هذا القصص ما شاء أن
يضيفه . وفى قصة لانسيلون وترسترام وإيرلوت ، انصبت الزيادة والإضافة
على غرام القصور . أما برسيفال وجالاهاد ، فهما قصتان غاليتان ،
جرت كتابتهما من زاوية الفروسية الدينية . غير أن عددا من القصص

الآرثرى ، بل وربما كان معظم هذا القصص ، يحمل الطابع الظاهر لأفكار الفروسية الإقطاعية . إذ اشتمل على معركة بعد معركة ، ومبارزة بعد مبارزة . ولذا إذا مضى الشخص فى قراءة حلقة من حلقات آرثر ، لاسيما فى الصورة النهائية لها فى العصور الوسطى ، كالتى ألفها السير توماس مالورى Sir Thomas Malory عن موت آرثر Morte d'Arthur ، فإنه سوف يجد الأنواع الثلاثة من الفروسية ، تعمل فى أساس القصص الشعبى عند الغالين .

نظام الضياع

وإذ عرفنا الأنواع المختلفة للإقطاع ، ونظام التبعية وما ترتب عليه من حقوق وواجبات ، لابد من الإلمام ، بالصورة التى يسير عليها الإقطاع ، وكيف يحصل السادة على حاجتهم من المشتغلين بالزراعة ، ولا سيما فى الفترة التى اكتمل فيها نمو النظام الإقطاعى .

والمعروف أن نظام الضياع اشتمل على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، التى تسير حياة المشتغلين بالزراعة فى غرب أوروبا فى العصور الوسطى . وإذ كانت الوظيفة الأساسية لهذه الفئة يغلب عليها الطابع الاقتصادى ، من حيث استغلال المواد الخام ، فإن النظم الاقتصادية أضحت باللغة الأهمية . ولذا ينبغى دراسة نظام الضياع فى بيئته ، بما حدث فى العصور الوسطى من أساليب الاستقرار والإقامة وطرق الزراعة .

الواقع أن غرب أوروبا خضع لأسلوبين من أساليب الاستقرار والسكن هما القرى والكفور (العزب) . وقام نظام القرى فى الإقليم الذى ساد فيه العنصر الجرمانى ، بينما استقر سكان البحر المتوسط فى الكفور والعزب . وساد نظام القرى أخصب الأقاليم الزراعية التى تعتبر المراكز الأساسية للسلطة السياسية ، ويعتبر جانب كبير من أوروبا أرض كفور .

ولكل قرية من الحقول الصالحة للزراعة حقلان أو ثلاثة حقول ،
تجرى زراعتها دوريا . ففي القرية التي بها حقلان ، تصير زراعة أحد
الحقلين ، ويبقى الحقل الثاني بورا . وإذا كان بها ثلاثة حقول ، جرت
زراعة أحدها بمحصول الشتاء ، والثاني بمحصول الربيع ، وبقي الثالث
بورا . ومن الأدلة ما يثبت أن جميع القرى استخدمت أصلا نظام الحقلين ،
ولم يكن نظام الحقول الثلاثة إلا مظهرا من مظاهر التطور ، حدث في
بقاع شديدة الخصوبة .

وإلى جانب ما تمتلكه القرية من أراضى صالحة للزراعة ، كان بها
أيضا أراضى جرداء ، تكاد تكون عديمة الجدوى ، وبها أيضا المراعى ،
وهى أراضى جيدة التربة كثيرة المياه ، تقع بالقرب من الأنهار ، ويجود
بها العشب ، ثم أراضى الكأ ، والغابات .

وأراضى الحقول القابلة للزراعة تقسم إلى قطع طويلة قليلة الاتساع ،
والراجع أنه يتم توزيعها بالاقتراع دفعة واحدة كل سنة . ومن الأدلة
ما يشير إلى أن هذه الأراضى بأنواعها ارتبطت دائما بالمساكن (المحلات) .
فكل مسكن تألف من كوخ في القرية ، وحديقة منسورة ، وربما كان بها
بعض أشجار الفاكهة ، وقدر متساو من الأرض في كل حقل ، فضلا عن
حق المشاركة في الإفادة من أرض البور ، والكأ ، والمراعى ، والغابات .
ويبلغ زمام المحلات العادية نحو ثلاثين فدانا من الأرض في الحقول الصالحة
للزراعة .

وأداة الزراعة الأساسية عبارة عن المحراث الثقيل الذى يستطيع أن
يقلب الأرض ، ثقيلة التربة ، التى اشتهرت بها أراضى شمال أوربا .
وهذا المحراث ، كان يحجره أول الأمر ثمانى ثيران ، ثم حدث في القرن
الثانى عشر ، أن صار يحجره أربعة ثيران . ومن أهم مشاكل الزراعة في العصور
الوسطى ، توفير العلف للثيران صيفا وشتاء .

والمعروف أن القرية ظلت حتى القرن الثاني عشر ، تكفى نفسها اقتصاديا ، إذ أنبتت طعامها وشربها ، وقام نساء القرية بصناعة الملابس من الصوف الناتج من الأغنام . أما الصناع الذين لا غنى عنهم أمثال الحدادين والطحانيين ، فلمهم كانوا من أهل القرية ، ولم يمارسوا تلك الحرف إلا شطرا من وقتهم . وتستطيع القرية أن تعيش دون أن تبادل سلعها مع العالم الذى يقع وراء حدودها . وعلى الرغم من أنه جاز أن يتم تبادل المنتجات عن طريق المقايضة ، فالواقع أن هذه المقايضة تجرى فيما يفيض (يزيد) عن حاجة السكان من المواد ، كأن تجرى مقايضة الخنازير فى قرية ، بالدجاج المتوافر فى قرية أخرى . والخلاصة أنه لم يكن ثمة سوق للمنتجات الزراعية ، ولم يكن لدى القرية من الوسائل ما تشتري به السلع من الخارج .

وما ينبغى ملاحظته أن القرية لم تكن أكثر من مجموعة أكواخ تحيط بها أراضي زراعية ، ومراع ، وأرض كلاً ، وأراضى بور ، وغابات . ويشترك أهل القرية فى زراعة الأرض ، يقررون متى تجرى الزراعة ، ومتى يتم الحصاد ، ومتى يجنى المحصول ، وأى المحصولات يصح زراعتها ، وماذا يستعمل من البذور . واختص بعض القرويين بأعمال معينة ، ويشرف على تنفيذ القرارات هيئة تنفيذية . وبالقرية ملاحظ يشرف على المراعى وقطعان الماشية والخنازير ، ويلاحظ الحيوانات فى الكلاً . وبالقرية دائما نوع من المحكمة القروية تقوم بتسوية المنازعات حول المساكن وإنزال العقوبة بالذين لم يؤدوا أعمالهم .

وتعتبر القرية أيضا وحدة اجتماعية دينية ، فللقرويين أعيادهم واحتفالاتهم ، ويتزوج الأبناء والبنات فى نطاق المجتمع القروى . وحينما نما نظام الأبروشية القروية فى القرنين التاسع والعاشر ، أصبحت للقرية عادة كنيستها وقسيسها ، وتألف جماعة من كبار رجال القرية ، للنظر فى أمور الكنيسة . فالقرية أصبحت وحدة أساسية فى الحياة الريفية فى العصور الوسطى .

وفي جنوب فرنسا أحاط بالقرب من الحقول المستطيلة ما يجرى زراعتها بانتظام دون التقيد بالدورة الزراعية . ولما ازداد ضعف القوة الإنتاجية لابد أن نفترض أن ما صار في حوزة كل أسرة من الأراضي ازداد مساحتها تبعا لضعف قوتها الإنتاجية . والحلاصة أن الأقاليم التي سادت بالغرب ، تعتبر أقاليم ضعيفة التربة ، قليلة السكان ، واشتهرت أيضا بقلة ما يسقط بها من المطر .

والمعروف أن نظام الضياع هو عبارة عن مجموعة من النظم تحصل بمقتضاها الطوائف التي لا تشغل بالإنتاج ، مثل الأشراف ورجال الدين ، على حاجتها من المشتغلين بالزراعة . واختلفت هذه النظم من جهة أخرى . وأصول هذه النظم وتطورها ، يحيط بها الغموض الشديد .

ففي القرن الثاني عشر ، أضحي معظم القرى تحت سيطرة السيد ، ولجأ السادة إلى استغلال قراهم بطرق ووسائل تكاد تكون متشابهة . واشتد الجدل حول ما إذا كانت هذه القرى التي تخضع للسادة ، تعتبر أصلا ضياعا رومانية كبيرة ، تولى الأقنان فلاحتها وزراعتها ، أو أنها كانت قرى لفلاحين أحرار من الجرمان ، خضعت لسبب من الأسباب لسيطرة السادة . ودل البحث الحديث على أن هاتين النظريتين سليمتان . فالإقطاعات الرومانية الإمبراطورية في غالة ، انتقلت إلى أيدي ملوك الفرنجة ، أو صارت للكنيسة أو لأتباعهم . وكثير من ضياع كبار الأغنياء (السناثوريين) ، بقي في أيدي سلالة ملائكتها من الرومان ، أو في أيدي النبلاء الفرنجة ، وفي الأيام المتأخرة من الإمبراطورية ، تخلى الرقيق إلى حد كبير عن زراعة الأراضي ، وصار يقوم بها الفلاحون . فكان للقرن كوخ ، وقطعة صغيرة من الأرض ، يقوم باستغلالها لمنفعته الخاصة . غير أنه جعل معظم وقته للعمل بالأرض التي احتفظ بها صاحب الضيعة ، فهو لا يستطيع أن يترك الضيعة إلا بإذن صاحبها . والحلاصة أن المستأجر المتحرر ، يدفع لإيجاره

عن داره وقطعة الأرض ، بما يقوم به من عمل لسيدته ، ويعتبر هذا المستأجر أوضح مثل للأصل الذى تفرع عنه القن فى العصور الوسطى .

وفى الأزمنة الكارولنجية نصادف ضياعا كبيرة ترجع إلى أصول رومانية وفرنجية ، تجرى زراعتها على هذا النظام ، فثمة قرية للمستأجرين ، ولهم قطع صغيرة من الأرض لمنفعتهم الخاصة ، غير أن الجانب الأكبر ما احتفظ به السيد لنفسه ، وقام على زراعته المستأجرون . ومع ذلك فالواضح أنه ثمة أيضاً من القرى الحرة ما ليس لها سيد .

وعاش الفلاحون الأحرار سوياً ، وتعاونوا معا فى زراعة حقولهم . ومن هذه القرى من الأمثلة ما استمر فى إنجلترا حتى القرن الحادى عشر ، ومنها أيضاً أمثلة فى بعض أجزاء ألمانيا . والواضح أنها اختفت فى فرنسا قبيل القرن الحادى عشر على أنه ليس من العسير تفسير اختفاء القرى الحرة . فى أوقات العنف والاضطراب ظهر عجز الفلاحين لإزاء الفرسان . فالقرية الواقعة بالقرب من القلعة ، ليس لها من سبيل للاختيار ، سوى أن تخضع لسيد القلعة ، فإذا فعلت ذلك ، تولى السيد حمايتها من الفرسان الآخرين ، وإذا لم تخضع له قام بنهبها ، وبذلك لم يكن لصغار الفلاحين الأحرار إلا أن يختاروا أحد طريقين : إما أن يصبحوا فرسانا ، أو أن يلتمسوا حماية فارس ، على أن الذين يستطيعون أن يتوافر لهم من الوسائل ما يمكنهم من الحصول على أدوات الفارس ، كانوا عددا قليلا . ومتى استولى الفارس على القرية ، اتخذ من النظم ما هو أشد أثرا فى استغلالها ، ولعل هذه النظم استمدتها من نظم الضياع الرومانية .

الضيعة :

جرى نظام الضياع فى معظم إقليم القرى على نهج عام مألوف . إذ احتفظ السيد بشطر من الأرض ، فى الحقول الصالحة للزراعة . وهذا

الجانب الذى يبلغ ترجيحاً نحو ١٠ مجموع الأراضى الزراعية ، اشهر باسم الضيعة demesne . واحتفظ السيد لنفسه أيضاً بجانب من أرض المراعى . وتولى أهل القرية العمل فى الضيعة من أجل السيد ، فقاموا ببذر التقاوى ، وزراعة الأراضى ، وجنى المحصول ، وقطع الدريس ، وأدوا كل ما هو ضرورى من سائر الأعمال . فأشرف الرعاة بالقرية على ما لدى السيد من ماشية وخنازير ، مثلما يفعل بماشية وخنازير أهل القرية . وإذا أراد السيد أن يقوم بحفر خندق حول قلعته ، أو تشييد سور لحفظ الغزلان فى جانب من أرض الغابات التزم أهل القرية بالقيام بهذا العمل . والخلاصة أنهم جعلوا ثلاثة أيام فى الأسبوع لخدمة السيد ، غير أنه يجوز للسيد أن يحتاج لخدماتهم مدة تزيد على ذلك .

ويؤدى أهل القرية للسيد من الإيجار ما هو عبارة عن نسبة معينة من المحصولات التى يزرعونها بأراضهم الخاصة . يضاف إلى ذلك أنهم مدينون له بطائفة متنوعة من الرسوم مقابل ما استخدموه من موارد أراضى القرية . ففى مقابل رعى ماشيتهم ، أدوا للسيد الجبن ، وفى مقابل السماح لخنازيرهم بالانسياب فى الغابات ، قدموا له عدداً معيناً منها . وإذا اصطاد أهل القرية السمك من غدير أو مستنقع حصل السيد على جانب من صيدهم ، ومن الطبيعى أن يختار لنفسه السمك الكبير .

ويقوم أهل القرية ، مقابل سكنهم ، بالعمل فى ضياع السيد ، ويؤدون طائفة متنوعة من المقررات المختلفة ، مقابل ما حصلوا عليه من امتيازات . ثم أضحى للسيد بعض الاحتكارات المثمرة . فالسيد يمتلك عادة طاحونا ، وتحتم على أهل القرية أن يطحنوا به حبوبهم ؛ ومن الجرائم الخطيرة امتلاك طاحون من غير إذن . ويتقاضى السيد مقابل الطحن ، جانبا من الدقيق . وللسيد أيضاً حق الإشراف على الأفران التى يصنع بها الخبز ، ويتقاضى عن ذلك أجرة . والسيد وحده هو الذى قام بتربية

الحمام فى معظم أنحاء فرنسا ، ويقتات الحمام على محاصيل الفلاح ، على حين أن السيد وحده هو الذى يأكلها .

وللسيد أيضاً محكمة يتقرر بها إنزال العقوبة بكل من يخالف قوانين القرية . وإذا حاول رجل أن يغفل العمل المكلف بتأديته للسيد ، فإذا أهمل الراعى الخنازير ، أو إذا سرق القروى تفاحاً من حديقة السيد ، أو إذا جرى ضبط شخص يستخدم طاحونا يدويا ، تقرر محاكمته فى محكمة السيد ، وحل به العقاب .

الولاية القضائية بالضبط :

هذه المصادر المختلفة من الخراج اختص بها السيد ، باعتباره مالكا للأرض ، يضاف إلى ذلك ما يمارسه السادة من الحقوق ، من الناحية النظرية على الأقل ، باعتباره ممثلين للملك . فى القرن التاسع والعاشر والحادى عشر ، تفرق كل ما استقر عند الملك من سلطات الحكومة ، بين أفراد الهيئة الإقطاعية ، وترجع بداية توزيع السلطات العامة ، إلى الأيام الأولى للممالك الجرمانية . فدرجت الكنيسة على أن تتخذ ما كان للإمبراطورية الرومانية ، من نظام قضائى ، يعتبر إلى حد ما علمانيا . ولم تفرص على أن تأخذ بطرق الجرمان باللغة الغلط والحقاف . ومن ثم سعى معظم الأساقفة ورؤساء الأديرة إلى الحصول على ما يعرف بالامتيازات ، وحصلوا عليها فعلا . فإذا صار لمؤسسة كنسية حق أو امتياز ، فليس فى استطاعة أحد من موظفى الملك أن يدخل أراضيها . وفى أول الأمر لم يكن المقصود بهذا سوى أن المجرمين الذين يبحث عنهم الكونت ، إنما يتولى القبض عليهم رجال الكنيسة ثم يسلمونهم إلى الكونت . غير أنه بمضى الزمن ، نشأ نزوع طبيعى لأن يمنح رجال الكنيسة سلطات حقيقية بولاية القضاء ، فجنحوا بذلك لأن يكونوا كونتات فى أراضيهم . على

أننا لا نعرف ما حصل عليه ، منذ زمن مبكر ، أرباب الأراضي من امتيازات . والواضح أن أتباع الملوك الكارولنجيين *Vassi dominici* حصلوا على هذا الامتياز ، فصار الكونت زمن الكارولنجيين يمارس السلطة الملكية باعتباره ممثلاً للملك ؛ غير أنه لم يخضع لسلطته عدد من الضياع المدنية والكنسية ، فإرس سادتها سلطة الكونت .

وسبق أن شهدنا عصر الفوضى التي امتاز بها القرن الأخير من حكم الكارولنجيين أن الوظائف والإقطاعات أضحت وراثية ، وبذلك أصبحت وظيفة الكونت ، وما يقترن بها من حق ممارسة سلطات الحكومة ، تعتبر جانباً من إرث الأسرة الإقطاعية ، فإذا أعطى الكونت جانباً من أراضيه لأحد الفرسان إقطاعاً ، فإنه يميل إلى أن يمنحه ما يرتبط بالإقطاع من الحقوق القضائية أو جانب منها . فإذا أراد الكونت أن يغري مالكا شديداً بالبأس بأن يصير تابعا له ، لجأ إلى التلويح له ، بأنه سوف يمنحه سلطات قضائية تامة . والراجح أن اغتصاب هذه السلطات كان فعلاً أقوى من الحصول عليها تفضلاً وعن طيب خاطر . فالسيد الإقطاعي القوي المتمتع في قلعة قوية ، صار بوسعة أن يمارس ما شاء من الحقوق ، ما لم يكن سيده بالغ القوة ، شديد العزم . ولما كان توزيع حقوق الولاية القضائية في الهيئة الإقطاعية ، يتوقف إلى حد كبير على قوة السادة والأتباع ، فمن العسير أن تتقرر قواعد سليمة في الموضوع . فالبارون في نظر بعض الشرعيين ، يعتبر ملكاً في بارونيته ، وهو الذي يملك من قلعة إلى ثلاث قلاع منيعة ، فصار البارون يملك في معظم أنحاء فرنسا كل ما كان للتاج من حقوق قضائية ، فتتظر محكمته في جميع أنواع الجرائم ، وتوقع العقوبات . وللولاية القضائية أهمية من عدة نواحي ؛ منها أنها مثمرة ومربحة ، ففي القضايا الصغيرة ، تقرر فرض جزاءات نقدية ، وإذا تقرر شق رجل ، استولى السيد على كل موجوده ومتماعه ، فازدادت بذلك سلطة السيد على رعاياه ؛ وارتفع شأنه .

الدائرة — الوسيّة :

ولفظة manor ، التي جرى تجنبها خوفا من الخلط والاضطراب ، إنما تصف في دقة الوحدة الأساسية للإدارة الزراعية . فالدائرة أو الأوسية يصبح أن تتألف في أحوال كثيرة من قرية بأراضيها ، غير أن ذلك لم يكن في كل الأحوال صحيحا . ففي بعض الأحوال يتجمع عدد من القرى المتجاورة ، فيتألف منها أوسية . والتزم الأتباع بواجبات لعدد من السادة ، لم يكن لبعضهم أراضي قرب القرية . ويصح أن تتألف الدائرة من مساكن متناثرة في قرى عديدة . والخلاصة أنه ليس بالدائرة سوى شرط واحد : ممثل للسيد يتولى جمع الإيجارات المستحقة له ، ويمارس حقوقه القضائية . ومن ثم صارت القرية تعتبر الوحدة الأساسية للحياة الريفية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فالدائرة ليست إلا ابتكارا صناعيا للاستغلال الزراعي .

سلطان القرية :

ومعظم السكان الذين عاشوا في القرية في القرن الحادى عشر ، لم يكونوا أحراراً ، فلم يستطع القروى أن يغادر أرض سيده إلا بعد موافقته ، وليس من حقه أن يقتنى متاعا شخصيا ، فكل ما يملكه يعتبر ملكا للسيد ، ولا يستطيع أن يتزوج من توابع وحواشى سيد آخر . وللسيد أن يزيد فيما يستحقه من الخدمات والإيجارات قبيل أهل القرية ، كما رأى في ذلك مصلحة له . غير أن ساكن القرية لم يكن رقيقا بالمعنى المعروف ، فلا يستطيع السيد أن يبيعه ، ولا أن يطرده إلا إذا أعطاه ما يملكه من مسكن . وليس في استطاعة السيد ، قانونا ، أن يضربه أو ينزل به عقوبة بدنية وظهر هذا الفارق واضحا في إنجلترا ، وليس في

استطاعة القروى غير الحر ، أن يرفع دعوى مدنية ضد سيده ، وليس له قبلكه حقوق ملكية . غير أنه يستطيع أن يرفع إلى محاكم الملك ، ما يوجهه إلى السيد من تهمة جنائية . ففي فرنسا ، حيث صار للسيد في معظم الأحوال ، حقوق كاملة في القضاء ، كان هذا الفارق ، فيما يبدو نظريا أكثر منه عمليا ، غير أنه كان قائما فعلا . فإذا لجأ بارون فرنسي إلى شتى تابعه غير الحر ، فإنه لم يفعل ذلك إلا باعتباره ممثلا للملك ، لا سيّدا للدائرة (الأوسية) .

ومع ذلك ليس للتابع حقوق اقتصادية قبل السيد ، وللسيد أن يستغلها كيفما شاء . ولما كان للعرف والعادة أهمية كبيرة في العصور الوسطى ، فإن معظم السادة ، تغاضوا من الخدمات والمقررات ما كان لأسلافهم ، بل إن لهم الحق في زيادتها ، ومع ذلك فأهل القرية يعتبرون قوة لمساندة السيد في العمل ، ولم يكن للأرض فائدة ، إلا بفضل جهود سكان القرية .

العبد والقن : Villein and Serf

أطلق المؤرخون المعاصرون مصطلحات مختلفة على القروى غير الحر ، وهذه الالفاظ اختلفت في معناها من إقليم إلى إقليم . ولعل أكثر الألفاظ شيوعا ، لفظة قن Serf ، الذى لم يقصد به إلا القروى ، ولفظ مساكن الريف rusticus ، وفي انجلترا كان لفظ فلاح يقصد به المستأجر غير الحر ، بينما جرى إطلاق لفظة Servus (serf) في فرنسا على غير الحر . والواقع أنه لم يكن إلا فرق ضئيل بين مكانة الفلاح الإنجليزي villein ، والقن الفرنسى ، وما بينهما من فرق نشأ أساسا من الحقيقة بأن الحكومة الملكية القوية بانجلترا ، تولت حماية حقوق الفلاح .

ومن المستحيل أن نقوم بإحصاء عدد الأحرار وغير الأحرار من العمال الزراعيين في أوائل العصور الوسطى . ولم يكن الفلاحون في المناطق الزراعية

بفرنسا ، فيما يبدو ، أحرارا في القرن الحادى عشر . وعلى الرغم من أن عملية تحول القرويين الأحرار إلى أقتان ظهرت في ألمانيا في عصر متأخر ، فإنها كانت كاملة . أما إنجلترا فلم يكن بها إلا فلاحون أحرار ، وزاد عددهم في الأراضى التى تنمو بها الكروم والجهات الجبلية . ولم يكن معظم هؤلاء الأحرار إلا أتباعا ، يدفعون لسادتهم الخراج ، ويلتزمون في أحوال كثيرة بأن يؤدوا لهم خدمات ، وخضع الأحرار لقضاء السيد المحلى ، الذى استمد سلطته من الملك . أما التابع الذى في خدمة الفارس والمقطع النبيل ، فلا يحاكمهما إلا أسوياوهما من الأتباع فى محكمة السيد .

إزالة الغابات :

وما جرى هنا من دراسة الزراعة والطبقات الزراعية ، ارتبط عادة بالقرن الحادى عشر ، ولذا ينبغى أن نلقى نظرة على الخصائص التى سادت فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر .

فالمعروف أن القرن الحادى عشر يعتبر بداية لظهور حركة بالغة الأهمية ، وهى حركة قطع الأشجار أو الغابات فلم يكن الغرب معروفا دائما بكثافة سكانه ، وفى إنجلترا الأنجلوسكسونية ، والإمبراطورية الكارولنجية ، من الغابات الكثيرة ، والمستنقعات الزافرة ما لم يجعلها مأهولة السكان . وترتب على عصر غازات الفيكينج ، والفوضى الداخلية الشاملة ، أن ازدادت مساحة الأرض الجرداء . وفى فرنسا ، صار معظم القرى مهجورة ، وتحولت أراضيها إلى غابات ، وشهد القرن الحادى عشر بداية حركة ضخمة لإصلاح الأراضى . على أن جانباً كبيراً من هذه الحركة ، اهتم بتنظيمه السادة الذين دفعهم الأمل فى الثراء والرخاء ، إلى الحرص على استغلال الإقطاعات . فلم يكن يربط بارييس بأورليان ، فى أوائل القرن الحادى عشر ، إلا رقعة ضيقة من الأرض غير مأهولة بالسكان .

فأقام سادة هذا الإقليم ، وهم ملوك فرنسا ، قرى جديدة ، وشجعوا الناس على الإقامة بها ؛ وسار سادة آخرون على نهج هذه السياسة ، فتحولت جهات من الغابات إلى أراضى زراعية خصيبة .

ولهذه الحركة أهمية كبيرة من نواحي عديدة ، فازداد عدد السكان ، وتزايد إنتاج الأرض ، وتوافر خراج السادة الإقطاعيين ، بل إنها أصبحت أحوال الفلاحين . ففي سبيل اجتذاب مستوطنين جدد ، لجأ السادة إلى بذل شروط مغرية ، فصار النزلاء الجدد بهذه الأراضى الجديدة أكثر ثراء ورخاء من أولئك الذين أقاموا بالقرى القديمة .

وهذه الحركة الكبيرة لإصلاح الأراضى ظلت مستمرة في طريقها ما يقرب من قرنين من الزمان ، اتخذت أثناءها سبلا ووسائل مختلفة ، فتولت الأديرة الكبيرة تخفيف المستنقعات ، وقطع الغابات . وقام السادة العلمانيون بمثل هذا العمل . غير أن جانبا كبيرا من العمل لم يتجاوز حدا ونطاقا صغيراً ، بأن استأذن بعض الفلاحين سادتهم في إصلاح مساحة صغيرة من الأرض ، وقاموا بزراعتها . وأخذت أراضى زراعية جديدة تظهر على أطراف الغابات الإنجليزية الكبيرة ، وبعض آثار هذه العملية نلمسه أحيانا في أسماء الأماكن الحديثة ، كالأسماء التي اقترنت بلفظة New مثل Newcastle .

وترتب على هذه الحركة الإصلاحية الكبيرة ، أن اتسع نطاق الزراعة في العصور الوسطى ، ونجم عن نمو المدن وعودة الاقتصاد النقدي نتائج عميقة الأثر .

ثالثا : مرحلة تداعى النظام الإقطاعى :

رأينا كيف ظهر النظام الإقطاعى في ظل ما غلب على المجتمع من صفة الزراعة . وبفضل حيازة الإقطاع ، استطاع الأمير في أوائل العصور

الوسطى الحصول على قوة مؤلفة من فرسان مدربين ، وأن يشحن قلاعهم بالعساكر ، وأن يسد حاجة الحكومة دون أن ينفق في ذلك أموالا . غير أن الدولة التي غلب عليها الإقطاع ، خضعت لسلطان فئة أرباب الإقطاع ، كبار سادة الضياع ، الذين احتكروا لأنفسهم الثروة . ففي انهار ذلك الاحتكار لم يعد للتدابير الإقطاعية أهمية مطلقا . فإذا حصل الأمير على أموال من مصادر جديدة ، فن الطبيعي أن يؤثر استئجار العساكر والموظفين ، كما يزداد سلطانه على الجيش والإدارة المدنية . فإذا أدركت الأرستقراطية الإقطاعية عجزها وضعفها ؛ برغم معارضتها الشديدة لكل تغيير ، لم تابت أن فقدت ما كان لها من سيادة حرية وسياسية .

فتداعى النظام الإقطاعي إنما يصح فهمه وإدراكه على اعتبار أنه مظهر للثورة الاقتصادية ، التي جرت في أوروبا ، في الفترة الواقعة بين القرن الحادى عشر والثالث عشر .

لم يكن قبل الشطر الأخير من القرن الحادى عشر ، سوق للمنتجات الزراعية لأن السيد صاحب الضيعة ، وأهل داره استهلكوا منتجات الضياع ، وما تبقى منها استنفده الفلاحون . فلما ظهرت المدن واستوطنتها التجار والصناع ، ظهر من الإنتاج ما يصح أن يفيض عن الحاجة إليه ، وترتب على ذلك أن ظهرت سوق للإنتاج الزراعى . ومع ذلك فإن نمو السوق لم يجر إلا بالتدريج ، فالحلات التجارية الأولى التي نزل بها التجار لم تؤثر إلا في الجهات القريبة منها . وكلما نمت المدينة ، وازداد عدد سكانها ، واتسع حجمها ، نشأت سوق كبيرة ، فاشتد اهتمام أرباب الضياع والأتباع بها . والمعروف أن السيد لم يحفل فيما مضى بأن ينتج على ما يزيد على استهلاك أهل داره ، أما الآن فصار في وسعه أن يبيع هذا الفائض وأن يشتري بئمنه ما احتاجه من الأشياء ، واستطاع

الفلاح أيضا أن يبيع في السوق الحرة ، الفائض عنده ، فدخل بذلك ، النقد في الاقتصاد الزراعى .

ثم حدث أن نزع السادة والأتباع إلى الاستعاضة عن دفع الرسوم نوعا بأن تؤدى نقدا . فى القرن الحادى عشر ظلت إيجارات عديدة تحتفظ بأسمائها القديمة على الرغم من أنها تؤدى نقدا ، فيؤدى الفلاح نقدا ما تقرر عليه فى الحقول المزروعة ، ويدفع مبلغا معينا من المال مقابل رعى خنازيره فى غابات السيد . أما خدمات العمل فلم تتغير إلا فى عصر متأخر ، فى القرن الثالث عشر ، وكان ذلك لصالح الجانبين ، فيحصل السيد من المستأجرين على المال مقابل ما هو مقرر عليهم من العمل ، فيستأجر به عمالا يؤدون ما شاء من العمل . وهذه العملية الهامة استغرقت نحو ثلاثة قرون ، من القرن الحادى عشر إلى القرن الرابع عشر .

واتصل بالتحول إلى النقد ، حركة أخرى بالغة الأهمية ، هى تحرير الرقيق ، والمعروف أنه تم فى بعض الأحيان تحرير أفراد وأسرات من الرقيق ، كأن يكون الدافع لذلك ما اشتهر به أحد السادة من التقوى ، وأنه يرضى الكنيسة وتعاليمها بهذا الإجراء ، أو اعتقد بأن ما يحصل عليه من خراج من القرية يزداد بتحرير رقيقها ، غير أن الاعتبار المباشر للتحرير قام على أساس اتفاق يلتزم فيه العبد بدفع مبلغ كبير من المال على فترات معينة . والراجح أن السيد رأى أن ما يحصل عليه من أموال بهذه الطريقة تزيد على ما يجمعه من الخراج ، وتضمنت العتاقة الالتزامات التى يؤدها الرقيق ، من رفع مقدار الخراج ، ومحافظة السيد على احتكاراته فى الطاحون والقرن . والواقع أن الوثيقة لم تكن إلا خسارة اقتصادية للفلاحين ، فإحزوه من حقوق ، بعد أن أصبحوا أحرارا ، لم يكن من اليسير الاستمتاع بها ، فمثلا يستطيع الفلاح الحر أن يغادر أرض سيده ، غير أنه لا يحمل معه متاعه الخاص ، ولا يخرج إلا بثوبه . وللفلاح الحر أن يتزوج متى شاء ، غير

أنه تخم أن يؤدي رسماً كبيراً ، إذا كانت العروس من جهة أخرى .

على أن تحرير الرقيق أنهى ما للسيد من سلطة تحكمية اقتصادية ، فله أن يجي ما ورد في الوثيقة من الرسوم ، غير أنه لا يستطيع أن يزيد ما . ومضى تحدد الخراج في وثيقة من الوثائق ، تعرض السيد للخسارة إذا حدث تضخم مالي . وتعرض نبلاء فرنسا لضربة خطيرة بسبب ما لحا إليه ملوك فرنسا في القرن الرابع عشر من تخفيض العملة . وما حدث من التضخم المالي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، ألحق بجانب كبير منهم الخراب والدمار .

وما جرت الإشارة إليه من استئجار السادة للعمال ، حتم عليهم أن يكون لديهم من المديرين والمحاسبين ما يكفي للملاحظة ومراقبتهم . ونظراً لأن السيد أصبح في وسعه أن يسد حاجته وحاجة أهل داره بما ينتج من بعض الضياع المجاورة ، بينما قرر بيع منتجات ضياعه وأوسيته ، ثم لجأ إلى تأجير هذه الأراضي إلى مستأجرين . والخلاصة أن السادة لم يهتموا كثيراً في نهاية القرن الثالث عشر بالزراعة ؛ فلم يكونوا سوى سادة يعملون على جباية الخراج ، ففقدت الضيعة بذلك أهميتها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

وحاز أمراء الإقطاع ، في القرن الثاني عشر ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، دخلاً كبيراً ، بنمو التجارة في بلادهم ، وما حدث من تحسن أحوالهم المالية ، جعلهم يتخذون من الوسائل والإجراءات العديدة ما اعتبرها الأتباع شديدة الخطورة عليهم . ففي إنجلترا مثلاً ، برع هنري الثاني (١١٥٤ - ١١٨٩) في توطيد السلطة الملكية ، وتقويض سلطة البارونات . فأكثر من موارده المستمدة من المدن ، بما فرضه من ضرائب ، وما لحا إليه من بيع الحريات . فأجرى بعض الإصلاحات القضائية ، ترتب عليها ،

أن أخذت القضايا طريقها إلى محاكمه ، وأخذت تبتعد عن محاكم البارونات . واستعاض في حكومته المركزية عن الأتباع الإقطاعيين ، بفئة مخترفة من رجال الإدارة ، وعهد بإدارة الأقاليم إلى فئة من هذا القبيل . وخضع للإشراف قضاة الملك ، كبار الإقطاعيين الذين مارسوا السلطة السياسية في سائر الجهات .

وعلى الرغم من محاولات البارونات لتحقيق العهد الأعظم الذي صدر ١٢١٥ ، لم يستطيعوا أن يسترجعوا ما كان لهم من سلطان وما ضدر زمن لادوارديين (١٢٧٢ - ١٣٧٧) في إنجلترا من دستور ، لم يكن في الواقع متطوراً عن النظام الإقطاعي على الرغم من انطوائه على بعض عوامل إقطاعية . وفي القرن الرابع عشر صار للقانون العام ، الصادر عن الملك ، السيادة في سائر البلاد ، فأزال بذلك ما كان للبارونات من قوانين . أما حكومة الملك ، المركزية والمحلية ، فليست إلا مثالا لما أوجده هنري الثاني من حكومة . وزالت الصفة الإقطاعية عن الجيش الإنجليزي ، بل أصبح موافا من المأجورين ، ومن يخدم فيه من النبلاء الفرسان ، والنبلاء الرماة ، يتقاضون أجورهم من الملك ، إذ أن خراج الملك كان مستقلا ومنفصلا عن الخدمة التقليدية المستمدة من الإقطاعات . فتقررت ضريبة عامة على ذوي الأملاك بصرف النظر عن اختلافهم فيما يحوزونه من إقطاعات ، وأقر هذه الضرائب ممثلو الطبقات المختلفة في البرلمان ، وألف البارونات أحد المجلسين . ولم يحتفظ بالتقاليد الإقطاعية سوى طبقة الأعيان من ملاك الأراضي بالأقاليم .

ومع أن ما جرى من تطور في إنجلترا له مثيل في فرنسا ، لم يكن بفرنسا من المجالس ما نال من التفوق الدستوري مثلما نال البرلمان الإنجليزي ،

وظلت الأرستقراطية الإقطاعية في فرنسا تحتفظ بمكانتها حتى نشوب الثورة الفرنسية ١٧٨٩ .

على أن هذه الطبقة النبيلة تجردت من سلطتها السياسية . فنذ عصر فيليب الرابع (١٢٨٥ - ١٣١٤) ، سيطر على الحكومة فئة من رجال القانون والمحاسبين ، ينتمون إلى طبقة استطاعت بفضل مساندتها المالية ، أن تبذل المساعدة للملوك الذين تلوا فيليب الرابع في الحكم ، أن وتقضي على ما تبقى من الآثار الإقطاعية .

وزاد في تداعى الأرستقراطية الإقطاعية ما حدث أواخر العصور الوسطى من تغيرات حربية . فالمعروف أنه منذ زمن الكارولنجيين ، صارت الفروسية هي الأداة الحربية الغالبة عند الأمراء الأوربيين ، لأنها تفوق في قوتها وأثرها جيوش المشاة السائدة وقتذاك . على أن الأحوال تغيرت في أواخر القرن الثالث عشر ، فصار في وسع الأمراء أن يدفعوا أجور العساكر ، وأن يخضعوهم تبعاً لذلك لمستوى جديد من النظام . فكان من بين الجيوش المأجورة فئات من المشاة أثبتت مهارتها وكفايتها بفضل ما حصلت عليه من تدريب سليم ، وما تزودت به من أسلحة . فحدث في معارك عديدة أن استطاعت جموع من حملة الحراب أن تقاوم في بسالة وصلابة هجمات الفرسان ، وصار بوسع الرماة أن يؤلفوا قوة دفاعية وهجومية ، بفضل مهارتهم في استخدام قوس اليد وقوس الرجل . فالواضح أن هذه التدريبات والخبرات ، أوجت باتخاذ نظام جديد في الخطط الحربية لم يكن معروفاً في النظام الإقطاعي . وما لحق إليه الفارس من ارتداء الزرديات لم يجد نفعاً عند استخدام الأسلحة النارية ، في القرن الخامس عشر .

وفي أواخر القرن الثالث عشر لم تعد القلعة عبارة عن مجرد برج قائم منفرداً ، يحيط به سور ، بل أضحت بناءً مكتملاً ، انتصب به أبراج

مستديرة ، تسيطر على كل أجزاء البناء ، وتنقسم إلى وحدات ، يسهل الدفاع عن كل وحدة منفصلة عن الأخرى . هذه القلعة لم يتيسر الاستيلاء عليها إلا بفرض الحصار عليها ، ومنع المؤن عن المرابطين بها . فلا يستسلمون إلا خوفاً من الهلاك جوعاً . على أن الخنادق والأسوار لم تعد لها أهمية حينما تتعرض اقذائف المدفعية في القرن الخامس عشر ، ومنذئذ ، صارت القلعة مجرد مقر للملك ، لامعقلاً يحتوى به صاحبه .

ومن الواضح أن وضع الفارس ومكانته تغير بما جرى من تطور في النظم الحربية . إذ فقد ما كان له من تفوق حربي وسياسي ، على أن الأرستقراطية الإقطاعية على الرغم من أنها فقدت قوتها الحقيقية ، ظلت تنبأها بتقاليدها في الفروسية ؛ فطوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، ازداد الشغف بالمنازلات ، وبالأوسمة ، وبكل ما يتعلق بطبقة النبلاء من مظاهر التشریف ، وينعكس ذلك في الآداب العاطفية والروائية السائدة وقتذاك . فأخذ ملك فرنسا فيليب السادس ينافس ادوارد الثالث ملك إنجلترا ، في تنظيم المواكب والاحتفالات ، وفي إنشاء طوائف من الفرسان ، وفي إثارة الحروب لأتفه الأسباب . على أن الفروسية الحقيقية لم تلبث أن أصبحت جوفاء لا أهمية لها ، مثلها في ذلك مثل القلعة والترس والخدمة العسكرية . ولم تعد الضيعة إلا مجرد ذكرى في أقاليم الغرب التي ازدادت تقدماً ورقياً .

ومنذ أن ظهر بالمدن طبقة التجار ، ازداد الطلب على المؤن والمواد الخام ، وإذا أدى هذا الطلب إلى زيادة التحسن في الوسائل التي يجرى بها بيع المنتجات وتوزيعها ، نزعت الزراعة إلى أن تصبح عملية مثمرة ، فقامت قرى جديدة نتيجة بذل شروط مغرية للزلاء ، وترتب على نجاح

هذه التدابير ، أن لجأ كثير من الملاك إلى إعادة تنظيم قراهم ، بتحويل خدمات الفلاحة إلى إيجارات نقدية . فاختفى بذلك نظام الضياع في أقاليم إنجلترا وفرنسا في القرن السادس عشر واختفى أيضا ما يرتبط بهذا النظام من القنية . على أنه ما من أحد كان يتوقع أن الإيجار النقدي الثابت سوف يفقد معظم قيمته ، بعد أن انخفضت القوة الشرائية للذهب والفضة ، نظرا لكثرة وضخامة ما ينتج منهما .

مراجع ينبغي الاستفادة منها

Abdy (J. T.) : Feudalism. Its Rise, Progress and Consequences.
(Lond., 1890).

Adams : Feudalism (Ency. Brit.,)

Calmette : La Société Féodale (2ed. Paris, 1927).

Dow (E. W.) : The Feudal Régime. (N.Y, 1902).

Ganshof (F. L.) : Feudalism. (London, 1952).

Marc Bloch : Feudal Society (London 1961).

Painter (S.) : Medieval Society (New - York, 1955).

Seignobos (C.) : Le régime féodale en Bourgogne jusqu' en
1360. (Paris, 1882).

Stephenson (C.) : Medieval Feudalism (New - York, 1942).

Wergeland (Agnes M.) : Slavery in Germanic Society During
the Middle Ages (Chicago, 1916).

كوبلاند وفينوجرادوف : الإقطاع والعصور الوسطى في غرب أوروبا

ترجمة الدكتور محمد مصطفى زيادة ، الطبعة الثالثة ١٩٥٨.

الفصل الثالث

التجارة

نمحيه:

المعروف أن الزراعة هي الحرفة الأساسية في العالم القديم وعالم العصور الوسطى ، ولم يكن للصناعة والتجارة ما للزراعة من أهمية في حياة الناس . ولم تشتهر المدن في العالم القديم إلا باعتبارها مراكز إدارية ومواطن للحياة الثقافية . ومع ذلك فإنه نظرا لكثافة سكان هذه المدن والبلاد ، واحتياجها إلى ضروريات الحياة وكمالياتها ، نشأت التجارة المحلية ، بأن الأراضي المجاورة سدت حاجة سكان المدن . ومع ذلك فإن التجارة التي تجاوزت المدينة والأراضي المجاورة ، وانتقلت إلى مسافات بعيدة ، ترجع أيضاً إلى أزمنة قديمة ، إلى ما قبل الفينيقين واليونانيين ورحلاتهم التجارية .

على أن قيام الإمبراطورية الرومانية ، هيأ من أسباب السلام والطمأنينة ، ما شجع هذه التجارة ، بينما أدى انتشار المدن زمن اليونان والرومان إلى ارتفاع مستوى الحياة في الأقاليم الغربية ، وهيأ الفرصة لقيام سوق جديدة لما يرد من سلع وبضائع من سائر أنحاء العالم . فأينما توجهت الفرق الرومانية ، نقلت معها الحضارة الرومانية ، وغرسها بين شعوب غرب أوروبا ، التي لم تتل إلا حظاً ضئيلاً من المدنية ، فنهضت مدن تحمل كل دلائل حضارة إيطاليا . يضاف إلى ذلك أن السفن الرومانية طهرت البحر المتوسط من القراصنة الذين دأبوا على الانقضاض على السفن التجارية .

وأصاب إيطاليا رخاء اقتصادي كبير ، بما تدفق عليها من الثروة الواردة من الأقاليم المفتوحة ، والإقبال على المصنوعات الإيطالية ، وتوافر العمل

لجميع الرقيق الذين بعث بهم إلى روما الجيوش الغازية ، وقامت إيطاليا بتصدير منتجاتها إلى الأقاليم الغربية المتخلفة اقتصاديا .

ولما استولى الرومان على الشرق الأدنى الذي اصطبح بالحضارة الهلنستية ، كان لذلك تأثير عكسي في تجارة روما ، بأن تدفق إلى السوق الإيطالية منتجات الشرق وأدوات الترف والكماليات ، حصلت عليها روما من بلاد اليونان ، والشام وآسيا الصغرى ومصر . وبفضل ما حصلت عليه روما من الجزية والضرائب ، استطاعت أن تحافظ على هذه التجارة ، على الرغم من أن مشتروات الرومان زادت على مبيعاتهم ، فكانت تحصل من أقاليم الغرب على الحبوب والخشب وزيت الزيتون والمحصولات الزراعية والمعادن (الرصاص ، الفضة ، الصفيح ، الذهب ، الحديد ، النحاس) .

ولم تلبث الأقاليم الغربية أن نافست روما في تجارتها ، لما توافر بها من المواد الخام ، وقيام المصانع ، وتصريف المنتجات في الأسواق والمدن التي نشأت حديثاً وفي المعسكرات الرومانية على امتداد الحدود . وازداد اعتماد روما في تأمين سكانها ، على ما يرد من الحبوب من شمال إفريقية ومصر ، وصقلية ، فنشطت السفن في نقل الحبوب إليها من هذه الجهات .

على أن نطاق التجارة لم يتسع فحسب في أثناء القرنين الأول والثاني في داخل حدود الإمبراطورية الرومانية ، بل امتد إلى جهات لم تفتحها روما بعد ، فأفاد التجار الرومان من الرياح الموسمية ، فوصلوا بأساطيلهم إلى سيلان والهند ، وتكلف الرومان في تجارتهم مع الهند والصين وبلاد العرب مبالغ ضخمة .

ويرجع نمو الاقتصاد الروماني في القرنين الأول والثاني إلى قيام أسواق جديدة في الغرب بعد أن اصطبح بالصبغة الرومانية ، ولما ساد العالم الروماني من الأمن والسلام Pax Romana ، ولاستقرار النقد وثباته ، وإنشاء الطرق

وبناء منازل للمسافرين ، وإنشاء منارات لهداية السفن ، وحفر القنوات ، وبناء أرصفة للموانئ ، فضلا عن الضرب على أيدي قطاع الطرق والقراصنة في البر والبحر . وعلى الرغم من أن الحكومة الرومانية امتلكت المناجم ، فإنها عهدت باستغلالها إلى الملتزمين ، كما شجعت أصحاب السفن على نقل القمح على أساطيلهم إلى روما .

على أن هذه الأحوال تغيرت في القرنين الثالث والرابع . إذ شهد الشطر الثاني من القرن الثالث ، سلسلة متصلة من الكوارث ، تمثلت في الحروب الخارجية ، والمنازعات الداخلية والحركات الانفصالية . فتعرضت الحدود الشمالية لهجمات الجرمان ، واشتد ضغط الفرس منذ قيام الدولة الساسانية ، على الأطراف الشرقية ، وقام بغالة عصابات من الفلاحين الساخطين فخرّبوا البلاد ، ولم يسلم شمال أفريقيا من هجمات البربر . وأحسّ الناس بأثر هذه الكوارث في سائر أنحاء الإمبراطورية . ومن الطبيعي أن تنشأ مشاكل مالية ، نتيجة لضيق ما يتحصل من الموارد من جهات كثيرة بالإمبراطورية ، وتزايد الأعباء المالية التي تطلبها الجيوش الضخمة . ولجأ الأباطرة إلى إصلاح الأحوال ، بتوفير النقود ، بما أصدروه من العملة وتخفيض قيمتها ، وبإلزام المواطنين على أن يتقبلوا وظائف الحكومة وتؤدي الخدمات دون أن يحصلوا على رواتب .

على أن انهيار القوة الشرائية للنقود ، لم يصبح بالغ الخطورة إلا بعد سنة ٢٥٦ ، فلم تعد العملة الفضية سوى قطع نحاسية مطلاة بالفضة ، وأدى التضخم الناتج عن ذلك إلى اختفاء عدد كبير من التجار والفلاحين الأغنياء ، وجعل المغامرات التجارية بالغة الخطورة وجالبة للكوارث .

ومن الطبيعي أن الإدارة المالية ، تتأثر بالغلاء والتضخم المالي . فكلما ارتفعت الأسعار ، لقيت الحكومة متاعب شديدة ، لسد نفقات الجيش والجهاز الإداري . وترتب على إرغام المواطنين على أن يؤدوا خدمات

الحكومة ، وأكثر ما يتضح ذلك في نقابات أرباب السفن . فالمعروف أن نقابات الصناع والتجار ، نشأت أصلاً على أنها جمعيات اجتماعية خيرية ، تحرص على رعاية مصالح أعضائها . ومع ذلك فإن الحكومة ارتابت في هذه الهيئات . فتقرر الإفادة من النقابات دون أن تحصل على مكافأة أو تعويض ، وخضع لسلطان الحكومة كل أنواع النقابات ، أرباب السفن ، والتجار ، والصناع ، وغيرهم .

وفي ظل هذه الأحوال ، حاول دقلديانوس سنة ٣٠١ أن يثبت الأسعار ، بأن أصدر مرسوماً حدد فيه الحد الأقصى للأسعار ، وعلى الرغم من نجاح دقلديانوس في توطيد سلطة الإمبراطور ، ومحاولته لإصلاح العملة كما تستقر الأسعار ، فالواضح أن ما حدث في العصر السابق على دقلديانوس من اضطرابات ، أدت إلى تداعى الإنتاج ، فزعت الأسعار إلى الارتفاع ، وسحب التجار سلعهم من الأسواق وباعوها في السوق السوداء بالأثمان التي يرتضونها ، ولم يسع الإمبراطور آخر الأمر إلا سحب المرسوم .

وحدث وقتذاك أن ساد الإمبراطورية الضياع الكبيرة التي حرصت على أن تسد حاجاتها من منتجاتها . فنظام رق الأرض colonate الذي ربط الفلاحين بالأراضي زاد من قوة كبار الملاك ، وهياً لهم الفرصة لأن يدبجوا حيازاتهم في وحدة اقتصادية مستقلة . ففي إنجلترا وغالة مثلاً ، حاول المالك الكبير أن يتخذ من الوسائل لإدارة ضيعته ما يجعله لا يحتاج إلى مساعدة الصناع المهرة واستدعائهم من المدن ، إلا في حالات استثنائية . ومن الطبيعي أن هذه المحاولات تأثرت بما يصح الحصول عليه من المواد ومن الضياع . ومن المحقق أيضاً أن عدداً كبيراً من هذه الضياع أنتج من المواد ما يزيد على الحاجة الاستهلاكية ، والراجح أيضاً أنها أنتجت أيضاً لسد حاجة الأسواق .

وما هو أكثر أهمية من الإنتاج المحلي في الضياع الكبيرة ، لإقدام الحكومة على الدخول في ميدان الإنتاج ، ولعل التضخم المالي المتزايد الذي حدث في القرن الثالث ، هو الذي حمل الحكومة الرومانية على أن تصنع سلعا معينة . والواقع أن المصانع الإمبراطورية في العصر المبكر للإمبراطورية ، قامت بإنتاج بعض السلع اللازمة للجيش ، فقام بذلك إلى جانب المصانع الحرة ، مصانع حكومية . وازداد اهتمام الحكومة بصناعة المنسوجات في القرن الرابع ، فأنشأت مصانع للنسيج ، ومصانع لنسج الكتان ، ولأعمال الصباغة ، والطرز . ولم تطرح المنتجات في الأسواق ليشتريها الجمهور ، إنما كان الغرض منها سد حاجة الحكومة . فكان يرتديها موظفو الحكومة ورجال الجيش ، باعتبارها رموزا وشارات للوظائف ، يضاف إلى سد حاجة الجيش من الأسلحة وغيرها . والواقع أن الحكومة لم تحتكر إلا بعض الصناعات مثل صباغة الأرجوان ، والمنسوجات الموشاة بخيوط الذهب الرفيعة . ومع ذلك فالواضح أن المصنوعات الحكومية احتلت حيزا من السوق ، فانخفضت بذلك عمليات الشراء ، من سائر الصناعات والتجار . وشهدت القرون التالية ازدياد استخدام السخرة للمحافظة على الأمر الواقع في الاقتصاد ، فارتبط الفلاحون بالأرض ، وأضحت بعض الواجبات وراثية ، ففي بعض الحالات تطلب الزواج مثلا ، أن يدخل الزوج في مهنة صهره . فاختفت في غالة وغرب أوروبا الحياة التجارية الناشطة ، في القرن الرابع ، قبل غارات المتبررين .

الانتقال من العالم القديم إلى عالم العصور الوسطى :

الواضح أن رجل العصور الوسطى لم يدرك ما يحدث من انفصال بين حضارة العالم القديم والعصر الذي يعيش فيه . فنظم العالم القديم والإمبراطورية الرومانية لا زالت في نظره مستمرة غير مقطوعة ، لم يحدث

بها من التغيير إلا ما كان من دخول المسيحية الذى يعتبر أهم الأحداث التاريخية . فلم يكن ثمة من المشاكل ما يتطلب إقامة حواجز تفصل بين عالمه (فى العصور الوسطى) وعالم روما القديم .

الواقع أن آراء كثيرة دارت حول مرحلة الانتقال ، فالعلماء الذين درسوا النصوص القديمة ، أوردوا فى جلاء ووضوح الاختلاف بين لفظى « الرومانية Romanism » باعتبارها الصفة الغالبة على المدنية والحضارة ، « والجرمانية Germanism » باعتبارها أصل الممجية وبذرتها . فما أحرزه الجرمان من نجاح فى غاراتهم ، أدى إلى تداعى الحضارة الرومانية القديمة ، وبذا يعتبر حدا فاصلا بين العالم المتمدين القديم ، وهمجية العصور الوسطى . فلما فرغ الجرمان من التخريب والتدمير ، ظهر عالم جرمانى متبربر ، وفى نظر رجل النهضة الأوربية لم تكن انتصارات عالم العصور الوسطى ، سوى انتصارات للهمجية الجرمانية التى أزلت أبحاد المدنية والعلم فى العالم القديم ،

لم يحدث رد فعل لهذا الرأى إلا فى القرن التاسع عشر ، بل القرن العشرين ، حينما نمت الروح القومية الجرمانية . فالدراسة العلمية فى القرن التاسع عشر أدركت أنه ينبغى إعادة تقييم ماكان عند الشعوب الجرمانية من مستوى حضارى حينما نفذوا إلى أراضى الإمبراطورية الرومانية . ذلك أن قبائل عديدة ، من التى قدر لها أن تقوم بدور كبير فى تدمير روما ، وإقامة عالم العصور الوسطى ، ظلت زمنا طويلا على اتصال وثيق بالرومان ، ودلت المصادر الجرمانية والرومانية على أن الجرمان قطعوا شوطاً كبيراً فى تنمية حضارتهم ، والأخذ بالحضارة القديمة ، واستمرت التجارة بين الرومان والشعوب الرومانية ، وبين الجرمان الذين عاشوا خارج الإمبراطورية . بل إن تياراً مستمراً من الشعوب الجرمانية استقر بداخل حدود الإمبراطورية على امتداد أقاليم الحدود ، الحالية من السكان ، فاتحد هذان العاملان لرفع المستوى الحضارى عند الجرمان . وتبعاً لذلك

لا يصبح التسليم بالنظرية التي تشير إلى أن الجرمان غيروا وجه الإمبراطورية ودمروا كل الحضارة والمدنية القديمة .

والتمس فريق من العلماء أسبابا اقتصادية لسقوط روما فأشاروا إلى أن المشاكل الاقتصادية العديدة التي دلت على تداعى العالم القديم ، ترجع في أصولها إلى القرن الثالث ، وسبقت في الزمن الغزوات الجرمانية . والواقع أننا نلاحظ أن الشعوب الجرمانية التي توغلت في الإمبراطورية الرومانية لم تكن من وفرة العدد وزيادة القوة ، ما سبق أن تصورهم الناس عليها . فأضحى من الضروري التماس الأسباب الداخلية لضعف روما ؛ وتتدرج هذه الأسباب من تداعى خصوبة أراضى الإمبراطورية ، إلى ما انتاب الرومان من الضعف بسبب المصاهرات مع شعوب البحر المتوسط ، وإلى ما غلب على الإمبراطورية من الصفة الشرقية . والواضح أن كثيرا من النظريات التي أوردت هذه الأسباب لم تكن سليمة ، ولم تستند إلى دليل قوى .

ومع ذلك ، يعتبر القرن الثالث حدا فاصلا في التاريخ الاقتصادي للعالم القديم ، إذ تكاثرت فيه الحروب الأهلية ، ووقع به التضخم المالى البالغ الزيادة ، وارتفعت مقادير نفقات الحملات الحربية ، واشتد فقر طبقة الفلاحين ، وزادت وطأة الضرائب حتى بلغت الذروة ، وجرى به من نمو الحكم الاستبدادى ما طابق ما كان معروفا عند الحكام السابقين في منطقة شرق البحر المتوسط ، واشتد انخفاض سعر العملة حتى صار ظاهرة معروفة ، فتقرر بذلك مصير العالم القديم في أواخر القرن الثالث ، نتيجة للظواهر الاقتصادية التي أضعفت من قدرة الإمبراطورية الرومانية على مقاومة غزوات الجرمان . على أن الباحثين اتفقوا على أن جموع السكان لم تنوافر عندهم النية في إنقاذ الإمبراطورية متى حلت الكارثة .

على أن نهجا جديداً في دراسة هذه المشكلة ، ارتبط بدراسة مؤرخ بلجيكي كبير هنري بيرين H. Pierrenne (١٨٦٢ - ١٩٣٥) وأستاذ تمساوى ذائع الصيت ، وهو الفونس دوبش A. Dopsch (١٨٦٨ - ١٩٥٣) وخلاصة آرائهما : أن ما كان للعالم الروماني من نظم اقتصادية ، وما جرى به من تنظيم ، كل ذلك اختفى قبل أن تبدأ السلسلة الكبرى من الغزوات الجرمانية . فما كان لعالم العصور الوسطى من اقتصاد وتنظيم ، ظل مختلفا تمام الاختلاف مئات السنين من الناحية المادية ، عما حدث في العالم القديم . هذه الاختلافات أرجعها رجال التاريخ الاقتصادي إلى أن التداعي الاقتصادي للإمبراطورية الرومانية ليس إلا نتيجة لما حدث أواخر القرن الثالث من اضطرابات .

على أن بيرين ودوبش ارتابا في حدوث انفصال حاد بين العصور الوسطى والعالم القديم ، وأشارا إلى أنه ليس ثمة سبب قوى لانقطاع الصلة بالماضي . بل إن ما حدث أواخر القرن الثالث من الفوضى والاضطراب ليس كافيا لقطع الصلة بالماضي ، وإقامة حياة جديدة ، إذ أن أهم مظاهر التنظيم والعمليات الاقتصادية التي نصادفها في مستهل العصور الوسطى ، إنما اشتقت من تدابير سابقة ، اتضح أنها نمت أثناء زمن الإمبراطورية الرومانية . وبدلاً من أن الجرمان صبغوا الإمبراطورية بالصبغة المتبربرة ، تبين أن الغزاة هم الذين تأثروا إلى حد كبير بالصبغة الرومانية .

كان من المستحيل إعادة ما اشتهر به القرنان الأول والثاني من حياة اقتصادية نشيطة . فلم يكن من السهل حل المشكلات المالية للدولة ، وكان لا بد من اتخاذ تدابير صارمة كما يستمر توافر المؤن والنقل ، فلجأت الحكومة إلى تطبيق نظام السخرة في الزراعة والتجارة ، والإبقاء على السخرة في الخدمات الضرورية للدولة . وارتبط الفلاحون بالأرض ، وأضحى مهن كثيرة وراثية ، وصار نواب البلديات مسئولين عن أن

يؤدوا للدولة كل ما تقرر لها من الأموال ، وسد ما يحدث من العجز ، من مواردهم الخاصة .

وما حدث بالأقاليم الغربية من الانكماش الاقتصادى ، يقابله فى الأقاليم الشرقية ، نشاط الأسواق التجارية ، والاهتمام بالتجارة الخارجية . ومع ذلك فإن بعض السفن ظلت تتراد البحر المتوسط من أقصاه إلى أقصاه ، ولم تتعرض للأذى والضرر . على أن تنظيم التجارة والزراعة ازداد اتساعا مثلاً كان من قبل ، فاستمر إرغام الفلاحين على ممارسة الزراعة ، بعد ارتكانهم على كبار الملاك ، والتزم التجار بأن يقوموا بأعمالهم لحساب الحكومة . فلم يحدث بذلك تغيير حاد شامل ، وكل ما حدث أن تداعى حافز التجارة الناشطة وما يجنى من أرباح فى أسواق الغرب ، نتيجة لانهايار الرخاء العام ، فما حدث هو الانكماش الاقتصادى ، لا التغيير الشامل .

على أنه يصح أن نعتبر الفترة الممتدة من ٣٧٨ إلى ٧٥٠ م ، مرحلة التداعى فى التجارة ، برغم ما جنح إليه بعض العلماء من تقسيمها إلى ثلاث مراحل^(١) . وكل هذه المراحل قد ارتبطت بالتغيرات السياسية الكبيرة التى حدثت فى تلك الفترة ، والتى يصح اتخاذها نقطا للهداية والإرشاد . فابتدأت المرحلة الأولى بانتصار القوط الغربيين على الرومان فى وقعة أدونة سنة ٣٧٨ ، وما حدث فى تلك الفترة من الناحية السياسية يتلخص فى استمرار غارات الجرمان والاستيلاء على رومة سنة ٤٧٦ ، وتنتهى هذه المرحلة بتوقف الغارات الكبرى للجرمان وقيام الممالك الجرمانية فى الغرب ، فحكم الوندال فى أفريقية ، والقوط الغربيون فى أسبانيا وجنوب فرنسا ، والبرجنديون فى أعلى وادى نهر الرون ، وتوسع الفرنجة فى وسط

(١) المرحلة الأولى : تمتد من ٣٧٨ (وقعة أدونة) إلى نهاية القرن الخامس .

المرحلة الثانية : من نهاية القرن الخامس إلى منتصف القرن السابع (٦٥٠) .

المرحلة الثالثة : من ٦٥٠ إلى ٧٥٠ م .

فرنسا وجنوبها ، ونفذ القوط الشرقيون إلى إيطاليا ، وبذلك حلت الممالك الجرمانية في غرب أوروبا مكان الإمبراطورية الرومانية المتمدية .

وفي المرحلة الثانية ٤٩٠ - ٦٥٠ ، ساد الهدوء النسبي في إيطاليا زمن القوط الشرقيين ، غير أن بيزنطة استطاعت أن تسترد سلطانها ونفوذها في إيطاليا وشمال أفريقية وجنوب فرنسا وأسبانيا زمن جستنيان ؛ فتوطدت الروابط السياسية والتجارية بين شطري حوض البحر المتوسط . غير أن البيزنطيين لم يلبثوا أن اشتبكوا في قتال مرير مع الفرس ، وحاول اللومبارديون الذين غزوا إيطاليا أن يزيلوا النفوذ البيزنطي ؛ غير أن بيزنطة نجحت في المحافظة على سلطانها في رافنا وجنوب إيطاليا . وفي تلك الفترة هوت مملكة الميروفنجيين ، وبدأ ظهور البيت الكارولنجي . وما حدث من الحروب بين بيزنطة والفرس شكل السياسة البيزنطية في منتصف القرن السابع .

وفي المرحلة الثالثة ٦٥٠ - ٧٥٠ ، اتخذ الإمبراطور البيزنطي خطة الدفاع لإزاء اللومباردين في إيطاليا . على أن ظهور الإسلام يعتبر أهم الأحداث التي جرت في هذه المرحلة ، إذ استولى المسلمون على فارس ، وانتزعوا من بيزنطة فلسطين والشام ومصر وشمال أفريقية ، ثم اجتازوا مضيق جبل طارق ، وبسطوا سلطانهم على أسبانيا ، وتوغلوا في فرنسا . بينما أمدوا أطراف مملكتهم شرقاً إلى الهند وأبواب الصين .

وترتب على ضعف الميروفنجيين في فرنسا ، ازدياد نفوذ حجاب البلاط ، واستقلال الكارولنجيين بالحكم ، ولاشك أن تجديد قوة الحكومة كان بالغ الأهمية فيما يتعلق بالمستقبل . على حين أن ما حدث بالقسطنطينية من المنازعات الدينية ، كالمشكلة المونوفيزتية ، والحركة اللايقونية ، أثار قدراً كبيراً من السخط والشقاق .

والواضح من هذه الخلاصة عن الأوضاع السياسية في الفترة الممتدة حتى سنة ٧٥٠ ، أن الغرب - في مستهل هذه الفترة - تحمل ضغط غزوات المتبربرين ، وساد الهدوء النسبي في الجزء الشرق للإمبراطورية وهذا يقرر تفوق الشرق الاقتصادي . ولاشك أن الغزوات الجرمانية كان لها تأثير على الحياة الاقتصادية في غرب أوروبا . فاختلف من مكان إلى مكان ما أنزله الجرمان بالبلاد من الدمار والخراب ، وما أصاب السكان الأصليين من الضعف ، بعد أن انتزع الجرمان الأراضي من أيدي كبار الملاك . ومع ذلك لم يكن الجرمان من كثرة العدد ما يكفي لإزالة التراث الروماني ، ولم يكونوا راغبين في ذلك . وكان بيرين Pierenne صادقا حين أشار إلى أن من بواعث الغزاة المتبربرين ، أن يشاركوا في الحضارة والمدنية الرومانية ، وما تنطوى عليه من أعمال جليلة . فكان الغزاة الجرمان يهدفون إلى حيازة الأرض ، والمشاركة في ثروة الرومان وحياتهم . ومع ذلك فإن ما قاموا به من أعمال التخريب ، كان أيضا بالغ الأهمية . فنذ البداية لم يستقر الغزاة في المدن ، بل تطلعوا إلى البلاد على أنها مصدر الغنيمة ، ولذا سبقت البلاد ، المدن في التعرض للخراب والدمار . ووفقا لذلك حدث انهيار في حركة الانتقال بين شطرى حوض البحر المتوسط أثناء هذه المرحلة ، ومن الدليل على ذلك ما شنه الوندال من هجمات وما أحدثوه من أضرار . ونشطت سفن القراصنة الوندال في البحر المتوسط ، بعد استيلائهم على سردينية وقورسقة وجزائر البليار ، وامتدت غاراتهم إلى شرق البحر المتوسط .

وما أقدم عليه السادة الجدد من التخريب وتكديس الأموال في خزائنهم ، ألحق الضرر بكبار الملاك في غالة وأسيانيا وأفريقيا فضلا عن التجار . وعلى الرغم من أنه بقي قدر من التجارة في هذه الأزمنة الطافحة بالفوضى ، نظراً لحاجة الجرمان إلى التجارة ، وسيطرة السكان الأصليين

على الأجهزة الإدارية للحكومة والكنيسة ، فإن مستوى الحياة ازداد هبوطا وانحطاطا ، وتداعى مستوى النشاط الاقتصادى والتجارى فى الغرب ، وترتب على ذلك تفتيت النظام النقدى ، وزالت الوحدة النقدية التى امتاز بها عصر الرومان ، وجرى سك عملات محلية من الفضة والبرونز ، اختلفت فى عيارها عما هو معروف فى العالم الرومانى .

ومن الدليل على عدم ثبات النظام النقدى وقتذاك فى بزنطة ، ما جرى فى الحسابات من إثبات أوزان الذهب ، ومع ذلك لازالت الإمبراطورية البيزنطية تمارس حياة تجارية ناشطة بالقياس إلى ما حدث بالغرب ، وذلك لارتكانها فى أعمالها التجارية والسياسية ، إلى ما استوردته من الذهب من مناجم النوبة ، ولهدوء الأحوال نسبيا على الأطراف الشرقية المتاخمة للقرى ، فاشترى البيزنطيون بهذا الذهب التوابل والخرب من الشرق الأقصى عن طريق الوسطاء من الفرس ، وصنعوا منسوجات رفيعة قيمة . على أن مجال تجارة بزنطة اتجه نحو فارس ، والبلقان وجنوب روسيا ، وامتد قدر ضئيل من هذه التجارة إلى الغرب لأهميتها للحكومة أو الكنيسة أو لسائر الناس . فحملت السفن إلى غرب أوروبا ، بعض السلع التى وردت إما من الشرق الأقصى أو تمت صناعتها فى داخل الإمبراطورية البيزنطية ومن هذه السلع البردى الذى لابد منه فى دواوين الرسائل بالمالك الجرمانية ، مثلما كان حادثا زمن الرومان ، وظل البخور له من الأهمية للكنيسة ما كان له من قبل .

وفى المرحلة الممتدة من ٤٩٠ إلى ٦٥٠ ، توافر من الأدلة ما يثبت استمرار التجارة فى البحر المتوسط ، ووراء الألب ، على أن بزنطة قامت بدور بالغ الأهمية فى النشاط التجارى . ومن الدليل على ذلك أن النقد البيزنطى كان يعتبر أداة التعامل فى التجارة الدولية .

وما نشب من الحروب مع الفرس منذ بداية القرن السادس ، كان

له أثر كبير في تجارة بيزنطة الشرقية ، فما كان يرد إلى بيزنطة من الحرير والتوابل والسلع القيمة ، من الصين والهند وجزر الهند الشرقية ، يسلك ثلاث طرق معروفة . فالطريق الأول ، وهو طريق القوافل يبدأ من أقصى تركستان ، ويتجه إلى شمال بحر قزوين ، والبحر الأسود إلى القرم ، ومنها تشحن السلع من ميناء خرسون البيزنطى (سباستبول الحالية) ، إلى القسطنطينية وهذا الطريق فيما يبدو ، كان أقل الطرق استخداماً لتعرضه لأخطار القبائل المرتحلة ، التى دأبت بانتظام على اجتياح الاستبس في أوروبا وآسيا .

وإلى أقصى الجنوب ، يقع طريق آخر ، يربط موانئ مصر على البحر الأحمر ، بالهند وسيلان بطريق مائى ، مجتازاً بحر العرب . وصارت سيلان مركزاً كبيراً للتجارة الشرقية ، فإذا وصلت المتاجر من سيلان إلى مصر ، جرى نقلها بطريق القوافل إلى النيل ، لتحملها السفن إلى الإسكندرية ، ومنها إلى سائر العالم البيزنطى . وعلى الرغم من استخدام هذا الطريق زمن الرومان ، لم يجر استخدامه بانتظام فى هذه المرحلة .

على أن أهم الطرق التجارية المؤدية إلى الشرق ، كان ذلك الطريق الذى يسير من الهند وسيلان ، إزاء الساحل إلى رأس الخليج العربى ، ثم يسير مصعداً فى نهري دجلة والفرات ، إلى مدن بيزنطة الواقعة على الحدود ، أمثال دارا . وأقام البيزنطيون فى هذه المدن مراكز لحماية الرسوم المقررة على السلع الواردة من الشرق . وطالما استقر السلام بين الدولتين الفارسية والرومانية ، ازداد الإقبال على استخدام هذا الطريق ، وقام الفرس بدور الوسيطاء ، فجلبوا السلع التجارية إلى المدن الواقعة على الحدود ، ومنها تولت القوافل ، التى يقودها سوريون ويونانيون ، حمل السلع إلى أنطاكية والقسطنطينية .

وإذ ترتب على الحروب الناشبة بين الفرس والبيزنطيين ، أن تعطل مسير التجارة عبر بلادهم ، حرص البيزنطيون على أن يفيدوا من الطريقتين الشمالى والجنوبى . وحاول الإمبراطور جستنيان ، أن يبعث النشاط فى هذه التجارة ، بأن يلجأ إلى استخدام الترك النازلين بالبرارى شمال بحر قزوين وسطاء ، بل إن محاولات بالغة الأهمية بذلت لحمل الأثيوبيين على أن يكونوا وسطاء ، على الطريق الذى يجتاز بحر العرب . ومع ذلك فإنه نظراً لاستحالة الاستغناء عن الفرس ، اعترفت المعاهدات المعقودة بين البيزنطيين والفرس بالاعتراف بنظام الرقابة على التجارة الشرقية ، عند وصولها إلى الحدود . بل إن جستنيان حاول احتكار تجارة الحرير ، بما بذله من محاولة لمنع الفرس من تقاضى أثمان جائزة للحرير الخام . غير أن هذه الإجراءات ألحقت الضرر بتجار الحرير فى أنطاكية وسائر بلاد الشام ، فهرب إلى فارس بعض هؤلاء التجار والصناع ، وتحتم على البيزنطيين فيما بعد أن يخففوا من حدة هذه اللوائح الجائرة . وحدث أيضاً أثناء القرن السادس ، أن نجح بعض الرهبان النساطرة ، أن يهربوا بيض دودة القز من الصين إلى الشام ، عن طريق وسط آسيا ، ومع ذلك لم يكن الإنتاج المحلى من الحرير من الوفرة ما يكفى لسد كل الطلبات .

وليس غريباً أن بعض الأحوال حملت كثيراً من التجار البيزنطيين على أن يتجهوا نحو الغرب ، ففي زمن مبكر يرجع إلى عصر انستاسيوس ، قدم إلى أوربا من الدولة البيزنطية أعداد كبيرة من السوريين واليونانيين واليهود ، واستقروا فى هيئة جاليات ، لم تلبث أن كبرت أهميتها . والملاحظ أن هؤلاء النازحين اعتزوا بشخصيتهم ، واحتفظوا بصلاتهم بسكان الإمبراطورية البيزنطية ، ومنهم نشأ فى الغرب طائفة كبيرة قوية من رجال الكنيسة والتجار ، على أن من أهم العوامل التى دعت التجار البيزنطيين إلى القدوم إلى الغرب ، الحرص على الحصول على الرقيق بأسعار متهاودة نسبياً .

والمعروف أن الرقيق توافر وقتذاك بسبب الحروب المستمرة في الغرب ، وفي مقابل الحصول على الرقيق ، باع البيزنطيون للغرب البردى والتوابل والبخور ، والمنسوجات اللازمة للكنيسة فضلا عن سلع أخرى مصنوعة ، ومع ذلك لا زال الميزان التجارى في صالح الأوربيين ، فمشتريات البيزنطيين زادت على صادراتهم .

وترتب على فتوح جستنيان في الغرب ، أن ارتبطت إيطاليا بالإمبراطورية البيزنطية ، وصار في وسع تجار بيزنطة أن ينشروا تجارتهم عبر الألب إلى نهر الراين ، غير أنهم لم ينفذوا إلى جوف فرنسا ، بسبب العداء بين بيزنطة والفرنجة . وامتلك بطارقة الإسكندرية أسطولا استخدموه في التجارة ، وحصلوا على الأخشاب اللازمة للأسطول من ساحل دالماشيا ، مقابل البردى وأدوات الترف .

على أن وفاة جستنيان سنة ٥٦٥ ، وغزو اللومباردين لإيطاليا سنة ٥٦٨ ، غير وضع القوى في أوروبا ، وأصبحت أملاك بيزنطة في إيطاليا قاصرة على رافنا ، وعلى الجهات المجاورة لروما و نابولي ، وجنوب إيطاليا وصقلية . وحدث تقارب بين البيزنطيين والفرنجة الذين تعرضوا لاعتداءات اللومباردين ، فانفتح أمام البيزنطيين الطريق إلى غالة ، فازداد رخاء المدن الواقعة على الساحل الجنوبي لفرنسا .

على أن المنطقة الواقعة على مصبات نهر الراين تعتبر المركز الذى انتشرت منه التجارة إلى سائر الجهات . فمدينة Quentoirc بشمال غالة ، ودورستاد Dorestad على مصب نهر الراين كان لهما نشاطهما التجارى الفائق ، فالسلع الواردة من الجنوب ، على امتداد الراين والموزيل ، كان يجرى شحنها من هاتين المدينتين إلى بريطانيا وإلى سائر الجهات المطلة على بحر الشمال . فالتيه الوارد من جنوب فرنسا ، يتم شحنه في الأنهار إلى داخل البلاد ، ومن يرد من الأرقاء من بريطانيا يجرى شحنهم إلى الجنوب ، ثم إلى روما حيث يباعون في سوق الرقيق .

على أنه لما توقف نمو مملكة الفرنجة واتساعها بعد وفاة الملك داجوبرت ٦٣٩ ، انخفض عدد الأرقاء الذين يتيسر الحصول عليهم من غالة ؛ فانتقل مركز تجارة الرقيق إلى أقاليم الفريزيان على مصبات الراين . يضاف إلى ذلك أن ملوك الفرنجة فقدوا في أوائل القرن السابع ما كان لهم من سيطرة على مدن وادى الرون ، فتداعت الجماعات المستقلة بتلك الجهات ، وانهارت التجارة تبعاً لذلك .

والواضح أن هذه المرحلة الثالثة التي تبدأ منذ ٦٥٠ شهدت اختفاء النفوذ البيزنطى في جنوب فرنسا ، وأهم من ذلك شهدت التوسع الإسلامى من الشرق الأدنى إلى جنوب فرنسا . وسبق الإشارة إلى ما أصاب وادى نهر الرون من التداعى ، باعتباره طريقاً إلى داخل فرنسا ، في أوائل القرن السابع ، غير أن ما حدث من تغيير في السياسة البيزنطية نتيجة لما أصاب البيزنطيين من هزيمة على أيدي المسلمين ، تطلب تعديلات جديدة . فالمعروف أن تجارة بيزنطة مع العرب ، توقفت على حصولها على الذهب من النوبة عن طريق مصر . والواضح أن هذا الوضع تغير باستيلاء المسلمين على مصر سنة ٦٤١ ، فلم يعد البيزنطيون يعولون على ما يرد إليهم من الذهب من النوبة ؛ يضاف إلى ذلك زوال سيادتهم على فلسطين وسوريا والجزيرة . على أن التجارة لم تتوقف نهائياً ، فلا زال في وسع السفن أن تترتاز الطريق الساحلى إلى أرخونية رافنا ، وظلت بعض السلع ترد إلى أوروبا ، حتى عن طريق وادى الرون . فالبردى الذى لا زالت صناعته قائمة في مصر زمن الحكم الإسلامى ، كانت تشترىه بيزنطة ، وتبعث به إلى فرنسا وإيطاليا . وتوافر ذهب بيزنطة أيضاً بأماكنها في إيطاليا ، ولم يفقد الأسطول البيزنطى سيادته في البحر المتوسط . ومع ذلك فإن النشاط التجارى كان محدوداً بدليل أن بعض السلع البالغة الأهمية والتي اشتهر بها الشرق الأدنى ، انقطع ورودها ، مثل النظرون الذى كان يستخدم في صناعة الزجاج ببلاد الراين . وكان لزاماً على بيزنطة أن

تلتبس مواطن تجارية أخرى ، وتوجه نشاط التجار البيزنطيين إلى أنهار
أوكرانيا ، حيث نشطت تجارة الرقيق بين الشعوب الصقلية .

وإذ تداعت تجارة البحر المتوسط ، ازدادت أهمية التجارة التي تركزت
حول مصب الراين ، إذ ساد استخدام النقود الفضية في التبادل التجاري ،
وامتد استعمالها صوب الجنوب وتضاءل استخدام النقود الذهبية . وقدم
التجار من السكسون والفريزيان إلى سوق سان دنيه St. Denis (باريس)
الذي تأسس في القرن السابع ، وتم شحن منتجات بلاد الراين وفرنسا إلى
بريطانيا ، واشتد اهتمام الفريزيان بالتجارة . على أنه لا ينبغي المبالغة في أهمية
التجارة في تلك الفترة ، فالصفة المحلية هي التي غلبت على التجارة وقتذاك .

العصر الطرونجي ٧٥٠ - ٨٥٠ :

دارت مناقشات كثيرة بين أساتذة التاريخ الاقتصادي ، حول تقدير
اقتصاد الفترة الكارولنجية ، ومن أشهر هؤلاء المؤرخين بيرين ودوبش
ولومبار Lombard . فوفقا لرأى بيرين ، اختلف اقتصاد الكارولنجيين عن
اقتصاد الميروفنجيين ، في أن الميروفنجيين ظلوا يستخدمون ما كان معروفا عند
الرومان من النظم والتنظيمات ، ومارسوا التجارة مع الشرق الأدنى ، فاتجهوا
بذلك في اقتصادهم نحو البحر المتوسط ، على حين أن الكارولنجيين اتجهوا
نحو بحر الشمال ، وابتدعوا مجموعة من النظم ظلت بالغة الدلالة والأهمية في
حضارة العصور الوسطى . فالكارولنجيون ، في رأى بيرين ، لم يواصلوا
ما كان للميروفنجيين من نشاط تجارى ، بل ارتدوا إلى مجتمع زراعى غلب
عليه اقتصاد الضيعة .

وهذا الاختلاف بين المجتمعين والاقتصاديين ، يرجع سببه إلى امتداد
سيطرة المسلمين على غرب البحر المتوسط أوائل القرن الثامن . هذا الانقطاع
الشديد مع ما حدث في العصر السابق ، انعكس فيما جرى في الغرب الأوربي
من اختفاء البردى ، والنقود الذهبية والمنسوجات الشرقية الفاخرة والتوابل ،

فضلا عن أنبذة الشرق الأدنى وما يرد منه من الزيت . ومع ذلك فإن ما قام به شرلمان من تغيير كبير ، أكدده بيرين الذى اعتبر شرلمان مسؤولا عن تصفية الاقتصاد السابق ، وعن خلق عالم العصور الوسطى ، ورأى أنه لولا ظهور النبي محمد صلى الله عليه وسلم وما تبع ذلك من التوسع الإسلامى ، لما كان ثمة أهمية لشرلمان والعصر الكارولنجى .

أما دوبش المؤرخ الاقتصادى النمساوى ، فاعتبر هذا الاختلاف ظاهريا . وخلاصة رأيه أن العالم الكارولنجى لم يفترق تماما عن العصر السابق ، ولم يكن المجتمع الكارولنجى ، والاقتصاد الكارولنجى ، إلتطورا طبيعيا نشأ عن العالم الميروفنجى ، فلم يحدث انفصال عن نظم وتنظيمات الماضى . وأشار دوبش إلى أمثلة كثيرة عن الأسواق ، التى ترجع إلى زمن الميروفنجيين ، وامتدت إلى الزمن الكارولنجى ، واهتم بصفة خاصة باستمرار الحياة الزراعية .

ورأى لومبار أن قيام الخلافة الإسلامية أدى إلى تدفق النقود من العالم الإسلامى إلى أوروبا ، لإصلاح الاقتصاد المتعثر الذى ساد أواخر العصر الميروفنجى ، وبذا تهيأت الفرصة لظهور النهضة الكارولنجية . على أن أكثر هذه النظريات أهمية ، هى نظرية بيرين .

الواقع أن العالم الكارولنجى شهد توسعا فى الإنتاج الزراعى ، وانتقلت مراكز النشاط والسلطان من شاطئ البحر المتوسط والمدن ، إلى إقليم شمال أوروبا والقرى . على أنه من الواضح أيضا أنه لم تتوقف نهائيا التجارة فى البحر المتوسط ، فلا زالت السلع ترد إلى غرب أوروبا ، ويجرى بيعها فى سائر الأسواق . على أن التجارة كانت حرفة ثانوية ، لتغلب الزراعة على النمو الاقتصادى ، فتضاءل عدد سكان المدن . وما قام من الأسواق كانت تعتبر مصدر دخل للنبلاء ، لما يتحصل فيها من الرسوم والضرائب . ومع ذلك فإن ما اشتهر به شرلمان من الكفاية والقدرة ، أوقف جشع النبلاء ،

وحصلت بعض الأديرة على إعفاءات من دفع الرسوم ، ولقى التجار الذين بخدمة الأديرة التشجيع والمساعدة والحماية .

وعلى الرغم من نشاط التجارة في الأنهار التي تصب في المحيط الأطلسي ، وورود بعض المصنوعات الإسلامية ، عن طريق البحر المتوسط ، إلى بعض أسواق فرنسا ، فإن أهم مناطق النشاط الاقتصادي ، تحركت صوب الشمال ، ومن أهم مراكز التجارة : روان وكوينتويك ودورستاد .

ازداد نشاط التجارة في بداية العصر الكارولنجي ، في الجهات الواقعة عند بحر الشمال . ففي شمال فرنسا وبلاد الراين ، نشطت صناعة السيوف التي ازداد الإقبال عليها في أنحاء العالم . يضاف إلى ذلك أن هذا الإقليم اشتهر بصناعة الأواني الزجاجية والخزف . ومن إنجلترا والأراضي المنخفضة جاءت الأقمشة والمنسوجات ، والراجح أن قدراً كبيراً من المنتجات الزراعية تعتبر وقتذاك من السلع التجارية في إقليم بحر الشمال . وفي أثناء العصر الكارولنجي استحدثت نظام الدورة الثلاثية (بالإضافة إلى محصول الربيع) في الأقاليم الواقعة شمال نهر الوار . وأدى ازدياد الإنتاج الزراعي ، إلى شحن المؤن إلى بلاد مثل فريزيا وسكنديناوه ، التي لم تستطع أن توفر لنفسها المؤن .

ومن الواضح أن التجارة في الجنوب تناولت أيضاً المنتجات الزراعية ، فالنبيذ كان من أهم السلع التجارية . ومن الملحوظ أن مركزى التجارة الأساسيين ، بحر الشمال والبحر المتوسط لم ينقطع أحدهما عن الآخر ، إذ تم شحن النبيذ في السفن التي اجتازت الطرق الساحلية للمحيط الأطلسي والطرق النهرية ، كما أن تجارة الرقيق كانت من أهم السلع التي صدرتها أوروبا إلى المسلمين ، فمن الأرقاء ما يرد من شمال فرنسا ، بعد أن جلبهم الإنجليز والسكسون ، وما يرد من الأطراف الشرقية ، حيث توافرت هذه التجارة بين الصقالبة .

سياسة شرلمان التجارية :

وعلى الرغم من أن التجارة لم يكن لها من الأهمية لعالم شارلمان ، ما لها اليوم ، فقد كان لشرلمان سياسة تجارية خاصة . إذ أنه منع تصدير المؤن إلى الاسكنديناويين والدانين والفريزيان ، حتى يلزم النورثمن بالركون إلى الهدوء والسلام . وما دار من مراسلات بين شارلمان وأوفا ملك مرسيا بانجلترا حول تصدير القماش البريطاني إلى القارة ، ومعاملة الحجاج ، دل أيضا على اهتمام الملكين بهذه التجارة . وفي أثناء القرن التاسع ، نشط الاتصال التجاري بحرا بين انجلترا وفرنسا ، بل إن تجارا بريطانيين ترددوا على سوق سان دنيه ، وعلى سوق روما ، شأن تجار الفريزيان .

وتجلت سياسة شرلمان التجارية على الطرف الشرق للإمبراطورية ، فحينما تحرك الجرمان غربا ، زمن الهجرات إلى الإمبراطورية الرومانية الغربية السابقة ، مملأ الفراغ شعوب الصقالية البدائية ، فصاروا متاخمين للإمبراطورية الكارولنجية ؛ ونزل الأفار إلى الجنوب من الصقالية ، بالحوض الأوسط لوادي نهر الدانوب ، وقهرهم آخر الأمر شارلمان . وجرت إقامة مواقع على الحدود لضبط التجارة مع هذه الشعوب الشرقية وتقرر منع تصدير الأسلحة إليهم ، على أن التجارة البرية لم يكن لها من الأهمية في وسط أوروبا مثلما كان للتجارة مع بحر الشمال ، أو التجارة بين إيطاليا والبلاد الإسلامية أو القسطنطينية .

ومن أهم الوسائل التي اتخذها شرلمان في السيطرة على التجارة ، جعل النقد في يد الحكومة المركزية ، ووضع لوائح لتحديد أسعار المواد الزراعية . إذ تقرر إبطال دور الضرب العديدة التي اشتهر بها عصر الميروفنجيين . وحاول الكارولنجيون الاستيلاء على البندقية ، التي تعتبر أهم موانئ البحر المتوسط . والراجح أن الاعتبارات السياسية كان لها وزنها في الجنوب . فالعلاقات مع

البيزنطيين لأكثر تعقيداً من العلاقات مع الشعوب التي يقلون عنهم مدنية ، في الشمال والشرق .

ولما اختفى التجار السوريون ، ملأ الفراغ الناتج عن ذلك ، التجار الذين يعملون لحساب الأديرة ، وكبار سادة المملكة الكارولنجية ، كما أن اليهود قاموا بدور كبير لصالح الأسرة المالكة . والواقع أن أكثر ما اشتهر به اليهود هو ممارسة تجارة الرقيق التي تعتبر أهم جانب في التجارة الدولية . والمعروف أن مراكز هذه التجارة ، توطنت في فردان وماينز ، حيث احتشد الأرقاء ، وجرى إرسالهم صوب الجنوب ، لبيعهم للمسلمين . ولم يؤد التجار الذين في خدمة البيت المالك أو الضياع الكبيرة ، رسوما باهظة ، وحصل اليهود على هذه الامتيازات أيضا . ومع ذلك حرصت الخزنة الحكومية على المحافظة على حقوقها في المراكز التجارية الهامة أمثال كوينتوفيك ودورستاد .

ولم يكن العالم الكارولنجي عالماً زراعياً بحتاً ، كما تبادر إلى الذهن ، إذ أن معظم الأديرة دأبت على أن تبيع ما يفيض من إنتاجها ، على الرغم من مخالفة ذلك القانون الكنسي والمرسوم شرلمان . وهذا الفائض توافر بفضل استخدام أساليب زراعية حديثة واتساع الدولة الكارولنجية ، فكان يحمل للبيع بالأسواق . يضاف إلى ذلك أن سوقاً دائمة قامت ، لبيع الملح والمصنوعات المعدنية وسائر السلع التي لا بد من شحنها من الموانئ الكارولنجية . ومع ذلك فإن سياسة الكارولنجنين التجارية كانت محدودة وقاصرة ؛ ولم يكن الغرض منها إصلاح الاقتصاد ، بل تحقيق أغراض أخرى .

التجارة الخارجية :

لم يؤد اتساع المسلمين ، إلى أن تفقد بيزنطة أهميتها في شئون أوروبا ، فلازالت تحتفظ بأهميتها التجارية في العصور الوسطى ، فأعادت بناء أسطولها ،

فاستطاعت أن تحمي تجارتها ، وأن تشرف على نقل المتاجر ، وأن تحافظ على السيطرة على صقلية في القرن التاسع ، وعلى أملاكها في جنوب إيطاليا وشرقها .

وما كان يرد من الشرق الأدنى من مواد الثرف (الكاليات) ، كان يشحن إلى مدن جاثينا ونابولي وأمالفي وباري ، والبندقية . وكل هذه المدن دانت بالخضوع للإمبراطورية البيزنطية ، فأفادت من هذه التبعية في ممارسة التجارة في الأراضي اليونانية التابعة لبيزنطة ، وفي الشرق الأدنى ، بل إنها نشطت أيضاً في المتاجرة مع المسلمين . والمعروف أن سفينة للبنادقة هي التي نقلت رفاة القديس مرقس من الإسكندرية إلى البندقية في مستهل القرن التاسع الميلادي .

وحرص المسلمون على أن يحصلوا على الرقيق والأخشاب (لبناء السفن) ، والسيوف والأسلحة الفائقة الصنع التي اشتهر به الفرنجة . وفي وسع المدن الإيطالية أن تسد حاجة المسلمين ، يجلب هذه السلع من القارة الأوروبية . فالبندقية التي بدأ توسعها التجاري في القرن التاسع ، لم تلبث أن صار لها الزعامة على سائر جيرانها . فيجري شراء الرقيق من وسط أوروبا والبلقان ، ويتم قطع الأخشاب من غابات ساحل دالماشيا ، ويصير شراء السيوف من تجار الشمال . وكل هذه السلع تشحنها البندقية إلى المسلمين في شرق البحر المتوسط ، مقابل الحصول على التوابل والحرير والبردي ثم الورق ، فضلاً عن السلع الكمالية .

أما المدن الواقعة على الساحل الغربي بجنوب إيطاليا فإنها أيضاً مارست التجارة مع المسلمين ، فتردد تجار جنوب إيطاليا إلى ساحل شمال أفريقية ، ومضت سفن بعضهم إلى مصر ، ونقل هؤلاء التجار إلى المسلمين منتجات أوروبا ، ورجعوا بمتاجر العالم الإسلامي . ولم يكن لبيزنطة من السيطرة

القوية على جزء كبير من إيطاليا ، فلم تتوقف هذه التجارة مع المسلمين ،
برغم تحريمها .

وتشير المصادر العربية إلى تجارة غرب البحر المتوسط ، فإنه كان يحمل
من أوروبا الرقيق على اختلاف أجناسهم ، ومن النوعين الذكر والأنثى ،
والقراء ، والعطور والعقاقير والمرجان . وبعض هذه المتاجر تحملها السفن
من موانئ فرنسا وإيطاليا . وعلى الرغم من نشاط اليهود الذين تولوا
نقل المتاجر من الغرب إلى الشرق برأً وبحراً ، وعادوا بمتاجر الشرق ، فإنه
تجارتهم لم تبلغ من الأهمية ما بلغت تجارة المدن الإيطالية .

التجارة بين بيزنطة والمسلمين :

على الرغم من استيلاء المسلمين على أرجاء كبيرة من أملاك بيزنطة ،
لم تنقطع نهائياً خطوط الاتصال التجاري بين مصر والشام والقسطنطينية .
فظلت السفن البيزنطية تتردد على موانئ الإسكندرية والساحل الشامى ، أثناء
انعقاد الصلح بين الدولتين الإسلامية والبيزنطية . فبعض المنتجات ، مثل
البردى ، لا بد من شرائها من مصر ، وأدخل المسلمون تعديلات في النظم
الإدارية والتجارية في البلاد التي استولوا عليها ، ففضى اليونانيون والجاليات
السورية المسيحية في ممارسة التجارة بالبلاد التي خضعت للمسلمين ، بل إنهم
لم يخضعوا للوائح الجائرة التي أصدرها البيزنطيون . أما احتكارات الأباطرة
البيزنطيين لصناعة البردى وبعض المنسوجات المصبوغة ، فصارت احتكاراتاً
للخليفة . وظلت المنتجات تصدر بانتظام إلى القسطنطينية . فالقوافل في
سوريا كانت دائماً تحمل السلع وتجتاز آسيا الصغرى ، بينما حملت السفن
المنتجات إلى سوق القسطنطينية ، من سلوكة والإسكندرية . وأصبحت
قبرص محطة هامة في هذه التجارة . يضاف إلى ذلك أن شبكة واسعة من
طرق القوافل القادمة من الأجزاء الشرقية من أرض الخلافة ، انتهت عنده

طرابزون ، ومنها جرى شحن المتاجر إلى القسطنطينية .

ومن نتائج الفتوح الإسلامية أيضاً ، أن صار بأيدي المسلمين منتجات الشرق الأقصى ، التي كان يتولى الفرس الوساطة في نقلها ، وتحولت الحبوب إلى مكة والمدينة وبلاد إسلامية أخرى ، بعد أن كانت تشحن من مصر ، ومن الإسكندرية إلى القسطنطينية لمؤونة السكان . وكان لزاماً على بيزنطة أن تلتزم مصدرراً آخر للحبوب في أكرانيا ، على ضفتي نهر الفلجا ، حيث أقام الخزر (الترك) دولة قوية ، مارست التجارة مع المسلمين والبيزنطيين سواء . فطريق القوافل القادم من الشرق الأقصى عبر تركستان ينتهي عند إتل على نهر الفلجا ، وهي مدينة خزرية . فتوافر بهذه المدينة ، منذ القرن الثامن إلى القرن العاشر ، السلع من الشرق الأقصى والبلاد الإسلامية وبيزنطة ، وقدم إليها التجار من الجهات النائية فارسيها بها كل أنواع التجارة .

بل إن التجارة مع العالم الإسلامي ، توغلت في جوف روسيا الأوربية في القرن التاسع . والراجح أن طريقاً اجتاز كل القارة الأوربية ، وربط اسكندريتاو باليونانيين في بيزنطة ، ثم المسلمين . وأقدم الطرق ، ذلك الذي يبدأ من بحر « بلطيق » ويمضي إلى خليج ريجا ، إلى وادي نهر دونا ، إلى قرب مدينة بولوتسك الحالية ، أو إلى فيتبسك التي لا تبعد كثيراً عنها ، ثم إلى أعالي مياه الدنيبر قرب سمولنسك القديمة ، وتسير السلع بالأنهار مجتازة الشلالات ، إلى السواحل الشمالية للبحر الأسود حيث يتلقاها أرباب السفن اليونانيون .

على أن نهر الدنيبر لم يكن من الصلاحية لهذه المتاجر مثلما كان نهر الفلجا ، نظراً لكثرة الشلالات التي تعترضه ، ولم يكن عليه من الدول القوية ما تكفل بحماية التجارة . وترتب على ذلك ، أن ظهر طريق آخر أفاد من الحماية التي تبذلها دولة الخزر القوية . هذا الطريق يمتد من جزائر

بحر البلطيق ، إلى رأس خليج فنلنده ، ثم يتخذ التجار طريق نهر نيقا إلى الشواطئ الجنوبية لبحيرة لادوجا ، ثم يتجه جنوباً إلى موضع نوفجورود القديمة ، التي كانت مركزاً تجارياً هاماً ، ومن هذا الموضع يتجه طريق القوافل إلى القلجا ، فتحمل به المتاجر إلى مدن الخزر مثل سراي أو اتل .

وبهذه الصورة اتصلت بلاد اسكنديناوه التي جاء منها الوردك ، بالخلافة الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية . وجرى العثور على نقود فضية إسلامية على امتداد هذا الطريق ، واكتشفوا كميات كبيرة منها باسكنديناوه . ويدل هذا على نشاط التجارة على هذا الطريق . ومن أهم السلع التجارية التي اجتازته ، الأرقاء والأسلحة الأوربية والفراء ، التي كانت تشتري بأثمان رخيصة من أكرانيا . ووصف المسلمون « الروس » الذين كانوا يصحبون الرقيق والفراء أثناء البيع . وبعض هؤلاء الروس اجتازوا بحر قزوين ، بعد أن أدوا الرسوم للخزر ، وباعوا متاجرهم في بغداد .

الهجمات التي تعرضت لها أوروبا (٨٥٠ - ٩٥٠)

لم يكد يستقر تنظيم أوروبا من جديد في شكل الإمبراطورية البيزنطية ، حتى بدأت سلسلة جديدة من الغارات التخريبية . إذ أن سيادة بيزنطة البحرية زالت سنة ٨٢٧ وتلى ذلك موجة جديدة من الزحف الإسلامي ، ففي سنة ٨٧٨ استولى المسلمون على سيراكوز وصقلية المشهورة بثروتها . وفي سنة ٨٨٢ ، ٨٨٣ أقام المسلمون لهم قاعدة عند جبل جاريجليانو ، على الشاطئ الغربي لإيطاليا ، بين نابولي وروما ، فصارت هذه القاعدة وكرّاً يشن منه المسلمون الغارات والهجمات . وفي سنة ٨٨٨ ، أنشأوا أيضاً قاعدة في (Garde Frainet Fraxinetum) جارد فرينيه الحالية ، في سفح جبال الألب الليجورية ، ومن هذه القاعدة ، سيطروا على دروب جبال الألب الغربية ، فامتنعت التجارة عن اجتيازها .

وفي أثناء تلك الفترة ، تعرضت أوروبا لهجمات الفيكينج من النرويج والدانمركة ، بينما واصل السويديون زحفهم في روسيا ، فالمعروف أن الفيكينج استهلوا منذ سنة ٧٨٧ هجراتهم ، بأن أغاروا على دورشستر على ساحل القنال الإنجليزي ، وظن حاكم المدينة وسكانها أن السفن تحمل تجاراً فخرجوا لاستقبالها ، فتعرضوا لأول مذبحة شهدها غرب أوروبا .

على أن الإمبراطورية الكارولنجية زمن شارلمان ولويس الثقي ، لازالت من حسن التنظيم والكفاية ، ما حملها على اتخاذ تدابير لإقرار السلام . ولم يبلغ الإحساس بعنف وقسوة قوة الفيكينج أقصاه إلا حوالى سنة ٨٤٠ ، وبلغ نشاط النورثمن الذروة في السنوات بين ٨٤٠ ، ٩١١ ، فلم يسلم من غاراتهم في تلك الفترة موضع من المواضع . فأضحت لهم قواعد ثابتة في إنجلترا وفرنيزيا ، وعلى مصبات الأنهار في غرب فرنسا ، وكان الفيكينج يعودون إلى هذه القواعد وقد امتلأت أيديهم بالغنائم ، نتيجة للهجمات التي شنوها ، وأوغلوا فيها إلى داخل البلاد ، ملتزمين الأنهار ، بل إنهم استخدموا الخيل في هذه الغارات ، بعد أن هبطوا من أساطيلهم . وأحس بضربات هؤلاء المغيرين ، باريس وبورج وأورليان ، على الرغم من وقوع هذه البلاد في الداخل . ومع ذلك فإن قوات غرب أوروبا ، أخذت بعد ستين سنة من معاناة الاضطراب والفوضى تجتمع بالتدريج تحت زعامة السادة الإقطاعيين في فرنسا وملوك وسكس في إنجلترا ، فدفعت الأخطار ولم تتجدد الغارات إلا في أحوال استثنائية ، ومع ذلك فقد كان لها أثرها في تدمير النظام السياسي بغرب أوروبا .

وفي الوقت الذي تضاعف فيه خطر الفيكينج في الغرب ، ظهر في الشرق خطر جديد . ذلك أن المجريين ، الذين استدعاهم الحرمان لتحطيم صقلية بوهميا ومورافيا ، لم يلبثوا أن استقروا في سهل هنجاريا . ومن هذا الإقليم قاموا بسلسلة من الغارات التخريبية ، ففي سنة ٩٢٤ ، ٩٦٢ ،

أغاروا على جنوب ألمانيا وشمال إيطاليا ، ومضوا في غاراتهم غربا حتى استراسبورج . وتوقف زحف الألمان صوب الشرق ، بعد أن بدأ زمن شربلمان ، بل إن هذا الزحف انحسر في بعض الأحوال ، وكان لابد من إلحاق الهزيمة بالمجرين سنة ٩٥٥ .

والخلاصة أنه تلى العصر الكارولنجي ، فترة لم يتوافر فيها الأمن ، ولم يتقدم الاقتصاد بل تعرضت أوروبا للحصار والمهجوم ، ولم تشعر أوروبا الغربية بالأمن والسلام إلا في الشطر الثاني من القرن العاشر الميلادي .

الوضع الاقتصادي في غرب أوروبا :

على الرغم من تداعى الاقتصاد ، وغارات الفايكنج من أجل الغنيمة ، فإنه لما هدأت هذه الغارات ، استعاض الفايكنج عن النهب والقرصنة ، بممارسة التجارة . فما حدث من فرض قيود الحظر على بيع الأسلحة والخيول والأرقاء للنورثمن ، لم يكن المقصود منها سوى إضعاف قدرة الاسكنديناويين على المضي في غاراتهم . ومتى أقام الفايكنج لأنفسهم محلات ثابتة للنزول بها ، يصح أنهم مارسوا التجارة في بعض الأقاليم .

وفي أثناء تلك الفترة ، لم يحدث إلا اتصال ضئيل بين شمال فرنسا ووسطها من جهة ، وبين البحر المتوسط وإيطاليا ، وتجدد النشاط الاقتصادي ، في ألمانيا وتحسن الموقف على امتداد الراين والأراضي المنخفضة بعد أن نجح الألمان في تحطيم قبضة الفايكنج في فريزيا . فما كان يرد إلى فريزيا من منتجات الراين ، يشتريها الاسكنديناويون والفريزيون ، فيحملونها إلى بحر الشمال وبحر البلطيق . وألف الفريزيون طبقة من التجار في مدينة ماينز بألمانيا ، واتصلوا بشمال إيطاليا (البندقية) والقسطنطينية . ووصلت متاجر إنجلترا أيضا إلى اسكنديناوة وبلاد البلطيق . ولا شك أن تجارة وسط أوروبا تأثرت بهجمات المجرين .

تجارة بيزنطة :

لم يؤد ضياع سيادة بيزنطة البحرية إلى زوال ما كان لها من أهمية تجارية ، فظلت القسطنطينية أعظم الأسواق في العالم ، ولا زال يقدم إليها التجار من جميع النواحي .

ففي القرن العاشر ، كان السوريون أهم الوسطاء في التجارة بين بيزنطة والمسلمين . وكانت حلب مركز التبادل التجاري ، فالقوافل القادمة من الجزيرة ، ومن الجهات الشرقية والشام ، كانت تجتاز حلب في طريقها إلى طرابزون ، حيث كانت السلع تحمل إلى القسطنطينية ، وكثير من النقابات التجارية في القسطنطينية عاشت على التجارة مع المسلمين^(١) .

على أن عظمة القسطنطينية وثروتها لم تتوقف فحسب على ما يرد إليها من متاجر الشرق ، بل على قدوم التجار إليها من جميع أنحاء العالم . فقدم إلى القسطنطينية الوردك من كييف ، بعد أن أقاموا لهم حكومة قوية ، وتضمنت المعاهدات التي انعقدت بينهم وبين بيزنطة سنة ٩٠٧ ، ٩١٢ ، ٩٤٥ ، شروطا تتعلق بحمولة السفن ، ووضع ملاحى السفن الغارقة ، واستعادة الأسرى الذين تقرر بيعهم على أنهم أرقاء ، وتنظيم دخول الروس إلى القسطنطينية ، ونزولهم في حى مستقل ، والإشارة إلى ما جلبوه من متاجر من الرقيق ، والفراء ، والسيوف ، وعسل النحل ، وإلى ما حصلوا عليه من امتيازات .

على أن التجارة والصناعة في داخل الإمبراطورية البيزنطية خضعت لقيود شديدة . إذ ألزم التجار بأن يدخلوا إليها من مواضع معينة ، وتحتم

(١) انظر : السيد الباز العرنى : كتاب عن الحسبة في بيزنطة . مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مايو سنة ١٩٧٥ .

على الأجانب أن يحصلوا على إذن بالدخول ، وأن تجرى حراستهم عند دخول القسطنطينية ، ولا بد أن تكون إقامتهم في العاصمة محدودة بفترة من الزمن ، وأن ينزلوا بدور خاصة . وعلى الرغم من أن كل تفاصيل المعاملات التجارية والتجارة بما في ذلك نوع السلع المصدرة ، خضعت لقيود الحكومة المركزية ، فإن القسطنطينية لا زالت من أعظم أسواق العالم .

التجارة مع العالم الإسلامي :

ما أحرزه المسلمون من تفوق بحرى في القرن العاشر الميلادى ، اقترن بالنشاط التجارى الزاهر ، إذ أن الأساطيل الإسلامية أخذت تدرع البحر المتوسط من أقصاه إلى أقصاه ، فربطت بين مدن شمال أفريقيا التى ازدهرت تجارتها ، وبين المراكز القديمة في الشام ومصر . وتوافر في شمال أفريقيا فائض من المنتجات الزراعية ، بالإضافة إلى بعض المعادن والسلع المصنوعة . وأضحت القيروان أهم مركز للتجارة الناشطة ، التى امتدت إلى صقلية ومصر والشام . واجتازت القوافل الصحراء الكبرى إلى وسط أفريقيا تحمل السلع التجارية وتعود بالرقيق والذهب . وأصاب مصر الرخاء بفضل ما كان يجلب إليها من النوبة من الرقيق والذهب ، وما كان يرد إلى موانئ البحر الأحمر من متاجر الشرق الأقصى . وأدى ذلك إلى ظهور بعض المدن في جنوب الجزيرة العربية .

وامتد النشاط التجارى إلى أقصى أطراف العالم الإسلامى الشرقية ، فنقلت القوافل من الشرق الأقصى السلع إلى جميع المراكز الهامة ، وظلت الأراضى الشرقية في علاقة تجارية مع جنوب روسيا .

وهذه التجارة التى امتدت إلى أرجاء بعيدة ، واستثمرت أموالا طائلة ، احتاجت إلى وسائل ائتمانية . ففي عصر مبكر يرجع إلى القرن العاشر الميلادى ، استحدث المسلمون صورة من أعمال المصارف .

ولم يكن عمل رجال المصارف فيها قاصرا على توظيف الأموال واستثمارها ، وتلقى الأرصداء ، بل عملوا أيضا في التجارة . ونظراً لتحريم الحصول على الأرباح (الفوائد) ، تهيأت الفرصة للمسيحيين الشرقيين لأن يسهموا في هذه الناحية من الاقتصاد . ومع ذلك فإن المسلمين مارسوا أيضا خصم أذونات النقد ، والتزموا بجباية الضرائب ، وأقرضوا الحكومات مقابل ما تقاضوه من أرباح مرتفعة السعر . وعرف المسلمون « الشيك » منذ زمن بعيد ، وأدى هذا النمو الاقتصادي إلى تطور طرق التجار .

تجارة إيطاليا :

وفي أثناء تلك الفترة أخذت المدن الإيطالية في النهوض ، باشتراكها في التجارة مع البيزنطيين والمسلمين . فنجد أن اعترفت المدن بسيادة بيزنطة ، أفادت من الوضع الممتاز بالقسطنطينية . على أن تجارة الإيطاليين مع الإمبراطورية البيزنطية اقتضت على شراء أنواع من الحرير والعطور والتوابل . فأرق أنواع الحرير لا يجوز تصديره ، غير أن الإيطاليين نجحوا في تهريبها إلى أوروبا . وباعتبارهم من رعايا بيزنطة ، صار بوسع تجار البندقية وأمالني وجائنتا وسالرنو وسائر المدن ، أن يرتحلوا إلى القسطنطينية من أجل هذه التجارة . وفي نفس الوقت دأبوا على تصدير الحديد والخشب والرقيق للبلاد الإسلامية مقابل الذهب وبعض السلع . وما كان يجلب من منتجات الشرق الأدنى وأفريقية طرح للبيع في المدن الإيطالية .

ونظرا للأخطار المحدقة بدروب الألب المؤدية إلى فرنسا ، حمل تجارة الإيطاليين من الممرات الشرقية ، الإنجليز والسكسون والفريزيون والألمان ، وبذا صارت بلاد الراين حلقة اتصال بين بحر الشمال والبحر المتوسط .

تجارة غرب أوروبا :

ساد في العصور الوسطى ، ما فرض من قيود على التجارة ، واعتبار الاستثمار والسعى وراء الربح من الذنوب ، ولم يكن ذلك ملحوظا إلا حوالى القرن العاشر الميلادى ، حينما اكتملت حضارة العصور الوسطى ، واشتد النشاط التجارى . والمعروف أنه ظهر في زمن الميروفنجيين ما يعرف بباذل المال ، القديس إليجيوس St. Eligius moneyer وصار إليجيوس راعيا لكل من يمارسون هذه المهنة . ولم يكن وقتذاك من القيود الدينية والاجتماعية ، ما يمنع الناس من مزاوله التجارة . فالوضع الاقتصادى هو الذى يقرر ما إذا كانت التجارة مثمرة أو غير مثمرة . ففي البندقية أقبل نبلاء الإقليم على الاشتراك فى الحياة التجارية بالمدينة ، ولم يلبثوا أن أصبحوا القادة فى المغامرات التجارية ، التى اقترن بها ثراء البندقية وذيوع صيتها . بل إن النقابات التى لم تكن فى العصور الوسطى إلا رمزا لإحساس الصناع والتجار بمكانتهم ، لم تبلغ من القوة ما يجعلها تقيد المحاولات المبذولة للحصول على الربح . وعلى الرغم من أن الكنيسة واصلت هجومها على الطمع فى الربح طوال العصور الوسطى ، وبذل الناس فى أحوال كثيرة الهدايا السنية للكنيسة التماساً للخلاص ، فإن الشعور بالذنب عند التجار لم يلعب دوراً كبيراً إلا فى العصر المتأخر ، ولم يأخذ التحرر من القيود ، والتخلص من نقد الكنيسة فى الاتساع ، إلا حينما أخذت تجارة غرب أوروبا تنتعش بعد غارات القرن التاسع .

نمو الاقتصاد الأوروبى ٩٥٠ - ١١٠٠

١ - التغيرات السياسية :

وما حدث من أضرار نتيجة غزوات القرن التاسع وأوائل القرن العاشر ، أكثر ما أصابت ، فرنسا وإنجلترا ، بينما سبق إلى النهوض والانتعاش

الأراضي المنخفضة وغرب ألمانيا وإيطاليا . فعصر أسيرة أوتو بألمانيا ، كان من عصور التوسع والرخاء ، فازداد تقدم الألمان نحو الشرق . Drang nach Ost .

على أن الاقتصاد الكامل لأوروبا لم يستقر إلا بعد فترة غير قصيرة . ففي الفترة الواقعة بين ٩٥٠ ، ١١٠٠ ، تحولت أوروبا من خطة الدفاع إلى خطة الهجوم ، وقامت قواعد الاقتصاد التي استند إليها القرن الثاني عشر . وحدث في نفس الوقت فورة في النشاط الاسكنديناوى ، أدى إلى اتساع مملكة دانمرقة في النصف الأول من القرن الحادى عشر . وشملت هذه المملكة الدانمرقية الجديدة ، إنجلترا ودانمرقة والنرويج ، فوطدت الاستقرار في المنطقة حول بحر الشمال ، وتحسنت بذلك أحوال التجارة . وفي أثناء القرن الحادى عشر أيضا ، استهل ملوك أسيرة كاييه الطويل الشاق من أجل السيطرة والسيادة . ولم ينتعش جنوب فرنسا إلا بعد جلاء المسلمين عن قاعدة فراننيه ، فأصبحت ممرات الألب الغربية مفتوحة أمام التجار ، والواضح أن التقدم كان أول الأمر بطيئاً .

وفي الشرق استأنف البيزنطيون نشاطهم فاستولوا على كريت وقبرس من أيدي المسلمين ، واستمرت انتصارات البيزنطيين حتى النصف الثاني من القرن الحادى عشر حينما تغير الوضع فجأة . ومن مظاهر الانتعاش والتوسع أيضاً استيلاء النرمان على إنجلترا وصقلية في القرن الحادى عشر ، وإدخال نظمهم في هذه البلاد . وهذا الانتعاش وجد له آخر الأمر متنفساً في الحروب الصليبية ، فتعتبر الحرب الصليبية الأولى ، ذروة هذه الحركة الانتعاشية التوسعية .

٢ — تجارة المسلمين :

حافظ المسلمون على نشاطهم التجارى ، برغم الهجمات التي تعرضت

لها أطراف إمبراطوريتهم الشاسعة . ففي اسبانيا ، نستخلص من وصف متولى ديوان المكوس للتجارة أواخر القرن العاشر ، كيف أن الواردات تجاوز تقديرها ١٠٠ ألف قطعة ذهبية . وقدم لزيارة الخليفة في اسبانيا سفارات عديدة من التجار من جهات نائية . على أن هذا الجانب من العالم الإسلامى لم يكن أكثر الأرجاء رخاء . فظل شمال أفريقية يمارس نشاطه التجارى ، مع تجار من الشرق والغرب ، وتتعد الصفقات في مدن برقة والقيروان وسجلماسة . ونشطت السفن فأخذت تتراد البحر المتوسط في حرية ، من شمال أفريقية إلى صقلية والقسطنطينية ، وتردد إلى طرابلس التجار من أسبانيا وصقلية والمدن المسيحية بإيطاليا ، وعبرت القوافل الصحراء الكبرى ، سعيا وراء الذهب والرقيق ، فعادت بمتاجر تفوق في غرابتها حد للتصور والخيال .

وشارك في هذا الرخاء مصر وسائر ممتلكات الخلافة الفاطمية ، واستمر استيراد الرقيق والذهب من النوبة . يضاف إلى ذلك أن موانئ البحر الأحمر ازدادت اتصالا بأثيوبيا والساحل الشرقى لأفريقية . ومن الطبيعى أن تجلب التجارة الرخاء إلى الأجزاء الجنوبية من بلاد العرب . وأمتلك المصريون أساطيل تجارية مارست التجارة في وسط البحر المتوسط وشرقيه . وأسهم في هذا الرخاء أيضا مملكة صقلية الإسلامية ، فبالرمو بما توافر لمينائها من الوسائل ، كانت على اتصال مستمر بشمال أفريقية ، وحفلت بالصناع والتجار والصيارف . ولما استولى النرمان على الجزيرة (صقلية) في القرن الحادى عشر ، لم تنقصم الروابط التجارية أو ينهار هذا الرخاء ، فبقيت صقلية محافظة على ثروتها ورخائها حتى الشطر الأخير من القرن الثالث عشر .

٣ - الإمبراطورية البيزنطية والتجارة :

ترتب على انتصارات بيزنطة في الشطر الثاني من القرن العاشر ، أن ازدادت أهمية القسطنطينية التجارية ، فأضحت مركزاً وسوقاً للمتاجر الواردة من مصر والشام والشرق الأقصى . وبمقتضى المعاهدة المعقودة بين بيزنطة وأمير حلب ، جاز للموظفين اليونانيين أن يقيموا بحلب لحماية ما تقرر من العشر على ما يرد إلى المدينة من الذهب والفضة والديباج الرومي والحرير الخام وسائر السلع القيمة . وفرض المسلمون بحلب العشر على الواردات من الكتان والموئن والملابس . ولم تلبث حلب أن أصبحت أهم مركز للتجارة بين المسلمين والبيزنطيين^(١) .

وعلى الرغم من أن بيزنطة بلغت في منتصف القرن الحادى عشر من الرخاء ، ما لم تبلغه منذ القرن السادس ، فقد أعاق تقدمها ونموها ما فرضته الحكومة من القيود الشديدة واللوائح الصارمة على النشاط التجارى للأفراد . ففي كثير من الجهات اعتمد البيزنطيون على عناصر غير يونانية في ممارسة التجارة ، فتجارهم مع الغرب كانت إلى حد كبير في أيدي التجار الإيطاليين ، على الرغم من مخالفتهم لأوامر الإمبراطور التى تقضى بمنع توريد الخشب والحديد والأسلحة لحساب المسلمين . يضاف إلى ذلك أن المسلمين أنفسهم حملوا متاجرهم إلى القسطنطينية ، وعادوا إلى بلادهم بمنتجات بيزنطة . والواضح أن الأسطول البيزنطى وقتذاك كان ضعيفاً ، فأنكشت تجارة بيزنطة في القرن الحادى عشر ، برغم مكانة القسطنطينية التجارية . وأصاب تجارة بيزنطة مع دولة كييف التداعى ، بسبب انهيار هذه الدولة ، فعزل مكانها في تجارة الرقيق دول وسط أوروبا .

(٢) انظر نص هذه المعاهدة في :

السيد الباز الميرنى : الدولة البيزنطية الجزء الأول .

٤ - نمو التجارة الإيطالية :

ازداد نشاط تجارة البندقية وأمالني وباري وجائنتا وسالرنو ونابولي في هذه الفترة . وحافظت هذه المدن على مكانتها باعتبارها من توابع بيزنطة ، وحرصت على أن تزيد من الحقوق والامتيازات التي حصلت عليها . على أن زعامة هذه المدن انعقدت للبندقية في القرن العاشر . وازداد نشاط البنادقة في عهد دوجات أسرة Orseoli أواخر القرن العاشر ، ففي سنة ٩٩١ حصلوا من الإمبراطور على مرسوم ، بتخفيض الرسوم المقررة على سفن البنادقة ، إذا أن هذا المرسوم جعل الرسوم على الصادرات أعلى قيمة من الرسوم على الواردات . عل أن البنادقة التزموا على ألا ينقلوا على سفنهم « الأمالفيين ، واليهود ، واللومبارديين ، وسكان باري وغيرهم » . وتولى جباية الرسوم كبار موظفي الحكومة البيزنطية . لا الكتاب ، وتقرر ألا يتجاوز تأجيل رحيل سفن البندقية ثلاثة أيام إلا لأسباب قهرية . ومقابل ذلك وعد البنادقة بأن يجعلوا أسطولهم تحت تصرف الحكومة البيزنطية لنقل العساكر إلى إيطاليا .

كان الأمالفيون أكبر منافس للبنادقة في تجارة بيزنطة بما حصلوا عليه من مركز ممتاز ، ومع ذلك فإن البنادقة تفوقوا على الأمالفيين بما كان لهم من سيطرة على تجارة وادي البو ، والطرق التجارية المؤدية إلى الشمال والمدن الساحلية المجاورة ، فضلا عن ساحل دالماشيا ، بل إن الأباطرة الألمان لم يستطيعوا أن يخضعوا البنادقة لإرادتهم . ومارس التجارة مع البيزنطيين مدن إيطالية أخرى ، مثل أمالني ومدن كامبانيا وجنوب إيطاليا ، فضلا عن بيزا وجنوة ، بعد أن ارتفع شأنهما نتيجة انسحاب المسلمين من ممرات الألب الليجورية .

ولعل ما حدث في غرب أوروبا من حركة تجديد الحماس الديني ،
النابعة من الحركة الكلوونية في القرن العاشر ، كان لها أثرها فيما نشب من
القتال بين القوى البحرية المسيحية (بيزا وجنوة) ضد المسلمين .
فما أحرزه البيازنة والجنويون من انتصارات أغراهم بمهاجمة ساحل شمال
أفريقية ونهب مدينة بونه سنة ١٠٣٤ ، وتحولت القرصنة إلى تجارة
ناشطة على ساحل البحر المتوسط من إيطاليا إلى أسبانيا وفرنسا . يضاف
إلى ذلك النشاط التجاري في داخل إيطاليا ، وكان مركزه باقيا ، التي قدم
إليها التجار من البندقية وسالرنو وجائيتا وأمانى .

٥ - التجارة في شمال أوروبا ووسطها :

ترتب على انهيار مملكة كييف ، أن ازدادت أهمية وسط أوروبا ،
باعتباره مصدراً لتجارة الرقيق والفراء والمعادن . وكانت براهة (براج
الحالية) من أكبر مراكز تجارة الرقيق ، الذين كان يجرى شحنهم من إيطاليا .
وظهر الانتعاش التجاري فيما قام من علاقات تجارية بين الفلاندر وفرنسا
وانجلترا في تجارة الأقمشة والأنبذة . يضاف إلى ذلك ما حدث من الاتصال
بين تجارة البحر المتوسط وتجارة بحر الشمال ، وكان للتجار الإنجليز
السكسون أهمية في هذه الصلات . وأهم السلع التي كانت تحصل عليها
إيطاليا من الشمال هي : الخيول ، والأرقاء من النوعين ، والمنسوجات
الصوفية ، والكتان ، والقنب ، والقصدير والسيوف .

٦ - التجارة أواخر القرن الحادي عشر :

تغير الوضع السياسي من الناحية المادية أواخر القرن الحادي عشر ،
فهجمات السلاجقة أوشكت أن تعجل بالانهيار البيزنطيين ، وفي نفس الوقت
استولى الترمان على صقلية وجنوب إيطاليا ، وتفككت نهائيا دولة كييف ،

وتعرض المسلمون في هذه الفترة للاضطراب . وفي غرب أوروبا كان لإعادة التنظيم السياسى فى ظل الإقطاع أهمية فى تهيئة الفرصة للاستقرار والاطمئنان . وازداد الإنتاج الزراعى باستخدام الطرق الحديثة ، وتكاثر عدد سكان أوروبا ، وأدى ضغط السكان إلى اشتداد الباعث على التوسع .

وما واجهه البيزنطيون فى هذا الوقت من المتاعب أفاد منه الإيطاليون ، ولا سيما البنادقة . فلقاء ما بذله البنادقة للبيزنطيين من مساعدة ضد النورمان فى البلقان ، حصلوا على الإعفاء من الرسوم الجمركية فى سائر موانئ الإمبراطورية البيزنطية فى بحر إيجه والبحر المتوسط ، وصار لهم حق خاص فى القسطنطينية ، وترتب على المرسوم الذى أصدره الإمبراطور ١٠٨١ ، أن صار للبندقية السيطرة على السوق التجارية بالقسطنطينية .

ازداد أيضاً نشاط تجارة إيطاليا مع المسلمين ، وصار لجنوه وبيزا أهمية تجارية فى غرب البحر المتوسط ، فاشتد بذلك منافستهما للبندقية ، ولم يلبث نشاطهما أن امتد إلى شرق البحر المتوسط ، حيث التجارة مع المسلمين والبيزنطيين ، وبذلك ازداد التنافس بينهما وبين البنادقة . ومن المدن التجارية الناشطة أيضاً فى غرب البحر المتوسط مرسيليا وبرشلونة . ونفذ الإيطاليون بتجارهم إلى جوف أوروبا وفرنسا ، وتكدس بإيطاليا من رءوس الأموال ، ما أفاد فى تمويل العمليات التجارية طوال هذه الفترة .

على أن الوضع كان مختلفاً فى تجارة بحر الشمال وبحر البلطيق فى تلك الفترة ، نتيجة لزوال الاستقرار السياسى ، فتعطلت التجارة بسبب القرصنة ، وترتب على الافتتاح النورمانى لإنجلترا ، أن انقطعت الصلات التجارية التى كانت تربط إنجلترا بأسكنديناوة وأصبح النشاط التجارى قاصراً على الألمان والفلمنك والفريزيين ، بينما ازدادت الرابطة بين إنجلترا وفرنسا متانة وقوة .

وبفضل ما اشتهرت به فرنسا من الرخاء ، هرع إلى أسواقها التجار من سائر أنحاء أوروبا ، واشتد نشاط التجارة الداخلية في الأنهار الكبيرة أمثال السين واللوار والجارون ؛ وارتحل الحجاج من إقليم إلى آخر لزيارة المشاهد المشهورة ، واشتد ارتباط الفلاندر بوسط فرنسا وجنوبها ، بفضل ما قام من أسواق عديدة نمت وتطورت أثناء تلك الفترة ، وكانت أسواق شامبانيا في القرن الثاني عشر امتداد لها . وأكثر ما اشتهرت به تجارة فرنسا ، النبيذ ، الذي كان يشحن إلى نرمنديا وإنجلترا والفلاندر ، بينما حصلت فرنسا على الأقمشة الفلمنكية . وازداد الاتصال التجاري بين ألمانيا واسكنديناوة وشرق أوروبا ، ومن أهم المتاجر ، الفراء ، والتوابل الواردة من الشرق الأقصى .

والواقع أن انتعاش أوروبا تلى وقتذاك من البواعث ما أدى إلى زيادة النشاط في الصناعة والتجارة أثناء القرن الثاني عشر . وأخذ غرب أوروبا ، يتحرك إلى المرحلة التي بلغ الازدهار فيها الذروة . فالحرب الصليبية الأولى تعتبر من الناحية الاقتصادية ، المنفذ لما حدث في تلك الفترة من نمو في تجارة البحر المتوسط ، وتعتبر مستهل مرحلة من أهم مراحل التجارة في العصور الوسطى .

الثورة التجارية (١١٠٠ - ١٣٤٨)

١ - نهضة القرن الثاني عشر :

الواقع أن كل العوامل التي سبق الإشارة إليها تجمعت وأدت إلى رخاء لم يكن معروفاً منذ زمن الإمبراطورية الرومانية . فانقضت غارات المسلمين والنورثمن والمجريين ، وما قام من ملكيات إقطاعية ناجحة كان مصدراً لقوة لم تكن معروفة من قبل . فالنظام الإقطاعي صار مصدر استقرار وسلام ، بعد الفوضى التي سادت في أعقاب الإمبراطورية الكارولنجية .

ازداد عدد سكان أوروبا بشكل ملحوظ ، وهذه الزيادة أمدت أوروبا بقوة بشرية كان لها أهميتها في التوسع . يضاف إلى ذلك ما حدث من ازدياد الإنتاج الزراعى ، نتيجة لاستخدام أدوات زراعية جديدة ، مثل المحراث الثقيل الذى يسير على عجلات ، واستعمال الحبل فى الزراعة ، واتخاذ نظام الدورة الثلاثية فى الزراعة ، وإزالة الغابات ، وتخفيف المستنقعات ، وبناء السدود (فى هولندا) ، وامتداد أطراف أوروبا فى سائر الاتجاهات . ولم تكن الحرب الصليبية سوى مظهر من مظاهر حركة التوسع ، كالتى دعت الألمان إلى الزحف شرقاً ، وجعلت المسيحيين يحاربون فى أسبانيا ويحاولون انتزاعها من يد المسلمين . أما الحماس الدينى فزاد من رغبة الأوربيين للحصول على أراضى جديدة . فالفلاحون فى الفلاندر وفريزيا ، حينما اشتد نقص الأراضى ، ارتحل كثير منهم إلى شرق أوروبا لإنشاء مدن جديدة واستصلاح أراضى جديدة ، ومضى الألمان فى تحويل الصقالبة إلى المسيحية ، هذه التغيرات اكتملت فى مستهل القرن الثانى عشر .

ولم يكن نمو التجارة فى أثناء القرنين العاشر والحادى عشر إلا انعكاساً لهذا الرخاء الذى أدى إلى ازدياد عدد السكان . هذا ينطبق بصفة خاصة على التجارة المحلية ، إذ تداعى ما اشتهرت به الضياع الكبرى من الاستقلال الاقتصادى والاكتفاء الذاتى بعد أن اكتمل النظام الإقطاعى فى غرب أوروبا . وتجمع فى المدن الصغيرة الصناع من تلك الضياع ، وأخذوا يشتركون ما يلزم من المواد الخام والمواد الغذائية ، فأضحى سكان المدن يولفون سوقاً ثانية لما يفيض من المحصولات الزراعية ، ويعرضون العمل اللازم للإنتاج الصناعى المتزايد . فالسلع المصنوعة فى المدن الصغيرة فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، هيأت نوعاً من تقسيم العمل بين المناطق الصناعية فى أوروبا ، فأخذت وقتذاك بأسباب التخصص ، وأدى هذا بدوره إلى ازدياد المنافسة والمهارة والكفاية . ففى شمال أوروبا ، انتقل عدد كبير من الفلاحين إلى

المدن ليفيدوا مما تبذله من الحرية والرخاء . ورحبت المراكز البلدية (المدن) بالمهاجرين لا فحسب بسبب ما يهبونه من قوة إضافية للمدن من أجل الحرية والتخلص من السيطرة الإقطاعية ، بل لما يؤدونه أيضاً من عمل يزيد في الإنتاج .

وزاد أيضاً استخدام النقد ، فعلى الرغم من شيوع التعامل بالمقايضة ، فإن التعامل بالنقد لا زال معروفاً ، غير أن استخدام كميات كبيرة من النقود لم يكن ضرورياً في اقتصاد يكاد لا يتجاوز حد الكفاف ، وتوقفت فيه العلاقة بين القن والسيد على ما يؤديه عيناً من المحصول ، أو ما يقوم به من العمل . فاقتصاديات المحلية التي لم يكن للتخصص فيها نصيب ، لم تكن في حاجة ملحة إلى استخدام النقود . فبانهايار هذه الاقتصاديات المحلية ، وتزايد التخصص ، تهيأت الفرصة لاستخدام النقود . على أن ازدياد النشاط التجاري ، وانتشار استخدام النقود ، أدى إلى ارتفاع الأسعار ولا سيما بعد أن انخفضت قيمة النقد .

٢ — إيطاليا أثناء الثورة التجارية :

على أن الحافز الأساسي للنشاط التجاري ، إنما جاء من تزايد عدد السكان في كل طبقات المجتمع . فالمعروف أنه لم يكن بداخل إيطاليا ظهير من الأراضي ، يصح استغلاله في الزراعة ، ولم يكن بأطرافها منطقة بحوذة الأعداء والخصوم فيصبح قهرهم واسترداد ما بأيديهم من الأراضي ، فينزل بها الفائض من السكان . يضاف إلى ذلك ما حدث من تقلص أراضي صغار النبلاء ، بعد انقسامها بين كثير من الأبناء ، فترتب على كل هذه الأحوال أن انحاز صغار النبلاء إلى البرجوازية في المدن ، واحترفوا التجارة ، واتخذوها وسيلة لكسب عيشهم . واستطاع هؤلاء النبلاء بالاشتراك مع سائر أهل المدن ، أن يظفروا للمدن الإيطالية بالحرية

السياسية والاقتصادية . ومع ذلك لم يكن النبلاء هم الذين خلقوا أكبر عدد من التجار إنما العكس هو الصحيح ، لأن البورجوازية سيطرت على المدن الصغيرة ، وحكمتها وفقاً لأملته مصالحها الاقتصادية ، ولم يعد لصغار النبلاء إلا مكانة ثانوية ، فخضعوا لسيطرة وإشراف موظفي المدن .

اجتذبت التجارة عدداً كبيراً من سكان المدن الصغيرة ، وتغيرت صفة المجتمع بأكمله . على أن السبب لا يرجع إلى كثرة عدد التجار ، إنما يرجع إلى قوة هذه الفئة من التجار ، وقدرتها على معاملة الفئات الأخرى ، فأضحى المال لا النسب هو أساس التفرقة الاجتماعية . فالأسرات الثرية ، وكلها عادة تنتمي إلى أصل وضيع ، سيطرت على مدن إيطاليا ، وصارت ترتبط معا في كل مدينة ، بروابط سياسية ومالية ، واشتدت المنافسة بين هذه الأسرات ، مع جماعات أخرى من أسرات تنتمي أيضا إلى أصل فقير وارتبطت أيضا سويًا بنفس الروابط . وفي هذه المجتمعات التي تعتبر فيها التجارة المهنة الأساسية ، لم يكن ثمة مجال لنشاط حضارى ولم يكن للنقابات دور هام إلا في عصر متأخر ، ولم يكن ذلك إلا في بعض المدن التي ارتبط فيها الإنتاج الصناعي بالتجارة .

في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، ظهر بإيطاليا بعض الصناعات ، لا سيما المنسوجات وصناعة المعادن ، وترتب على ذلك أن ارتبط النشاط الصناعي بتجارة الصادر أو بالتجارة المحلية ، وبلاستهلاك . ويصبح لأرباب هذه المصانع ورؤساء نقابات هذه الصناعات ، أن يضارعوا في المكانة البيوت التجارية الكبيرة ، على أن الفوائد التي يجنيها أرباب الصناعات لم تمتد إلى سائر أعضاء النقابة أو العمال ، فنجاح الصانع الكبير يتوقف على أهمية ما ينتجه للتجارة .

٣ - العلاقة بين المدين والقرى (إيطاليا) :

تعتبر الحياة في المدينة بإيطاليا من الامتيازات في القرن الثاني عشر ، ولم يكن كل الناس ينالون هذا الامتياز . فالبورجوازية بإيطاليا لم يكونوا في حاجة إلى الفلاحين المهاجرين من الريف ، ليستعينوا بهم في درء كل خطر خارجي ، إذ استطاعوا أن ينالوا حريتهم وأن ينتزعوها من سيطرة النبلاء المحليين ، ومن الأساقفة ، بل من إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة ، فحطم سكان المدن ، القلاع ، وأرغموا النبلاء على أن ينتقلوا إلى المدن حتى يسهل ضبطهم . حرروا الأرقاء في جهات الريف المجاورة ، غير أنهم لم يرحبوا بقدوم الفلاحين إلى المدن مثلاً حدث في جهات أخرى بأوربا ، بل لأنهم أقاموا العقبات في طريق هجرات هذه الجموع ، فلم تبذل البندقية مثلاً حق المواطنة إلا لمن يقيم بها ٢٥ سنة ؛ أما في سائر المدن ، فإن الإقامة زادت على سنة ، كما كان سائدا في سائر أوربا . وتحول الريف إلى أن يكون من توابع المدينة ، يمدّها بالموثن والمواد الخام ، ويصح أن يقبل أغنياء المدينة على استغلاله ، فشجعوا الفلاحين على الاستزادة من الإنتاج ، وتيسر لهؤلاء الفلاحين أن يحصلوا على كل لوازم الحياة من المدينة ، وبذا خضعت هذه البقعة من الريف لسلطان المدينة .

على أن التنافس نشب بين المدن على الصدارة والزعامة ، فما وقع من منازعات بين الأسرات في داخل المدن ، انعكست في منازعات أكبر اتساعا ، بين بعض المدن ، من أجل السيطرة على بقاع الريف والمدن الصغيرة الواقعة بينها . فالمدن أمثال جنوة والبندقية وميلان وفلورنسة لم تلبث أن ظفرت بالصدارة ، على طائفة من المدن تقل عنها مكانة ، أمثال بيزا ومسينا وباثيا وفرارا ولوكا ، فأضحت مجموعات المدن الصغيرة تعتمد على المدن الكبيرة ، وتتلقى التوجيه منها ، على الرغم من محافظة كل منها على

صفته المدنية وانصرافها إلى ممارسة التجارة . والواضح أن حجم المدينة إنما نجم عن نجاح المدينة في توطيد سيطرتها ، وازدياد النشاط التجارى بها .

٤ - تجارة إيطاليا الخارجية :

وما كان من روابط تجارية بين إيطاليا والشرق الأدنى والقسطنطينية ومصر ، أعدها للدور التى لابد أن تقوم به فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر .

تركزت تجارة إيطاليا أثناء الثورة التجارية فى شمال إيطاليا ووسطها . غامدن بهذه الأقاليم كدست رأس المال من أجل المشروعات التجارية الجديدة ، بما شنته من حروب على المسلمين أثناء القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، فتوافر المال والدخل لخنوة والبندقية من أعمال القرصنة ، واستثمرتا هذه الأموال فى التجارة ، ودخل البيازنة والجنويون فى التجارة الخارجية فى الوقت المناسب . إذ ترتب على استيلاء الصليبيين على الأراضى المقدسة أن تدفقت على أوروبا السلع التجارية ، وتشطت الحركة بين إيطاليا والشرق الأدنى . ولإذ تراجعت البندقية عن مناطق نشاطها أثناء القرن الثانى عشر ، حل مكانها جنوة بكل ما لديها من قوة بحرية . وفى سنة ١١٠١ أسهم الجنويون بسفنهم فى الاستيلاء على قيسارية ، شمال يافا ، وحازوا مقابل ذلك قدراً كبيراً من الغنيمة . وفى ١١٠٤ حصلوا على ثلث المدينة وحق الإعفاء من الرسوم والعوائد ، واهتمت جنوة منذئذ بالتجارة الشرقية وأخذت تنافس البندقية .

والمعروف أنه حدث فى القرن الحادى عشر ذاته أن نزلت فى أجزاء متفرقة على شواطئ البحر المتوسط جاليات من التجار الإيطاليين ، فلما تزايدت هذه المستعمرات فى القرن الثالث عشر صار للإيطاليين شبكة قوية من المراكز التجارية . والواقع أن البندقية وجنوة وبززا ، هى التى

قامت بالدور القيادى فى إنشاء هذه المستعمرات التجارية ، وهذه المحلات (المستعمرات) الصغيرة التى احتلت مساحة صغيرة بداخل المدن فى الشرق ، لم تلبث أن ازداد حجمها ، وعظمت أهميتها . فنذ قيام مملكة بيت المقدس الصليبية ، شملت هذه المحلات أجزاء كثيرة من المدن مثلاً حدث عند نزول الجنوئين ، بقرسارية . وفى الإمبراطوية البيزنطية بلغ من اتساع أحياء الإيطاليين ، أنه صارت تحوى آلاف النزلاء . وما هو جدير بالذكر أن نحو ١٠ آلاف من البنادقة أقاموا بالقسطنطينية فى نهاية القرن الثانى عشر ، على أن هذه المستعمرات لم تكن من الضخامة ما يجعل للإيطاليين السيطرة السياسية . والأهمية السياسية لهذه المستعمرات ترجع إلى ما حصلت عليه من امتيازات ضخمة .

والواقع أنه لم يكن ثمة من المنافسين من كان له من المهارة والبراعة ما كان لتجار القومونات الإيطالية الحرة . إذ أن أكبر الأساطيل وأقواها كانت بلا منازع ، إيطالية بل إن تجارة أوربا ، بما بلغت من الاتساع والامتداد ، ازداد اعتمادها على الإيطاليين . وصار للإيطاليين جانب كبير من التجارة فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا . ونظراً للاهتمام بالإنتاج الكبير ، حرصوا على أن يقلدوا فى مواطنهم الأصلية المنتجات الأجنبية ، بينما مضوا فى أن يصدروا إلى المستعمرات ، المنتجات الأوربية ، وأدى هذا الإجراء فى بعض الأحوال إلى تدمير الصناعات المحلية .

٥ — الحروب الصليبية والتجارة :

لا زالت أوربا ، حتى نهاية القرن الثانى عشر ، تزيد فى الاستيراد على التصدير . وبازدياد الثروة ، تدعّم الاقتصاد النقدى ، وتزايد معرفة الطبقات العليا من المجتمع الأوروبى ، بالسلع الكمالية الواردة من الشرق ، فكثرت الأسواق التى تبيع الفراء والحرير والتوابل وغيرها . وأكثر الإيطاليون

من الواردات حتى تكفى السوق . غير أن مصدر هذه السلع كان بعيدا عن متناول أيديهم ، فالطرق إلى البحر الأسود ، كانت بأيدي البيزنطيين ، وبينما سيطر المسلمون على الطرق في البحر الأحمر ، والطرق بداخل آسيا ، وما حصل عليه البنادقة من كميات الذهب من المسلمين ، مقابل السلع التي اشتروها ، لم يعرفوا مصدرها الأساسى . فكل ما حازوه من الذهب كان كافيا لسد العجز التجارى عندهم .

وكلما اشتد طلب السوق الأوربية على السلع الأجنبية ، وكلما استمر ارتفاع الأسعار ، توافر عند الإيطاليين من الأرباح ما يكتفى لتحقيق رغبتهم . ولما تزايد عدد القادمين من الأوربيين إلى القسطنطينية والإسكندرية ، لشراء السلع التجارية ، فى النصف الثانى من القرن الحادى عشر ، لجأ البيزنطيون والمسلمون إلى رفع الأسعار . وفى الوقت ذاته أدت المنافسة فى السوق الأوربية بين التجار القادمين من سائر الجهات ، إلى هبوط الأسعار فى أوروبا ، ومع ذلك لم تستقر الأسعار ، ولم يتحقق للإيطاليين ما يأملونه من أرباح .

ومن الطبيعى أن يتأثر الإيطاليون بسقوط بيت المقدس فى يد صلاح الدين ، وتضييق المسلمين على ما تبقى من أمارك الصليبيين ، التى أضحت تعتمد على الأساطيل الإيطالية فى حمايتها وتموينها . وكما يحافظ الإيطاليون على وضعهم العسكرى ، تحتم عليهم أن يقبلوا ما فرضه البابا من الخطر على التجارة مع المسلمين ، فامتنعوا عن جلب الأسلحة وأدوات الحرب إلى مصر ، برغم ما يتعرضون له من خسارة فى التجارة والذهب ، ولم يلبث البنادقة أن حصلوا على إذن من البابا بالتجارة مع المسلمين لأنها المصدر الوحيد لدخلهم . وما لقيه البنادقة من سوء المعاملة فى بزنطة حملهم على أن يلجأوا إلى الأمراء الإقطاعيين ، فنهضوا بتأييد البابا لقتال بزنطة فى الحملة الصليبية الرابعة .

وترتب على ذلك أن الحملة الصليبية الرابعة حققت لنبلأ أوروبا ما كانوا يسعون إليه من الحصول على ضياع جديدة ، وهيات للبناقة السيطرة على تجارة البحر الأسود ، وامتلاك معظم جزائر بحر الأرخبيل ، وتيسر بحاليات البناقة أن تردد على كل الموانئ الساحلية . وظل البناقة منذ سنة ١٢٠٤ حتى سنة ١٢٦١ يسيطرون على هذا الإقليم ، بينما تعرض التجار البيزنطيون للخراب . ولم يفقد البناقة هذه السيادة إلا بعد أن انحاز الجنويون إلى الإمبراطور البيزنطي لاستيراد القسطنطينية ، فحصل البناقة والجنويون على امتيازات متساوية من بزنطة ، بينما لم يحصل تجار سائر المدن إلا على امتيازات ضئيلة الأهمية .

وما بذله البناقة من المحاولات لتحقيق مثل هذا النجاح في مصر لم تلق إلا الفشل الذريع . فحملة جان دي برين على مصر سنة ١٢١٨ ، والتي يغلب عليها الصفة الإيطالية ، لم تحقق إلا نجاحا طارئا ، وماتلى ذلك من الحملات على مصر ، حتى حملة القديس لويس ١٢٥٠ ، انتهت بالفشل وأسر لويس التاسع . وصار واضحا أن مصر كانت من القوة ما يعجز العدو عن قهرها ، وأن مملكة بيت المقدس وشبكة الزوال ، فأخذ التجار الأوروبيون يتحولون إلى جهات أخرى . ولما زالت البقية الباقية من الصليبيين سنة ١٢٩١ تجدد الخطر البابوي على التجارة مع مصر

٦ — نتائج الغزو المغولي :

ولعل افتتاح الطرق عبر آسيا ، يعتبر أشد جوانب النشاط التجاري الإيطالي إثارة . فالمعروف أن المغول أقاموا إمبراطورية شاسعة امتدت من المحيط الهادى إلى بولندة ، ثم تفككت إلى أربع ممالك كبيرة بعد وفاة جنكيزخان أوائل القرن الثالث عشر . ففي جنوب روسيا وفارس ، أظهر حكام المغول صداقتهم للتجار الإيطاليين ، ونشأت علاقات تجارية بين المغول الغربيين والبناقة الجنويين في الشرق الأدنى ، وكان من الطبيعي أن

تمتد هذه التجارة صوب الشرق بفضل سيادة الأمن والسلام . ففي السنوات الواقعة من ١٢٦٠ ، ١٢٦٩ زار بكين ، آل بولو الكبار . وفي ١٢٧٥ استقبل قبلاى خان ماركو بولو ، وبذا بلغ التجار الإيطاليون أقصى طرف في العالم القديم ووصلوا إلى الهند والصين . وسلك الرهبان الفرنسيون سكان الطريق البرى ووصلوا إلى جنوب الصين .

٧ — شمال أفريقية والمحيط الأطلنطى :

وعلى الرغم من التنافس التجارى بين البندقية وجنوة من أجل الوصول إلى الذهب بالسنگال والتجارة فى البلاد الأسبانية التى تطل على البحر المتوسط ، فإنه لم يتحقق لهما إلا ربح ضئيل ، ومع ذلك فإن أشبيلية التى تم الاستيلاء عليها من يد المسلمين ١٢٤٨ صارت موضعا لالتقاء التجار من الإيطاليين والبرتغاليين والإنجليز والفرنسيين ، فحصلوا على ما اشتهرت به من الصوف والمصنوعات الجلدية والشب (المستخدم فى صباغة المنسوجات) ، والزئبق ، وجلبوا إليها السلع الكمالية من الشرق . ولم يتم الاتصال البحرى التجارى بين بحر الشمال والبحر المتوسط ، عن طريق المحيط الأطلنطى إلا فى القرن الرابع عشر بعد أن تداعت أسواق شمبانيا ، التى تردد إليها التجار برا من الشمال والجنوب .

٨ — التوسع التجارى الإيطالى وراء الألب (أسواق شمبانيا) :

ما حدث من تطور جديد للتجارة فى غرب أوروبا ، فى أعقاب نهضة القرن الحادى عشر وأوائل القرن الثانى عشر ، هو تحقيق الاتصال بين إيطاليا والفلاندر ، ولم يكن هذا الأمر سهلا . فالأساطيل الإسلامية ، التى تسيطر على مياه بوغاز جبل طارق ، وعواصف خليج بسكاي والقنال الإنجليزى ، جعلت الطريق البحرى شديد الخطورة على تجار القرن الثانى عشر ،

بينما اجتازت الطرق البرية أراضى عدد كبير من سادة الإقطاع ، الذين دأبوا على جباية المكوس ، هذا إذا لم ينهبوا التجار المرتحلين . ومع ذلك فالأمير الإقطاعى هو الذى أتم هذا الاتصال . فن الناحية الجغرافية ، كان الطريق الذى يجتاز وادى الرون والساون إلى شرق فرنسا ، يعتبر أيسر الطرق البرية التى تصل بين البحر المتوسط وشمال فرنسا ؛ وأكثرها ارتباطا بالطبيعة . وهذا الإقليم الذى يجتازه الطريق كان أيضا وثيق الصلة بالشمال ، فالموزل يودى إلى الراين ، وفروع السين تصل إلى باريس وروان ، ومنها إلى إنجلترا ، ويودى اللوار إلى غرب فرنسا . فن الناحية الجغرافية يتبين لنا أن الإقليم الذى نسميه شامبانيا ، يحتل موقعا مثاليا باعتباره موضعا يلتقى فيه تجار الشمال مع تجار الجنوب . وفى القرن الثانى عشر خضع هذا الإقليم لسيطرة أقوى البيوت الإقطاعية الفرنسية ، كونتات شامبانيا ، بلوا ، وشارتر ، الذين أدركوا مزايا موقع بلادهم ، وما قد يجنون منها من أرباح .

وفى عدد من المدن الكبيرة بضياح كونت شامبانيا ، قامت الأسواق ، فمنها اثنان فى بروفينس ، واثنان فى تروى ، وسوق فى لاجنى ، وآخر فى بار سير أوب Bar-sur-Aube . وكل سوق من هذه الأسواق الستة الكبيرة تنعقد لمدة ستة أسابيع ، ولا يتداخل موعد الواحد منها مع الآخر ، ولذا كاد النشاط التجارى أن يكون مستمرا طول العام ، بكل ما توفره العصور الوسطى من الحرية فى السوق . ورأى الكونتات أن كل ما احتاجوا إليه حصلوا عليه من هذه الأسواق ، فتوافرها حوائث جري تأجيرها للتجار ، وصيارف يمارسون التجارة فى العملات الأجنبية ، وشرطة لحفظ الأمن ، وقضاة للفصل فى المنازعات ، وكل هذا كان مصدر ربح للكونت . يضاف إلى ذلك أن الكونت تقاضى رسوماً على كل ما يرد إلى السوق من السلع . وازداد الاهتمام بتنظيم السوق فيجربى به فى اليوم الواحد المتاجرة

في نوع من السلع التجارية ، كأن يختص يوم ببيع الفراء ، ويوم بتجارة الجلود ، ويوم للمنسوجات . وتجرى العمليات التجارية بالنقد الرسمي للسوق ، وهو عملة تروى وبروفينس ، ثم تم آخر النهار تسوية الحسابات بواسطة الصيارف .

ولا يقل أهمية عن الترتيبات المحلية ، ما قام به الكونتات من حماية التجار الذين يقصدون أسواقهم ، فلا يجوز القبض على أحد التجار في السوق ، أو في أى مكان بأراضى الكونت ، أثناء ذهابه إلى السوق أو قدومه منها ؛ بسبب ما عليه من الديون . يضاف إلى ذلك أن الكونت استطاع ، بفضل أتباعه ، أن يبسط حمايته على الطرق المؤدية إلى السوق . ولم يكبد يلهى القرن الثانى عشر حتى أدرك التجار القادمون إلى أسواق شامبانيا ، أن معظم طرقهم تولى تأمينها الكونت أو أتباعه .

ولقيت أسواق شامبانيا نجاحاً باهراً ، إذ قدم إليها التجار الإيطاليون ، فحملوا إليها السلع النادرة الواردة من الشرق ، كما يشتروا بأثمانها الصوف والفراء والجلود وسائر منتجات شمال أوربا . وقدم إلى هذه الأسواق أيضاً تجار الشمال ، ليشتروا من متاجر الشرق ما يلزم لبلادهم .

على أن هذه الأسواق كانت أقرب إلى ما نسميه أسواق جملة ، إذ أن كبار السادة الإقطاعيين بفرنسا ، دأبوا على أن يرسلوا إلى هذه الأسواق مندوبين ، ليشتروا منها ما يحتاجون إليه من المؤن التى تكفى للاستهلاك مدة سنة ، كالتوابل والسكر والمنسوجات ، والفراء ، والأسلحة .

وظهرت أسواق محلية ، ترد إليها السلع من أسواق شامبانيا ، ولم يشتهر من هذه الأسواق بسلع معينة إلا عدد قليل ، منها سوق بوسطن الواقعة فى شرق إنجلترا ، التى أصبحت مركزاً كبيراً لتجارة الصوف الخام ، فوفد إليها التجار من الفلاندر ، واشترى ملوك إنجلترا جانباً كبيراً من مؤنهم من سوق بوسطن .

على أن أسواق شامبانيا أخذت تفقد أهميتها أواخر القرن الثالث عشر ، لأسباب عديدة منها أن شامبانيا انتقلت عن طريق الزواج إلى ملكية بيت كاييه ، وحاول فيليب الجميل أن يستخدم ما تحصل من الأسواق من موارد في النضال مع كونتات فلاندر ، واشتدت حاجته إلى المال برغم استيلائه على أملاك اليهود ومصادرة ممتلكات الداوية ، فلجأ إلى رفع الإيجارات ، وزيادة الضرائب بالأسواق ، فنزح التجار إلى جهات أخرى .

على أن توغل الإيطاليين عبر جبال الألب ، لم يقيم به نفس المدن البحرية التي استغلت البحر المتوسط والبحر الأسود . وتعتبر جنوة المدينة الوحيدة ، من بين تلك المدن ، التي كان لها دور هام عبر جبال الألب . إذ أن معظم التجار الإيطاليين الذين قدموا في القرن الثاني عشر ، إلى فرنسا والفلاندر وإنجلترا وألمانيا ، والمجر وبولندة كانوا أساسا من سكان المدن اللومباردية . ولم يستمر هذا النشاط إلا أثناء ازدهار أسواق شامبانيا ، فلما تداعت ، رجعوا إلى بلادهم .

وعلى الرغم من قلة عدد التجار الإيطاليين الذين ارتحلوا إلى هذه المراكز فإن أعمالهم التجارية كانت متنوعة وبالغة الضخامة . ومع أن أصول الرأسمالية الإيطالية ترجع بدايتها إلى ما حدث في القرن الحادى عشر من نهضة تجارية ، فالواقع أنه ليس في وسع التجارة وحدها أن تخلق رأس المال ، فلا بد أن نلتمس أصله فيما توافر من المال عند سكان المدن الذين يحوزون عقارا بالمدينة ، زمن نمو المدن في الفترة الممتدة من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر ، وفيما توافر عند الطبقة الحاكمة للكنيسة والدولة نتيجة سيطرتها على مصادر الثروة في الريف ، وإنفاق هذه الأموال بالمدن . فلا شك أن إيجارات الأراضي ، لاسيما في شمال أوروبا ، تعتبر سببا حقيقيا لزيادة رأس المال .

على أن الوضع في إيطاليا كان مختلفا ، إذ أن البندقية في أول الأمر ، حينما لم تتوطد سلطتها على ما يليها من أرض إيطاليا ، ولم تتحصل إلا على دخل ضئيل ، أخذت تجمع ثروتها من تجارة الملح مع بيزنطة والشرق . ولاشك أن الإكثار من الأموال في كثير من المدن الأخرى ، كان منذ زمن مبكر بأيدي طبقة تقابل طبقة كبار الملاك في شمال أوروبا . على أن الإيطاليين لم يكونوا تجاراً فحسب ، بل كانوا مرتزقة وأمراء بحر ، وصناع منسوجات وملاك مناجم أو ملزمين لاستغلالها ، على أنه غلب على الإيطاليين في الشمال احترام مهنة إقراض المال ، وتأدية الأعمال المالية للطبقات الراقية من المجتمع . والواقع أن هؤلاء الإيطاليين من المدن اللومباردية فاقوا اليهود^(١) وجماعة Cahorsins بجنوب فرنسا في هذين المجالين ، غير أنهم إلى جانب ذلك مارسوا كل أنواع التجارة ، فيما عدا النيد الذي احترق تجارته أهل تولوز (فرنسا) . وأفادت البابوية من مهارة الإيطاليين التجارية في تحصيل مالها من ضرائب نقدية وعينية في أنحاء كثيرة بأوروبا ، على أن توسع الإيطاليين اللومبارديين في عقد صفقات والحصول على امتيازات للنبلاء والملوك بما يبذلونه لهم من قروض ، أدى آخر الأمر إلى ضياع قروضهم وتبديد ثروتهم .

٩ — طرق التجار الممولين الإيطاليين :

الواضح أن تجارة العصور الوسطى ، في ذروتها لا تقاس بالتجارة في العصر الحديث ، ولا تقارن إلا بالتجارة في العصور السابقة . وما حدث

(١) احترق اليهود أول الأمر مهنة إقراض المال لما حرمت الكنيسة الربا ، ولما توافر

من الوسائل لتجنب قوانين الربا قام التجار المسيحيون ببذل القروض واستثمارها ، فتضاءلت أهمية اليهود — انظر :

من التقدم الصناعى (التكنولوجى) مثل استخدام السفن الكبيرة ، وإصلاح الطرق ، واختراع البوصلة والاسطرلاب ، لم يكن بالغ الأثر فى سرعة النقل وحجم التجارة . إذ لحق التجار الأذى بسبب ما أصاب النقد من القوضى ، وما نشب من العداوات والحروب الداخلية بين المدن الإيطالية ، وتأثر نمو الأسواق وحرية التبادل التجارى بازدياد ما تحصل من العوائد والرسوم وما وضع من لوائح تجارية ، واشتداد الحاجة إلى رؤوس الأموال .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات حاول التجار الإيطاليون أن يلتصقوا بالوسائل لجمع أموالهم ، وتجنب الأخطار ، فصاروا يرتحلون فى قوافل ، وواصلت الكميونات الإيطالية ، جنوة ، وفلورنسة والبندقية ، سلك النقود الذهبية . ومن الوسائل التى اتخذوها لبسط النشاط التجارى وتجميع الأموال ، الإجراء المعروف باسم Commenda الذى يجيز لصاحب المال أن يعهد به لأحد التجار المرتحلين لتوظيفه فى التجارة ، وهذه العقود لا تسرى إلا لمدة قصيرة ولسفرة واحدة ، وفى التجارة البحرية . على أن هذه العقود يضح أن تستخدم أيضاً فى التجارة البرية ، إذ أن التجار الممولين الإيطاليين الذين اجتازوا جبال الألب ، استخدموا ما يعرف باسم Campagnia ، وهى هيئة تضم عدداً من الرجال يسهمون فى رأس المال وممارسة التجارة ، ويتبادلون السفر أو البقاء فى مواطنهم لمباشرة التجارة . وهذه العقود تجرى عادة لسنوات عديدة . والواضح أن كل الأطراف المشتركة فى العقد ، تعرضوا لمسئوليات غير محدودة ، وكلما ازداد حجم هذه الشركة ، تعرضت لأخطار كثيرة ، ولذا فإن أعضاء الشركة ارتبطوا عادة برابطة القرابة والدم .

ولتجنب المسئولية الجماعية ، اتخذت قروض الكميونات الإيطالية شكل أسهم أو سندات ، يصح طرحها فى السوق . يضاف إلى ذلك أن توظيف

المال في الضياع (المزارع) التي تقع بالريف المجاور للمدينة ، كان مأمونا . ولولم تكن الأرباح الناتجة عن التجارة وفيرة ، لما تحول رأس المال إلى هذه الاتجاهات ، فاتخذ التاجر أو الممول من هذه الأرباح ستارا يحمي به ، حينما أسهم بمعظم رأس المال في عملية تجارية مثمرة وإن تعرضت للخطر .

شهد القرنان الثاني عشر والثالث عشر تطورا لعدد من النظم الهامة المتعلقة بالتجارة ، فخطابات الاعتماد Letters of Credit ، توسع في استخدامها يوحنا ملك إنجلترا ، حين أرسل السفراء إلى روما ، وتتضمن هذه الخطابات حث التجار على أن يقرضوا حاملها مبلغا معيناً من المال ، على أن يسدد من خزانة الملك . وجرى أيضاً استخدام ما يعرف بالحوالة bills of exchange ، وبمقتضاه يجرى الدفع في البلاد الأصلية ، ومارس هذه العملية أساسا الفرسان الرهبان الاسبتارية والداوية لحساب الأمراء والنبلاء ، غير أن التجار لم يلبثوا أن قاموا بها .

على أن التجار الألمان أصابوا في القرن الثالث عشر حظا من التجارة لم يسبقهم فيه إلا الإيطاليون . فكل أوروبا من أطراف الفلاندر إلى بلاد الصقلية ، طرقها التجار الألمان . ولم تلبث كولونيا (كلن) التي تتحكم في تجارة الراين ، أن صار لها السيادة ؛ وكلما انصرف الفلمنكيون إلى إنتاج الأقمشة الصوفية ، على حساب إغفال التجارة الأصلية ، أضحي تجار كلن الوسطاء بين شمال ألمانيا وجنوبها .

وفي أواخر القرن الثالث عشر أضحي ملوك ألمانيا من الضعف أنهم عجزوا عن السيطرة على الأمراء ، فتألف من الميسن الإمبراطورية « المشهورة بالمدن الحرة » اتحادات من أجل الحماية المتبادلة ، فتألف اتحاد الهانزا من مجموعة من المدن بشمال ألمانيا بزعامة لوبيك ، لحمل الأمراء على حماية التجار وإنشاء سفن حربية لمقاومة القرصنة ، ولإقامة مستودعات تجارية ؛ ومن أشهر هذه المحلات ، المحلة المعروفة بلندن باسم Steelyard

(دار القبان) . واتخذت العصبة تدابير مع سائر المدن الحرة في جميع أنحاء ألمانيا ، فصارت الطرق البرية تربط ألمانيا وإيطاليا ، فاستأثرت بمعظم تجارة إيطاليا والشمال .

والخلاصة أن التجارة الأوروبية أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر بلغت الذروة وفاقت في نشاطها ما كان معروفا زمن الإمبراطورية الرومانية ، فصار التجار يسرعون إلى الأسواق من سائر جهات العالم .

تداعى التجارة (١٣٤٨ - ١٥٠٠)

شهدت الفترة الواقعة بين ١٣٤٨ ، ١٥٠٠ من التداعى والتغيرات الكبيرة ، ما أسلم أوروبا إلى العصور الحديثة . ففي أثناء تلك الفترة من التداعى ، توقف نمو السكان وارتفاع الأسعار . ففي سنة ١٣٤٨ حمل الوباء الأسود إلى أوروبا ، الجنوبيون الذين عادوا من كفا على البحر الأسود ، التى حاصرها المغول . ومن العسير وصف هذه الكارثة العنيفة ، فيكفى للتدليل على خطورة هذا الوباء أن نحو ٦٥ ٪ من سكان بعض المدن لقوا حتفهم ؛ وانحطت مدن كانت عامرة . ولم يكن الوباء الأسود هو الوباء الوحيد الذى اندلع ، إذ حدث في القرن التالى أوبئة عديدة نجمت عن سوء أحوال المدن ، من الناحية الصحية . وبينما كانت أوروبا تعاني هذه المحنة ، نشب في الفترة ذاتها حرب المائة عام بين إنجلترا وفرنسا ، فأنزلت بفرنسا الخراب والدمار . وساءت الأحوال بسبب الحروب الأهلية التى نشبت ، بين قشتالة ، وجنوب إيطاليا ، وبين شمال إيطاليا وألمانيا .

وفي الشطر الثانى من القرن الرابع عشر توقفت التجارة مع الشرق الأقصى ، نظراً لاجتياز الطرق التجارية بلاد المغول ، الذين نشبت بينهم الحروب الداخلية ، فعرض لخطرها التجار الإيطاليون .

وما جاء إلى أوروبا من السلع الشرقية ، إنما جاء عن طريق البحر إلى

عدن ، ومصر إلى الإسكندرية ، فارتفعت أسعارها . يضاف إلى ذلك ما فرضه البابوات من الحظر على التجار المسيحيين بمنعهم من بيع الأخشاب والأسلحة للمسلمين ، وتحتم على البنادقة أن يحصلوا على تصاريح من البابا بأثمان باهظة ، كما يستطيعوا أن يحصلوا على المتاجر الشرقية بما يبيعونه للمسلمين من الأسلحة والأخشاب .

وفي هذه الفترة أخذ الترك يسيطون سلطانهم على أوروبا ، فلاحق التجار الإيطاليين ، نتيجة زحف الأتراك ، خسائر جسيمة ، فما أولاه الترك من الاهتمام بالتجارة ، جعلهم يحرصون على إبطال كل ما حصل عليه الإيطاليون من امتيازات تجارية في أملاكهم ، والمعروف أن الأتراك استولوا على أملاك الدولة البيزنطية التي كانت مسئولة عن بذل هذه الامتيازات . فاشتد اهتمام العثمانيين بما يحصلون عليه من موارد من الإيطاليين ، ففرضوا ضرائب جديدة على التجار ، وما اشتهرت به الثورة التجارية من التوسع أصابه الذبول والضمور ، وتضاءل حجم تجارة البلقان وآسيا الصغرى .

وفي داخل أوروبا ذاتها أدت الحروب وحاجات الملوك المالية إلى التلاعب في النقد ، وبهذه الوسيلة استطاع الملوك أن يحصلوا على ما يحتاجونه من أموال ، غير أنه ترتب على ذلك تدمير العمليات التجارية . فالتلاعب في النقد وخفض سعر العملة باستمرار ، أدى إلى الاضطراب الاقتصادي ، وإلى إفلاس كثير من التجار والممولين . يضاف إلى ذلك أن الملوك اقترضوا مبالغ ضخمة من المصارف الكبيرة ، فلما امتنعوا عن السداد ، انهارت المصارف ، وبتداعيا ساءت أحوال عدد كبير من الدائنين .

وتداعى عدد السكان نتيجة الحروب المستمرة ، وتوالى الأوبئة ، فتضاءلت الأسواق . إذ أن انخفاض عدد السكان أدى إلى هبوط أسعار المنتجات الزراعية وإيجارات الأراضي ، وتحتم على بعض المدن التي كانت

تستورد ما تحتاجه من المؤن من أقاليم بعيدة ، أن تكتفى بالاعتماد على ما يرد إليها من القرى المجاورة . وزاد في انخفاض أسعار المواد الغذائية ، ما كان من سهولة الحصول على المواد الغذائية في المدن القريبة بأثمان منخفضة ، على الرغم من استيرادها من ألمانيا الشرقية وبلاد الصقالبة . وتعطل من الزراعة جانب كبير من الأراضي في غرب أوروبا ، فتعرض سكان المدن والقرى للفقر ، وأما الفارق الذي كان ملحوظا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة فلم يطرأ عليه تغيير كبير . على أن إيطاليا لازالت حتى أواخر العصور الوسطى تحتفظ بزعامتها التجارية والمالية ، غير أن أساس رخائها تحطم وتدمر في القرن الأخير من هذه الفترة .

وإذ كان التداعي سائداً ، هبط سعر الفائدة ، وصار لزاما على أرباب الصناعات والتجار ، بعد أن انكمشت الأسواق في أوروبا والشرق الأوسط ، إما أن يقتصدوا في الإنتاج ، وإما أن يحملوا إلى الأسواق من البضائع التي يتوقعون رواجها . وترتب على هذه الأحوال ، أن أخذ رأس المال يهرب من التجارة ، وأن يحول الممولون أموالهم السائلة إلى قروض يبدلون بها إلى الدول والأمراء المتحاربين . وازدادت الاستثمارات في المزارع بالقرى المجاورة ، وأخذ تجار إيطاليا وفرنسا ينسحبون من التجارة ، ويلتحقون بطبقة جديدة من النبلاء البورجوازية . ومن تبقى من أرباب الصناعات والتجار التجأوا إلى اتخاذ تدابير عاجلة ، كان لها أثر في فرض تجانس صارم على الأعمال التجارية ، وصار من العسير أن تستعيد التجارة نشاطها . فمن القيود التي تقررت على النقابات ، تحديد عدد الرؤساء (الأسطوات) الجدد الذين يجوز لهم الالتحاق بحرفة معينة أو مجال تجارى خاص . فأضحت التجارة في نطاق محدود ، لم تفلت منه إلا في القرن السادس عشر ، فلم تخرج التجارة في نظامها عن الوحدة الصارمة والاحتكار

وانعدام المنافسة . وبلغ من التسليم بنظام حماية التجارة وانتظامها ، أن اتحاد مدن الهنسا الألمانية بشمال أوروبا قام على ذلك الأساس .

على أن إيطاليا ظلت حتى نهاية العصور الوسطى مركزاً كبيراً للتجارة والمال . فلا زالت للمدن اللومباردية أهميتها التجارية بما تصنعه من منسوجات ، والواضح أن البندقية لم تعد الميناء الوحيد الذى تصدر منه هذه المنتجات ؛ وحصل التجار الألمان على هذه المنسوجات من مواطني صناعتها . وعلى الرغم من انهيار تجارة المنسوجات الحريرية الواردة من آسيا ، فإن ذلك لم يمنع تجار شمال إيطاليا من مواصلة تجارة الحرير ، الذى تجرى صناعته بجنوب إيطاليا . والواقع أن تجارة البحر المتوسط أسهمت في ثراء إيطاليا ، وتوقف عليها ما قام بإيطاليا من صناعة زاهرة . ولم تفقد إيطاليا سيادتها وزعامتها إلا في الشطر الثانى من القرن الخامس عشر ، حينما ساد السلام والهدوء فرنسا ، بعد حرب المائة عام ، وأخذت إيطاليا تتعرض للغزو ، وجرى اكتشاف طرق تجارية جديدة حول أفريقيا وتوئدى إلى جزر الهند الشرقية . وحينما أدت اكتشافات كولبس في القرن السادس عشر إلى انقلاب كبير في الأسعار والتجارة ، لم يعد لتجارة البحر المتوسط إلا أهمية ثانوية ؛ وتعرضت إيطاليا لغزو الجيوش الأجنبية . وبزوال سيادة إيطاليا التجارية ، انتهت العصور الوسطى في جنوب أوروبا .

ومن الملاحظ أن التداعى في شمال أوروبا كان يشمل الزراعة ، إذ أن الاهتمام بزراعة المزارع الكبيرة في إنجلترا وفرنسا تضاعف عما كان معروفا من قبل ؛ فتعرضت مساحات كبيرة من الأرض للإهمال ، فلم يعد للمنتجات الزراعية وزن في التجارة الدولية . وعلى الرغم من أن الأراضي المنخفضة استوردت حاجتها من السلع الزراعية من البلطيق ، بسبب حرب المائة عام بين فرنسا وإنجلترا^(١) ، فإن ما أصاب أراضي شرق ألمانيا من

(١) كانت الأراضي المنخفضة تستورد حاجتها من الحبوب من فرنسا .

إهمال الزراعة ، بسبب تناقص عدد السكان ، زاد في حدته ما صدر من قوانين بانتزاع الأراضي من أيدي الفلاحين ، وإرغامهم على العمل في المزارع والضياع ، فانحطت مكانتهم عن مكانة الفلاحين في الغرب في مستهل العصر الحديث . والواضح أن هذا الوضع تغير تماما عما كان زمن التوسع .

ويختلف جنوب أوروبا عن شمالها في أن ما حدث من تناقص عدد سكان المدن بالجنوب ، عوضه ما حدث من هجرات من القرى ، ولذا فإن ما حدث في الجنوب من الانهيار ليس راجعا إلى الحاجة إلى العمال ، بل إلى انخفاض الأجور الذي يعكس تضائل الأرباح ، بينما حدث العكس في الشمال . على أن الاقتصاد في شمال أوروبا تأثر بعوامل أخرى ، فضلا عن تناقص عدد السكان ، فمن هذه العوامل ما حدث من أزمة في استغلال المناجم ، إذ أن معظم المناجم الهامة لم تبلغ في مقدار إنتاجها ما كانت تنتجه ، نظراً لتناقص كميات المواد الخام ، وازدياد عمق المناجم ، فأصبحت المياه الجوفية تهدد العمال ؛ فكان لا بد من إغلاق بعض المناجم ، كما أن بعضها لم يغن إلا قدرًا ضئيلاً ، فتناقص استخراج الصفيح ، والنحاس والفضة ؛ ففي منتصف القرن الرابع عشر ، تجلى انكماش استغلال المناجم الشهيرة في أوروبا .

والمعروف أن أهم الصناعات في شمال أوروبا في العصور الوسطى تشمل الصوف ، والنبيد ، وصيد الأسماك ، وأصاب التداعي كل هذه الصناعات . والمعروف أن الصوف الإنجليزي يعتبر أهم هذه الصناعات ، وأن ما كان للفلمنكيين من سيطرة على صادراته في القرن الثاني عشر ، انتقلت إلى الإيطاليين في القرن الثالث عشر^(١) ، وفي منتصف القرن الرابع عشر ،

(١) يرجع السر في سيطرة الإيطاليين على تجارة الصوف ، إلى ما بذله المولون من فلورنسة من قروض للملك إدوارد الثالث ، فلما تعرضت المصارف الفلورنسية للخسارة ، لأن إدوارد لم يسدد الديون ، تعاهد التجار الإنجليزي بالإشراف على هذه التجارة .

صار للتجار الإنجليز أنفسهم الإشراف على هذه التجارة . والواقع أن ذلك يرجع إلى أن ما يفرض على تجارة الصوف من رسوم وضرائب ، تعتبر من الموارد الأساسية لخزينة الملك ؛ فأضحت تجارة الصوف يسيرها أغراض سياسية . وما حدث من تناقص صادرات إنجلترا من الصوف في منتصف القرن الخامس عشر ، يرجع إلى أن شطراً كبيراً من الصوف الإنجليزي ، جرى صناعته أقمشة صوفية ، وصادفت قبولاً في الأسواق الخارجية . وتفوق القماش الإنجليزي على سائر الأقمشة الصوفية ، التي كانت تصنع في الفلاندر وفي ألمانيا .

ويعتبر ما يصنع من النسيج في جنوب فرنسا من أهم السلع التجارية ، وعلى الرغم من ندرة المعلومات عن هذه التجارة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، فالواقع أن ما كان يصدر من نسيج غسقونية تناقص وتضاءل إلى حد كبير . وفي أثناء حرب المائة عام ، لم يرد إلى الأسواق الإنجليزية إلا قدر ضئيل ، فجلت البيرة مكان النسيج ، فاجتذبت إليها جانباً كبيراً من الجمهور .

وفي هذه الفترة كانت حرفة صيد الأسماك وتجارة الملح من أهم الحرف ، إذ أن أساطيل الصيد من المدن الألمانية الواقعة على البaltic ، تتولى صيد الأسماك وتعليقها وشحنها في سائر أنحاء شمال أوروبا ، ولم تتعرض هذه التجارة للخسارة إلا حوالى منتصف القرن الخامس عشر .

وما حدث من انهيار الاقتصاد أدى إلى ضرورة تنظيمه وتوجيهه ، ولذا يرجع إلى هذه الفترة ما جرى فرضه من قيود لحماية التجارة والصناعة . فمن أجل الطمأنينة والسلام ، اجتمع عدد كبير من التجار والصناع في نقابات لحماية أموالهم المستثمرة ، والحصول على احتكارات . ومن أشهر هذه التنظيمات ، ما كان يعرف في كاليه باسم شركة تجار الصادرات الأساسية Company of the Merchants of the Staple التي لم تلبث أن احتكرت

تجارة الأراضي المنخفضة في مقابل ما تبذله من قروض تغطي ما هو مقرر على الصوف من ضرائب ورسوم ، وكل ما يزيد على المبلغ المقرر ، يسلم إلى الملك . وترتب على ذلك أن الكميات الوحيدة من الصوف التي لم تمارسها هذه الشركة ، هي التي تولى إرسالها التجار الإيطاليون إلى بلادهم .

اتحاد الهانزا :

وبهذه الطريقة ، فقد كبار التجار في كثير من البلاد جانبا كبيرا من تجارتهم ، إذ أن اتحاد أعداد كبيرة من المؤسسات التجارية المتوسطة ، ظهر أول الأمر في ظل حماية النقابات والشركات التي تألفت . وهذا النظام التجاري بلغ الذروة في اتحاد الهانزا ، الذي هو عبارة عن اتحاد مجموعة من المدن الألمانية من أجل السيطرة على التجارة الشمالية ، لمصلحتها الخاصة . ففي زمن التداعى والانحيار ، لم تنهض مدن ألمانية على بحر البلطيق والشرق الألماني الصقلي ، وما قام من مدن صغيرة اتحدت سويا كيما تكفل حماية وضعها الاقتصادي . وهذا الاتحاد بدأ بانتظام التجار الألمان في المواضيع النائية ، أمثال ويزبي Wisby بجزيرة جوتلند ، ولندن . أما اتحاد البلاد الفلمنكية ، بزعامة بروج Bruges ، فقد ظهر باسم « هانزا » في لندن أثناء القرن الثالث عشر . ولم يلبث أن تلاه هانزا كولونيا بلندن ، وهانزا ستيليارد الذي ضم مع التجار الألمان ، ومن بينهم تجار كلونيا ، واتخذ مقره في ستيليارد . وفي ١٣٠١ حصلت هذه الجماعة من التجار الألمان ، من ملك إنجلترا على عهد بالامتيازات ، أقر ما حازوه من حقوق ، وما أصابه هذا الاتحاد من نجاح شعجع قيام محلات (محطات) مماثلة في جهات أخرى . على أن اتحاد التجار لازال يفتقر إلى تدعيم سياسى ، وتحقيق هذا الهدف ، حينما تألف سنة ١٣٦٧ اتحاد من المدن التي أسهم تجارها في التجارة مع الدانمرك ، للمحافظة بالقوة

على حقوقها وامتيازاتها . وفي سنة ١٣٧٠ تزعمت لوبيك الاتحاد ، ويعتبر هذا التاريخ البداية الرسمية لعهدده .

على أن اتحاد الهانزا صادف المنافسة عند الإنجليز والهولنديين . إذ استطاع التجار الإنجليز ، بفضل مساندة حكومتهم أن يتوغلوا في اسكنديناوة وبحر البلطيق أواخر القرن الرابع عشر ، فأقاموا لهم مستودعا تجاريا في دانزج . وحصل الإنجليز في بروسيا على كل الحقوق التي حازها التجار الألمان في إنجلترا . ونجح الإنجليز في أن يحصلوا على أكثر ما يستطيعون من أرباح ، لما حدث من الشقاق في داخل اتحاد هانزا . يضاف إلى ذلك أن ألمان بروسيا وكلونيا الذين اشتدت صلتهم التجارية بإنجلترا ، حرصوا على إجراء الوفاق بين المصالح الإنجليزية ومصالحهم الألمانية على حساب المدن الهانزية الأخرى . على أن الشطر الثاني من القرن الخامس عشر ، شهد اندلاع حرب الوردتين بإنجلترا ، وما ترتب عليها من ضعف المملكة . وفي نفس الوقت اتخذت لوبيك زعيمة اتحاد الهانزا سياسة بالغة العداء لإنجلترا ، ولم تلبث الحرب أن نشبت بسبب اعتداءات الإنجليز على سفن الهانزا . وأفاد تجار الهانزا من المنازعات الداخلية بإنجلترا ، وبمقتضى المعاهدة المعقودة سنة ١٤٧٤ ، استرد تجار الهانزا كل ما لهم من حقوق بإنجلترا ، غير أن التجار الإنجليز لم يواصلوا نشاطهم التجاري في البلطيق على نطاق واسع لمدة قرن من الزمان .

أما ارتياد الهولنديين لبحر البلطيق فلم يكن في سرعة وإثارة دخول الإنجليز . إذ أن أهمية شمال هولندا وزيلند التجارية لم تظهر إلا في القرن الرابع عشر ، فأخذت المدن الهولندية ، أمثال أمستردام وروتردام وغيرها ، تشارك في تجارة البلطيق باتخاذ الطريق البحري حول جوتلند . فأدرك تجار لوبيك ما يهددهم من خطر إذا تغير الطريق . ومع ذلك مضى الهولنديون في نشاطهم التجاري بالبلطيق ، بنقل سلع الهانزا ، ثم أخذت

المنسوجات الهولندية تدخل أيضاً إلى البلطيق . وفي أوائل القرن الخامس عشر تزعمت لوبيك مقاومة الهولنديين ، فنشبت الحرب بين عصبة الهانزا والهولنديين سنة ١٤٣٨ ، بسبب ما تقرر فرضه من قيود على التجارة الهولندية . وبانتهاء الحرب ١٤٤١ ، أرغم الهولنديون اتحاد الهانزا على الاعتراف بحرية التجارة في البلطيق . ومن الدليل على هذا التغيير ما حدث من تداعى بروج ، مركز تجارة الهانزا في الغرب ، بسبب تراكم الطمي في الميناء ، وما جرى من نهوض امستردام . وما أصابه الهولنديون من نجاح ، وما لحق الهانزا من فشل ، يعتبر خاتمة عالم العصور الوسطى .

وبزغ فجر العصر الحديث في القرن السادس عشر ، باكتشاف العالم الجديد ، وطرق جديدة تؤدي إلى الشرق الأقصى . وحطم الاقتصاد القديم المقادير الضخمة من الذهب التي جرى الحصول عليها ، وما تلى ذلك من الثورة التجارية .

مراجع ينبغي الاستفادة منها

- Bourquelot (F.) : Études sur le Foires des champagne sur 13e et 14e siècles. 2 vols, Paris 1865.
- Byrne (E. H.) : Genoese Shipping in the twelfth and the thirteenth centuries. Cambridge Mass 1930.
- Byrne (E. H.) : "Genoese Trade with Syria" American Historical Review XXV.
- Cambridge Economic History of Europe, Vol. III, Economic Organisations and Policies in the Middle Ages.
- Heyd : Histoire du Commerce du Levant au moyen age. 2vols. Leipzig 1923.
- Huvelin : Histoire du droit des foires et des marchés. Paris 1897.
- John Harlod Clapham : Commerce and Industry in the Middle Ages. Ch. XIV, Cambridge Medieval History, Vol. VI.
- Lestocquoy (J.) : Les Villes de Flandre et d'Italie sous le Gouvernement des Patriciens. Paris 1952.
- Lewis, Archibald : Naval Power and Trade Routes in the Mediterranean Sea 500—1100 A. D. Princeton 1951.
- Lombard (M) : L'Or Musulman du VII. au XIe siècle. Annales : Economies, Sociétés, Civilisation II (1947) pp. 143—160.
- Lopez (R.S.) : "China Silk in Europe in Yuan Period" Journal of the American Quental Society LXXII (1952).
- « Italian Leadership in the Medieval Business World » Journal of Economic History VIII (1948).
- « Mohammed and Charlemagne a Revision » Speculum XVIII (1943)
- « Silk Industry in the Byzantine Empire » Speculum XX (1945).
- Lopez (R. S.) and Raymond (I. W.) : Medieval Trade in the Mediterranean World. New York 1956.

Nash (E. G.) : The Hansa, London 1929.

Nelson (B. N.) : The Idea of Usury, Princeton 1950.

« The Usurer and the Merchant Prince Italian Businessman and the Ecclesiastical Law of Restitution »
Journal of the Economic History. Supp. VII (1947).

Pierrenne (H.) : Villes et Marchés. Revue Historique 1898.

: Economic and Social History of Medieval Europe,
London 1936.

: Muhammad and Charlemagne. New York, 1939.

Thompson (J.W.) : Economic and Social History of the Middle Ages, 2 Vols. New York, 1959.

: Economic and Social History of Europe in the Later Middle Ages. New York 1960.

Walford (O.) : Fairs, Past and Present.

Yver, (G.) : Le Commerce et les marchands dans L'Italie medievale aux 13e et 14e siecles. Paris, 1903.

Zimmern (H.) : The Hansa Towns. New York, 1889.

الفصل الرابع

المدن

لواقع أن الإمبراطورية الرومانية في مجموعها تؤلف وحدة البحر المتوسط . وهذا البحر الداخلى لم يجذب إليه ، من الأطراف النائية للأقاليم الرومانية ، المدنية فحسب ، بل انتقل إليه أيضاً النشاط السياسى والاقتصادى . وما كان للبحر المتوسط من تأثير على المدن ، يتفاوت شدة وضعها ، حسبما أسهمت به هذه المدن في التجارة . والمعروف ، حتى في أزهى عصور روما ، أن حضارات هامة قامت فيما وراء حد الراين والدانوب ، غير أن هذه الحضارات الشمالية الجرمانية كانت ناشئة . إذ أن الجرمان ظلوا حتى القرن الثالث يتخذون القبيلة نظاما سياسيا لهم ، وكان اقتصادهم بسيطا ساذجا ، فلم يتوافر لديهم من المؤن ما يفيض عن حاجتهم ، ولم يكن عددهم كبيراً ، وكل ذلك يحملنا على أن نلتمس أصول حياة المدن في حوض البحر المتوسط .

تعرضت المدنية اللاتينية واليونانية ، تحت سلطان روما في القرن الثالث الميلادى لأزمة عنيفة ، فالمعروف أن سكان الأقاليم ، من بريطانيا حتى سوريا ، حصلوا على المساواة في المكانة مع سكان روما وإيطاليا . وارتبط بذلك ما جرى من تغيير في اقتصاد الأقاليم اللاتينية منذ القرن الأول ، حتى القرن الرابع والخامس . وإذا بلغ التغيير الاقتصادى الذروة في القرن الثالث ، وتعلم سكان الأقاليم من روما ، فاستطاعوا أن يتحرروا من الاعتماد على الصناعة الإيطالية والتوجيه الرومانى . ولم تلبث هذه العملية أن انتشرت وذاعت ، طوال الغزوات الجرمانية وأوائل العصور الوسطى ، حتى دخلت اسكنديناوة في الحضارة اللاتينية .

على أن هذه العملية جلبت بعض المتاعب : فما حدث من نمو الأقاليم في القرنين الثاني والثالث ، أدى إلى اتساع الصناعة المحلية اللازمة للأسواق الداخلية^(١) . على أن نمو الاقتصاد المحلي ، أدى إلى ذبول ما اشتهر به البحر المتوسط قديماً من صناعة وتجارة زاهرة . وفي العصر المتأخر للإمبراطورية الرومانية ، بلغ الجرمان النازلون وراء الحدود ، من التقدم في الصناعة ما يضارع ما هو معروف في حوض البحر المتوسط ، وكان نهوض الأقاليم مصدر خطر على روما ، فتداعى مركزها التجارى ، بعد أن ازدهرت أسواق الأقاليم ، وتحررت أيضاً من زعامتها الإدارية والدينية .

وما جرى من أحداث في القرن الثالث ، كان نذيراً بما حدث في المستقبل ، إذ أن غزوات المتبربرين ، وما كان عند الجرمان من نظم سياسية ثابتة ، دلّ على أن الأقاليم الرومانية لم تكن وحدها هي التى أفادت من حضارة البحر المتوسط . بل إن وحدة البحر المتوسط تعرضت لأزمة حادة ، بعد أن فقدت روما قوتها ونشاطها ، وتولت الأقاليم الدفاع عن نفسها ، وظهرت حركات انفصالية في بعض الأقاليم (غاله - إنجلترا - اسبانيا - الشرق) ، وارتفعت الأسعار ، وتعرض للخطر تموين الجيش والإدارة المدنية .

وما أجراه دقلديانوس من تنظيمات ، كان الغرض منها توفير المؤن للجيش ، وإصلاح الجهاز الإدارى . فلتوفير المؤن ، قامت الحكومة بتحديد الأسعار وضبطها ، وأصلحت نظام الضرائب بحيث يتفق مع الواقع الاقتصادى ، وتقرر الإفادة من المدن ، بأن التزم أعيان المدينة بتأدية الأعمال الإدارية ، وصاروا مسئولين عن جناية الضرائب المقررة على المدينة وما يحاورها من القرى . وتجمعت كل المهن والحرف في نقابات التزمت بواجبات معينة ، وصار لها اختصاصات محدودة ،

(١) انظر الفصل الثالث عن التجارة .

وحصل أرباب الحرف على امتيازات تجعلهم يرقون إلى رتبة الفرسان ، غير أن ذلك يتوقف على ما يؤدونه من خدمة إجبارية ، وذلك أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع . فازداد بذلك التطابق بين المكافأة أو الامتياز ، وبين الخدمة من أجل الصالح العام .

ومع ذلك ، فإن تاريخ حياة المدن في الأقاليم الغربية ، يدل على أن ما حدث من التفكك الاقتصادي ، والنزعة الانفصالية في الأقاليم ، ظل مستمرا برغم كل ما بذل من جهود . وبينما ارتفع شأن بعض المراكز (المدن) الإدارية والعسكرية ، هوت روما في القرن الرابع ، وازداد تداعى سائر المدن ، وأخذ الريف (القرى) ينسلخ عن المدينة ، ولجأ إليه كبار الملاك فاستقروا في ضياعهم وأملاكهم . فلما صارت المسيحية هي الديانة الرسمية ، اعتنق سكان المدن ، المسيحية ، بينما قاوم الفلاحون هذه الديانة . وما أحست به المدن من الخوف والاضطراب في عصر شاع فيه القتال ، جعلها تلتزم بتشديد الاستحكامات ولم تحفل بالسقايات التي امتدت إلى خارج المدينة لجلب المياه اللازمة لسكانها .

وفي داخل كل إقليم من الأقاليم الرومانية ، عبّر عن مقاومة السلطة الإمبراطورية ما أظهره سكان القرى من العداء للموظفين وجباة الضرائب ، الذين قدموا من المدن ، فالمتوردون من الفلاحين وقطاع الطرق ، الذين يمثلهم في غاله Bagandae ، وفي أفريقية Circoncelliones ، يتحملون جانبا من المسؤولية في تدمير المدن . وما هو أهم من ذلك ، ما جرى من تحالف بين سكان القرى وكبار الملاك لناهضة المدن ، إذ أن هؤلاء الملاك سبق أن شغلوا وظائف حكومية كبيرة ، أو كانوا من سلالة القادة العسكريين ، فصار لهم بذلك من المكانة ، ما جعلهم يحولون دون استغلال موظفي المدينة للفلاحين . يضاف إلى ذلك أنهم أقاموا ، بفضل ثروتهم ،

المصانع التي تولى العمل فيها الرقيق ، وكانت تعرف باسم gynecaea ، فأنتجت من السلع ما جعل أهل القرى يستغنون بها عن منتجات المدن .

وذبلت المدن ، وأخذت طبقة الأعيان في الاختفاء ، لما واجهوه باستمرار من المسؤوليات ، التي اضطلعوا بها من جانب الحكومة ، ولما تعرضوا له من كراهية سكان القرى . وكلما تداعت الصناعة بالمدن ، حل مكان التاجر (صاحب المهنة) بائع متجول ، فلم يمتن التجارة إلا فئة قليلة من السكان المحليين . وأضحت طبقة التجار في الغرب زمن الغزوات الجرمانية ، من الأجانب ، ولاسيما السوريين واليهود ، الذين كانوا يمارسون تجارة الرقيق وتجارة التحف والتوابل والعطور وأدوات الترف الواردة من الشرق ، التي لم يقبل عليها إلا كبار الملوك والموظفون . ومنذ أيام الإمبراطور تيودوسيوس ، انقسمت الإمبراطورية ، على أن تجزئة الإمبراطورية الرومانية اكتملت بالغارات الجرمانية . وعلى الرغم من أن القرن الخامس يمثل الفترة التي حدثت بها أكبر هجرة ، وسقطت فيه روما سنة ٤٧٦ على أيدي الجرمان ، فإن هجرات أخرى تقل أهمية عن الهجرة السابقة ، استمرت في القرن السادس .

والواضح أن حياة المدن ، اشتد تأثيرها بهذه الغارات المدمرة ، إذ أن الصقالية أزلوا الحضارة اللاتينية وحياة المدن من شبه جزيرة البلقان ، بينما لم تكن الغارات شديدة الوطأة والعنف في الغرب . فحرص المغيرون الأوائل ، أمثال القوط والفرنجة على المحافظة على النظم الرومانية ، ومنها مجتمع المدينة ، والإبقاء على التقاليد الرومانية . فظلت غالة زمن الميروفنجيين محافظة على حضارتها الرومانية ، برغم ما تعرضت من تخريب على أيدي المتبربرين . فلا زال الجرمان حتى القرن السادس يتقبلون ما يصدر من القوانين الرومانية بل إن تشريعات جستنيان ، أثرت في الغرب عن طريق

الكنيسة . فبقيت الكنيسة الكاثوليكية ، وكثير من فروع الإدارة المدنية ، ونلاحظ أيضا أن النظام النقدي والنظام المالى فى غالة المير وفنجية ، يعتبران من تراث روما .

وما يثير الدهشة أيضا أن التجارة لم تنقطع من موانى البحر المتوسط ، فلا زالت مرسيليا ، حتى القرن الثامن الميلادى ، تحافظ على اتصالاتها البحرية مع الشام ومصر والقسطنطينية . وما يهبط إلى مرسيليا من السلع ، يجرى تصديره إلى أقصى شمال غالة . وفى كثير من المدن ، يجتمع سوايا التجار المشاركة مع التجار الوطنيين ، فلا زالت حياة المدن نشيطة ، وبذا يصبح القول أنه لم يكن ثمة فحسب نظام المدن ، بل سكان مدنيون أيضا .

المدن زمن الطارونجيين :

ظهر الإسلام فى القرن السابع الميلادى ، واستغرقت الفتوح الإسلامية نحو قرن من الزمان ، وامتدت هذه الفتوح من حدود الصين شرقا إلى أسبانيا والمحيط الأطلنطى غربا (٧١١ م) . على أن شمال أوربا وشرقها ، بعد هجرات الجرمان لم يخلد للهدوء والسكينة ، فاستقر الصقالبة فى البلقان ، وغمروا شرق أوربا وروسيا - شمال الاستبس . وشهد القرنان التاسع والعاشر آخر التحركات الكبيرة ، فالسكنديناويون والمجريون والمسلمون ، أنقصوا المساحة التى غلبت عليها الحضارة الهلنستية واللاتينية .

وترتب على هذه الغارات انقسام حوض البحر المتوسط إلى ثلاث كتل رئيسية ، مثلها اللغات اللاتينية ، واليونانية ، والعربية ، وظلت الكتلة العربية أقوى هذه الكتل حتى القرن الثانى عشر على الأقل . على أن المسلمين اشتهروا بعمارة المدن ، والاهتمام بنشاطها التجارى ، بينما كانت الكتلة اللاتينية أقل الكتلات الثلاثة حضارة وثقافة .

على أنه ينبغي أن نتعرف أولاً إلى المقصود بلفظه مدينة ، في القرن التاسع ، فإذا كان المقصود بها ، موضع يمارس سكانه التجارة ، بدلا من الفلاحة ، فيصح القول إن المدينة لم تكن قائمة . وإذا كان المقصود بها مجتمعا له شخصيته القانونية ، ونظمه الخاصة ، فليس للمدينة وجود بهذا المعنى ، أما إذا كان المقصود بها أنها مركز للإدارة ، أو حصن من الحصون ، فالواضح أن العصر الكارولنجي شهد من المدن العديدة ما شهدته القرون التالية . فكانت المدن المعروفة وقتذاك بهذا المعنى ، ينقصها خاصتان من الخصائص الرئيسية للمدن في العصور الوسطى ، والعصور الحديثة ، وهما الطبقة الوسطى من السكان ، والمجتمع المدني .

والمعروف أنه في زمن الكارولنجيين ، الذي صادفت بدايته التوسع الإسلامي في حوض البحر المتوسط ، بدأت مرحلة تاريخية هامة ، ارتكن فيها المجتمع أساسا إلى الاقتصاد الزراعي ، على عكس ما كان حادثا من قبل . ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ، الضيعة ، التي تكفي نفسها بنفسها ، فبدلا من أن ترسل منتجاتها إلى الأسواق ، كان يستهلكها المالك وأتباعه الذين يتولى الإنفاق عليهم . ولم يكن مجتمع الفرنجة ينزع إلى التجارة والنقابات ، إذ ارتبط مصير معظم الناس بالأرض والخضوع لسيد الأرض . ففي الريف خارج المدن أخذ المجتمع يتركز حول كبار الملاك ، بعد أن تضاعفت طبقة صغار الملاك الأحرار بسبب إهمال الزراعة ، فظهرت الضياع ، التي قام على زراعتها الرقيق والأقنان والمستأجرون .

وفي قلب الضيعة يقع الدوار Curtis ، أو إدارة الضيعة ، فتألف منه ومن المخازن والمنازل الخارجية أضلاع المربع . وفي هذه الدار يقيم الملك أو نائبه ، وبهذا الموضع تقع الثكنات والمصانع حيث يعمل رقيق الدار .

ويصح أن يكون للتبيل عدد من الضياع ، يجعل على كل منها ناظرا

يتولى بيع جزء مما تنتجه ، ويرسل ما تبقى إلى الدار المركزية للضيعة ،
ويقدم كل سنة تقريراً عن الحسابات . وبالضيعة كل أرباب المهن
والصناعات ، إذ يتدرب بعض الأرقاء حتى يصبحوا حدادين ونجارين
وبنائين ، وتشتغل النساء بالنسيج والغزل ، لا فحسب لسد حاجة الدار من
الملابس ، بل لبيعها أيضاً بالأسواق . ويزداد الاهتمام بتربية الماشية والخيول
والأغنام . وفي مواضع مختلفة من الدار يصير غرس البساتين والمتنزهات
والكروم والزيتون . ومن أعمال الناظر الإشراف على كل المصادر التي
يجيء منها الخراج ، الذي يتحصل نقداً أو من نفس المحصول . وارتبط
بالأرض السكان الذين يعيشون في الضيعة ، وأضحى القنية هي السائدة ،
فلم يكن للحرية من الأهمية إلا وفقاً لرغبة كبار الملاك . فالسكان تألفوا من
الفلاحين الذين لم يكونوا أساساً إلا أقناناً ، فأضحى لفظة قروي *rusticus*
مرادفة للفظه رقيق « *Servus* » .

وفي وسط حضارة من هذا القبيل ، يتعذر التماس آثار حياة المدينة .
فدن غالة المير وفنجية لا زالت إلى حد ما مراكز تجارية ، وأسهمت
التجارة إلى حد كبير في تموين سكان المدن ، غير أنه لم يبق شيء من
هذا القبيل زمن الكارولنجهين . وما نصادفه في الوثائق من ألفاظ ، أمثال
urbs و *civitas* و *opidum* و *municipium* ، لم تكن المواضع التي
أطلقت عليها ، شيئاً كالمدينة .

فالواضح أن كل مجتمع مستقر يشعر بالحاجة إلى أن يتوافر لأعضائه ،
مواضع يلتقون فيها ، كما أن تأدية الشعائر الدينية ، وقيام الأسواق ،
واتخاذ أماكن لمباشرة الأمور السياسية والقضائية ، لا بد أن يحدد تصميم
الأماكن اللازمة لاجتماع أولئك الذين ينبغي أن يشتركوا في ممارسة
هذه الأمور .

وكان للضروريات العسكرية أثر بالغ الأهمية في تقرير ذلك ، إذ كان

لزاما على السكان أن يلتمسوا مأوى لهم إذا تعرضوا للغزو ، فإذا كانت الحرب ترجع إلى أزمة صحيقة ، فإنشاء الحصون لا يقل عنها قدما ؛ فأول ما شيده الإنسان من عمائر كان ، فيما يبدو ، عبارة عن الأسوار التي تحميه . وتألفت المدينة عادة من ساحة مربعة أو مستديرة الشكل ، تحيط بها أسوار مصنوعة من جذوع الأشجار ، أو من الطين أو من كتل حجرية ، وبلى هذه الأسوار ، حفر خندق لحمايتها . ويتخلل الأسوار أبواب للدخول منها إلى المدينة ؛ فلم تكن المدينة بذلك سوى نطاق (دائر مسور ، أو حصار) ، ومن هذا الدائر جاء اسم المدينة عند الانجليز (town) ، وعند الروس (gorod) .

وفي الأيام العادية يبقى هذا الدائر خاليا ، ولا يلجأ إليه الناس إلا عند إقامة الشعائر والطقوس الدينية ، أو حينما ترغهم الحرب على التماس مأوى ، مع قطعانهم . وبمضى الزمن ، وباشتداد الإحساس بالخطر ، قامت المعابد ، وشيد الموظفون والزعماء دورا لسكنائهم ، وقدم التجار والصناع للسكنى والاستقرار . فأضحت بذلك المقر الإدارى والدينى والسياسى والاقتصادى ، لكل الأراضى التي تنزلها القبيلة ، التي أعطت المدينة اسمها . وهذا يفسر السر في أن الحياة السياسية بالمدن في كثير من المجتمعات ولا سيما العصور القديمة ، لم تكن قاصرة على محيط الأسوار ، فالواقع أن المدينة إنما قامت من أجل القبيلة ، ومن ثم يعتبر كل رجل ؛ مواطنا سواء أقام بداخل الأسوار أو بخارجها . على أن بلاد اليونان وروما لم تعرف ما اتسمت به بورجوازية العصور الوسطى من صفة محلية . إذ أن حياة المدن في العصور القديمة لم تختلف عن الحياة العامة ، فقانون المدينة ، شأنه شأن الديانة ، يسرى على كل الناس الذين اتخذوا المدينة حاضرة لهم ، والذين ألفوا بها جمهورية مستقلة .

فنظام المدن يطابق النظام الدستوري ، ولما بسطت روما سلطانها على عالم البحر المتوسط ، اتخذ المدينة أساساً للنظام الإداري في الإمبراطورية ، وقاوم هذا النظام الغزوات الجرمانية ، وظلت معالمه وآثاره باقية بعد القرن الخامس في غالة واسبانيا وإفريقية وإيطاليا . غير أن ما تعرض له النظام الاجتماعي من الضعف المستمر ، قضى على خصائص المدينة . وعند حلول القرن الثامن ، اختفى ما كان يعرف باسماء *decuriones* (أعيان المدينة) ، *gesta municipalis* (دار وثائق المدينة) ، *defensor civitatis* (حامي المدينة) . ومن أوجه الاختلاف بين المدينة في العصر الميروفنجي ، وبينها في زمن الكارولنجيين ، ما جرى زمن الكارولنجيين من أن المدينة لم تعد مركزاً تجارياً ، أو موطناً اقتصادياً للقرى المجاورة لها ، ولم يكن لسكانها طابع سكان المدن ، الذي كان معروفاً زمن الميروفنجيين ، ولم تعد للمدينة أهمية عند المجتمع العلماني ، الذي عاش حول إدارة الضياع . وليس ثمة من الأدلة ما يشير إلى أن الدولة التي قامت على أساس زراعي ، توافر لديها من الدواعي ما يجعلها تهتم بمصير المدن . ومن الملحوظ أن قصور الكارولنجيين لم تقم بالمدن ، إنما قامت بلا استثناء في الريف ، في ضياع الأسرة ، في هرستال ، وفي ميرسن ، في وادي نهر الميز ، وفي إنجلهيم في وادي نهر الراين ، وفي أتيجن في وادي السين . أما شهرة إكس لاشابل ، فينبغي ألا تضللنا عن طبيعة موقعها . إذ أن تألق نجدها زمن شارلمان إنما يرجع إلى ما واتاها من الحظ ، بأن كانت المقر الأثير عند الإمبراطور (شارلمان) ، ولذا فإن أهميتها لم تلبث أن تداعت بعد حكم لويس الثاني ، ولم تسترد مكانتها إلا بعد أربعة قرون .

ولم تستطع الحكومة ، بمباشرة سلطتها الإدارية ، أن تسهم في استمرار بقاء المدن الرومانية . فالأقاليم التي تألفت منها الوحدات السياسية للإمبراطورية الكارولنجية ، لم يكن لها حواضر (عواصم) ، ولم يكن للإمبراطورية

ذاتها عاصمة . فالكونتات الذين تولوا الإشراف على هذه الأقاليم ، لم يقيموا في منطقة معينة^(١) ، بل دأبوا على الطواف بأنحاء الأقاليم ، فتولوا رئاسة المجالس القضائية (المحاكم) ، وجمع الضرائب وحشد العساكر . فكل مكان يحلون به يعتبر مقرا لهم . ونظرا لأن هؤلاء الكونتات كانوا يختارون من كبار ملاك الإقليم ، أقاموا بمزارعهم ، في قلاعهم التي كانت أشبه بقصور الأباطرة .

المدرسة الأسقفية :

وحدث عكس ذلك ، بما فرضه النظام الكنسى على الأسقف ، من الإقامة الدائمة بالمدينة التي بها مقر أسقفيته ؛ فعلى الرغم من أن المدن فقدت وظيفتها ، فيما يتعلق بالإدارة المدنية ، فلا زالت تعتبر مركزا للإدارة الدينية . فكل أبروشية اشتملت على القرى الواقعة حول المدينة ، التي تقع بها الكاتدرائية ، فظلت على اتصال مستمر بها .

وما حدث من تغيير فى معنى لفظة *civitas* منذ القرن التاسع ، يلقى ضوءا هاما على هذه النقطة ، إذ صارت هذه اللفظة مرادفة للأبروشية ، وللمدينة الأسقفية . فعبارة *Civitas Parisiensis* ، جرى استخدامها للدلالة على أبروشية باريس ، ومدينة باريس أيضاً ، حيث أقام الأسقف . وفى ظل هذه التسمية المزدوجة بقيت ذكرى النظام القديم للمدينة ، الذى اتخذته الكنيسة نموذجاً لها لتحقيق أغراضها .

(١) وما كان للكونت من مقر على أطراف الإمبراطورية ، لم يكن إلا موضعاً دفاعياً ، وهو عبارة عن حصون ومعسكرات ، ومنها أماكن كانت كبيرة الحجم . وظهرت عاصمة الإقليم الذى يشترك أحياناً مع الإقليم الرومانى فى الحدود ، من خلال خرائب مدينة رومانية ، أو من داخل أسوارها المخطمة .

والخلاصة أن ما حدث للمدن الكارولنجية الفقيرة ، ضئيلة السكان ، يقابل ما حدث لروما ذاتها في القرن الرابع ، فلم تعد حاضرة للعالم ، ولما غادرها (روما) ، الأباطرة إلى رافنا ، ثم إلى القسطنطينية ، صارت مقرا للبابوات وحدهم ، وما افتقرت إليه الدولة من سلطة ، توافرت في الكنيسة (البابوية) .

وازدادت مكانة البابا ورجال الدين زمن الميروفنجيين ، إذ أفادوا من القوضى الناشبة في مجتمع المدينة ، بأن حازوا امتيازات تتعلق بالقضاء والضرائب ، وحصلوا على براءات تحرروا بها من تدخل الكونتات في ضياع الكنيسة ، فارتفع بذلك شأن رجال الدين . وورد في إحدى هذه البراءات « لا تجعل موظفا عاما يجرؤ على أن يتدخل بقصد الاستماع إلى الدعاوى ، أو تحصيل الغرامات ؛ وما حصلت عليه الخزانة العامة حتى الآن من أرباح من الرجال ، الأحرار والأرقاء وسائر الطبقات ، ينبغي أن يصير إلى خزانة الكنيسة » (١) .

وبفضل ما اشتهرت به الكنيسة من امتلاك مساحات كبيرة من الأرض ، ازداد جنوحها إلى أن تصبح دولة داخل الدولة . فالأسقف الفرنجي يحكم جنبا إلى جنب مع الكونت ؛ وإلى جانب ما كان للأسقف من أهمية باعتباره مالكا ، استمد سلطة إضافية من ولايته على رجال الدين . ويعتمد عليه قسس الأبرشيات في معيشتهم وحياتهم ، لأنه يحصل في معظم الأحوال على ضريبة العشور ويقوم بتوزيعها عليهم كيفما شاء . وتنظر محاكمه فيما يرتكب من جرائم ضد الأخلاق والدين ، ولا تنظر المحاكم العامة في قضايا رجال الأسقف ، إلا إذا رفض ممثل الأسقف النظر في هذه القضايا ، والمعروف أن محكمة الأسقف تنعقد في مقره (٢) .

(١) دايترز : شارلمان ص ٣٨

(٢) دايترز : شارلمان ص ٤٠

ولما اختفت التجارة في القرن التاسع ، وتحطمت كل آثار حياة المدن ، وخلت المدن من معظم السكان ، اتسع نفوذ الأساقفة ، فلم يعد ثمة من ينافسهم ، فأصبحت المدينة منذئذ خاضعة بأسرها للأسقف ، فصار السكان يعتمدون اعتماداً كلياً على الكنيسة .

سكان المدينة :

ونستطيع أن نتعرف إلى فئات سكان المدينة ، الذين تألفوا من رجال الدين بالكاتدرائية ، والكنائس القرية منها ، ومن الرهبان بالأديرة التي تكاثرت في داخل حدود الأبروشية ، بعد القرن التاسع ، ومن المعلمين والتلاميذ بالمدارس الكنسية ، ثم الخدام والعمال ، سواء كانوا أحراراً أو أقتاناً ، الذين لا غنى عنهم لسد حاجات المجتمع الديني ، وللحياة اليومية في المجتمع الإكليروسي .

وجرت العادة بأن يعتقد بكل مدينة سوق أسبوعية ، يحمل إليها الفلاحون من الجهات المجاورة ، ما لديهم من منتجات ، وفي بعض الأحوال تنعقد بها سوق سنوية . وعلى أبواب المدينة يجري تحصيل العوائد التي يؤديها كل ما يدخل إلى المدينة أو يخرج منها . ويقوم أيضاً بداخل الأسوار دار للضرب ، وبعض الأبراج التي ينزل بها أتباع الأسقف ، وقائده ، والقسطلان (نائبه) . يضاف إلى كل هذا الأجران والمخازن ، التي يحمل إليها المستأجرون والفلاحون ، في أوقات معينة المحصولات من ضياع الدير . وفي الأعياد السنوية يهرع إلى المدينة سكان الأبروشية ، فيزداد بها النشاط ويكثر الضجيج بضعة أيام .

هذا العالم الصغير قبل الأسقف رئيساً روحياً وزمناً ، فاجتمع في شخصه السلطان الروحية والديوية . وبمساعدة مجلس مؤلف من القسس يتولى الأسقف إدارة المدن والأبروشية (dioceses) ، وفقاً للتعالم المسيحية .

وتنظر المحكمة في القضايا المدنية والدينية ، مثل أحوال الزواج ، والوصايا ، والوضع المدني . وكان للأسقف قوة من رجال الشرطة ، يضبط بها الأسواق ، وينظم تحصيل الضرائب ، ومن أعماله الاهتمام بعمارة الجسور والأسوار .

ولم تكن هذه الإدارة قاصرة على المدينة ، بل امتدت إلى دائرة الأبروشية فالمدينة كانت المركز الإداري للأبروشية . ولم يكن لسكان المدينة وضع ممتاز ، إذ خضعوا بالمدينة لسلطة القانون العام . فالفرسان والأرقاء والأحرار الذين تحتوهم المدينة لم يختلفوا عن رفاقهم في خارجها ، إلا باجتماعهم في مكان واحد . أما القوانين الخاصة والاستقلال الذي حازه سكان المدن في العصور الوسطى ، فلم يكن لها وقتذاك وجود أو أثر . فلفظة مواطن (citizen - civis) ، التي تقصد بها النصوص سكان المدينة ، ليست إلا اسماً طبوغرافياً ، ولم يكن لها دلالة قانونية .

هذه المدن كانت عبارة عن حصون ومراكز للأسقف ، ففي الأيام الأخيرة للإمبراطورية الرومانية ، أحاط بها الأسوار لحمايتها من المتبربرين . وظلت هذه الأسوار قائمة في كل مكان . وحرص الأساقفة على عمارتها ، نظراً لما تعرضت له من غارات المسلمين والشمالين ، فلا زال قائماً النطاق أو الدائر الذي اشتهر الرومان قديماً بإقامته لحماية المدينة .

المدن العسكرية المسورة :

واحتفظت المدن زمن شارلمان بالشكل الذي كان زمن قنسطنطين . والقاعدة العامة ، أن المدن اتخذت شكل مربع أو مستطيل ، يحيط به أسوار ، تتحكم فيها أبراج ، وتتصل بالخارج بأبواب ، يبلغ عددها أربعة في معظم الأحوال . أما المساحة المحصورة داخل الأسوار ، فكانت محدودة ، ولا يتجاوز طول أضلاعها ٤٠٠ - ٥٠٠ ياردة . ولم يشغل البناء كل هذه المساحة ، فيقع بين المساكن ، ساحات وحدائق . أما الریض

Suburbium ، الذى امتد زمن الميروفنجيين خارج السور ، فقد اختفى .
والواضح أنه عند حدوث غارة من الغارات ، يهرع إلى المدينة سكان
الجهات المجاورة .

وعجل بتفكك دولة الفرنجة القوضى التى نشبت فى القرن التاسع ؛
فالكونتات الذين يعتبرون أكبر الملاك فى أقاليمهم ، أفادوا من الأحوال
السائدة ، فاستقلوا بأقاليمهم ، وجعلوا مناصبهم وراثية ، وأضافوا إلى
سلطاتهم الخاصة ، ما عهدت الدولة إليهم من السلطات العامة ، وحرص
كل منهم على أن يقيم لنفسه إمارة على حساب الكونتات الآخرين ،
فانقسمت الإمبراطورية الكارولنجية فى منتصف القرن التاسع ، إلى أقاليم
خضعت لعدد من الأسرات المحلية ، ولم يربطها بالتاج إلا يمين الولاء .
ولم تكن الدولة من القوة ما يجعلها تقاوم هذا التفكك الذى تم بالعنف
والإكراه ، ومع ذلك فقد كان فى صالح المجتمع . إذ التزم الأمراء ، بعد
أن استقلوا بالسلطة ، بحماية الأرض والدفاع عن السكان . وكلما ازداد
سلطانهم ، اشتد اهتمامهم ، بأن يتخذوا لإماراتهم من النظم ما يكفل
الامن والسلام .

وأول ما كانوا فى أشد الحاجة إليه ، هو أمر الدفاع ، ضد المغيرين
من المسلمين والشمالين والأمراء المجاورين . فقامت مواقع حصينة أوائل
القرن التاسع ، صار يطلق على كل منها من الألفاظ ما يدل على أنه حصن ،
سواء كانت مستمدة من اللاتينية مثل *Castrum* ، *Castellum* ، أو من
الألمانية مثل *burgus* .

وكانت هذه المدينة الحصينة عبارة عن دائر مسوّر ، يحيط به خندق ،
وفى داخل الدائر (الطاق) ، قام برج متين ، وقلعة أو حصن ، استقرت
به حامية من الفرسان . تتلقى أوامرها من القسطلان . وللأمير دار

فى كل قلعة من هذه القلاع ، ينزل بها مع حواشيها ، حسبما تقتضى أحوال الحرب والإدارة . وبالمدينة أيضاً كنيسة صغيرة ، أو كنيسة ، يلحق بها مبان لرجال الدين ، فضلاً عن أماكن تتخذ مقراً للمحاكم التى تنعقد فى أوقات معينة ، ويقدم إليها الأعضاء من الخارج . ويضاف إلى كل ذلك ، الأجران والمخازن ، وما يرد من المحصولات يكفل معيشة رجال الحامية ، ويقوم الفلاحون على عمارة الأسوار .

كانت القلعة أول الأمر مؤسسة عسكرية ، تعمل على توفير الأمن والسلام ، لسكانها ، ولأهل البلاد المجاورة ، على أنه يصبح أيضاً اعتبارها مركزاً للإدارة ، فلم يعد القسطلان قائداً فحسب للفرسان والحامية المراقبة بالقلعة ، بل إن الأمير عهد إليه بالسلطة المالية والقضائية فى منطقة شاسعة حول أسوار القلعة ، صارت تعرف فى القرن العاشر ، بالقسطلانية فأضحت القسطلانية بالنسبة للقلعة ، أشبه بالأبروشية بالنسبة للمدينة ، وفى أثناء الحرب يتخذها السكان ملاذاً لهم ، وفى زمن السلم ، يقدمون إليها للمشاركة فى مجالس الحكم ، أو يؤدون ما عليهم من التزامات .

ومع ذلك لم يكن للقلعة صفة المدينة . فسكانها من الفرسان ورجال الدين ، وموظفى الضياع ، والموظفين القضائيين ، والأرقاء المرتبطين بخدمتهم ، إنما يعيشون على ما ينتج من الأرض ، أو الضرائب التى تجرى جبايتها من السكان خارج الحصن . فمن الناحية الاقتصادية ، لم يكن السكان منتجين بل يصبح اعتبارهم مستهلكين ، يعيشون على ما يرد إليهم من الجهات المجاورة من موارد . يضاف إلى ذلك أنهم لم يحوزوا ما يصبح اعتباره حكومة مستقلة استقلالاً ذاتياً . فلم يكن الحصن الذى يقيمون به ، هو الهدف الذى يبدلون له كل نشاطهم ، ولم يقيم لذاته ، بل من أجل المنطقة المجاورة ، فهو عبارة عن مركز (موطن) ، يجتمع به السكان المحليون ، غير أنهم لا يقيمون به ، فلم يعيش به الفلاحون الذين حملوا المحصولات من الضياع ،

ولم يستقر به الخلفون Scabinii ، الذين جاءوا للنظر في القضايا ، إذ أن كل هؤلاء كانوا يغادرونه بعد إنجاز مهمتهم .

قلتم تكن المدن الحصينة burgs إلا مواضع حصينة ، ومراكز إدارية ولم يكن لسكانها قوانين أو نظم خاصة بهم ، فلم تختلف حياتهم عن حياة سائر الناس . ولم نعرف شيئاً عن النشاط التجارى والصناعى بها ، ولم يزد عدد سكان كل منها على بضع مئات من الناس . ومع ذلك فقد كان لها أهمية كبيرة فى تاريخ المدن ، إذ صارت فيما بعد مواضع للمدن ، إذ هيات ما يلزم من المساكن للطوائف التجارية والصناعية ، فحول أسوارها قامت المدن بعد النهضة الاقتصادية التى ظهرت بوادرها فى القرن العاشر .

التجارة فى القرن التاسع :

سبق أن أشرنا إلى أن المجتمع الكارولنجى قام أساساً على الاقتصاد الزراعى ، فالأرض تعتبر المصدر الأساسى للثروة ، وتعتبر الزراعة الصورة العامة للعمل ، على أنه كان للزراعة أيضاً صفة تجارية ، فنظام الضيعة السائد وقتذاك لا بد أنه انطوى على قدر من النشاط التجارى . فالمعروف أن الضياع الكبيرة تألفت دائماً من مزارع ، وبعض هذه المزارع يقع على مسافات بعيدة من المقر الرئيسى لصاحب الضيعة ، فكان لازماً أن يحمل إلى المقر الرئيسى للضيعة ، المحصولات من مسافات بعيدة . يضاف إلى ذلك أن بعض الكنائس ، توافر لها من الهبات والمنح التى نمرها بها الأتقياء من الملوك والنبلاء ، ما جعل إيراداتها تزيد على حاجتها ، فكان لازماً عليها أن تستغنى عن جانب من الفائض من المحصول . وما قام من أسواق صغيرة فى الحصون أو المدن ، أدى إلى ظهور عمليات تجارية منتظمة ، على الرغم من ضآلة أهميتها ، وبذا ظهر شىء من النشاط التجارى .

غير أنه ما كان مفتقرا إليه ، وكان قد اختفى ، هو وجود فئة التجار
المحترفين ، أى جماعة من الناس يمتنون البيع والشراء . وما ورد فى الوثائق
المعاصرة من لفظة mercatores ، أو negociatores لم يكن المقصود بها
التجار بالمعنى المعروف ، بل جرى إطلاقها على البائعين والمشتريين الطائرتين ،
ومنهم الخدام الذين يتولون التصرف فى الفائض الذى يزيد عن حاجة
الدير ، ومنهم المغامرون الذين يقتفون أثر الجيوش ، أو الذين يمارسون
التجارة فى الأسلحة والأرقاء على أطراف بلاد الصقلية .

وفى القرن التاسع كان الأفراد الذين يصح أن يتخذوا صفات التجار ،
هم اليهود والإيطاليون ، الذين اشتد اهتمامهم بالتجارة فى التوابل والمنسوجات
الشرقية ، التى حملوها ، برغم ما تعرضوا له من متاعب ، من البندقية إلى
ما وراء جبال الألب بعد اجتياز دروبها وممراتها .

كل هذا دل على وجود قدر من النشاط التجارى ، أسهم فيه السفن
التي تمخر الأنهار أثناء فصل الصيف . على أن النقل بطريق النهر لم يكن
يجرى ، فيما يبدو ، إلا فى شمال غاله . فأول ما سمعنا عن الفريزيان
(الذين التقت فى بلادهم أنهار الراين والميز والشلدت) ، بأنهم كانوا أرباب
سفن تجارية زمن شرلمان وأخلافه المباشرين . فعبارة pallia fresonica
جرى إطلاقها على القماش المنسوج فى الفلاندر ، لأن هؤلاء الملاحين هم الذين
تولوا نقله فى سفنهم . والراجح أن هؤلاء الفريزيان أقاموا محلات (محطات)
ناشطة فى ماينز ، ومايسترخت Maestericht وقالنسين ، والراجح أيضاً
أنهم ترددوا على ميناء دورشتاد Dorestad (بالقرب من مصب
الراين) ، وكوينتوفيك Quentovic ، وعن طريقهما جرى الاتصال
بين شمال الإمبراطورية الكارولنجية ، وبين إنجلترا والأقاليم الاسكندنافية .

غارات السماليين :

وما حدث حوالى منتصف القرن التاسع الميلادى من غارات السماليين (النورثمن) عطل نمو الحركة التجارية ؛ فالأنهار التى نشطت بها التجارة ، ظلت لمدة خمسين سنة ، طرقا للمغيرين ، استخدموها أثناء توغاهم داخل البلاد ، وفى نقل ما حصلوا عليه من الغنائم . فلما عاد الهدوء ، أصاب مجتمع غرب أوروبا من التغيير الشديد ، ما تعذر على التجارة أن تستأنف نشاطها السابق ؛ إذ تفتت السلطة الملكية ، وسادت الفوضى ، فاعتنم كبار موظفى الملك الفرصة ، واغتصبوا ما كان للملك ببلادهم من حقوق السيادة . فالكونتيات الإدارية القديمة لم تلبث أن تحولت إلى إمارات استقلت عن سيدها فى كل شىء ، ما عدا ما يربطها بالسيد من علاقات التبعية . هؤلاء النبلاء هم الذين تولوا مقاومة المغيرين ، السماليين ؛ وبذلوا فى ذلك كل ما لديهم من قوة ونشاط ؛ وبفضل ما أدوه من مساعدة للسكان ، ازدادت سطوتهم ، وتوطدت سلطتهم التى اغتصبوها .

قام هؤلاء النبلاء بتشيد ، ما سبق الإشارة إليه ، كثير من المعاقل التى اتخذت أسماء *burgi* و *castella* و *castra* ، لرد المغيرين ، ولاتخاذها مأوى للناس النازلين بأراضيهم ، وجعلوا من هذه المعاقل مراكز اقتصادية لضياعتهم ، وأنزلوا بها حاميات من الفرسان وجعلوا به نوابا عنهم ، اتخذوا اسم *Castellani* ، تولوا الدفاع عن الحصن ، وإدارة حكومة المنطقة المجاورة ، ومباشرة قضائها . وما انطوى عليه هذا النظام من صور مختلفة فى سائر الجهات ، لا يتحقق الحقيقة فى أنه حاز فى كل مكان نفس الخصائص الأساسية . وهذا التشابه لم يكن واضحا فحسب فى القارة الأوروبية ، بل كان معروفا فى إنجلترا . فالمدن *boroughs* ، بإنجلترا الإنجليزية السكسونية تنتمى دون شك ، لنفس النظام الذى تنتمى إليه حصون الإمارات التى قامت على أنقاض الإمبراطورية الكارولنجية .

إصباة التجارة :

على أن غارات الشماليين (النورثمن) لم تؤد فحسب إلى خرائب كثيرة ، بل إن الفيكنج الذين كانوا قراصنة كانوا أيضا يهدفون إلى الحصول على الثروة فما توافر لهم من الغنيمة ، يسرّ لهم مباشرة التجارة في صورة بدائية ، على سواحل بحر الشمال ، وبحر البلطيق . وفي نهاية القرن التاسع ، كانت المحطات التي أقامها السويديون ، وهم شعبة من الفيكنج ، على امتداد نهري دويتا والدنيبر ، قد حققت أرباحا طائلة من هذه التجارة ، وهذه الوسيلة اتصلوا فعلا بالبلاد الإسلامية ، والدولة البيزنطية ، في حوض البحر الأسود . ومنذ تخلى الاسكنديناويون عن حياة النهب ، التي أثاروا بها الرعب في أوروبا أثناء القرن التاسع وشرط من القرن العاشر ، وازداد شغفهم بالحياة البحرية التجارية . وبفضلهم استعاد شمال أوروبا الاتصال بالإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية ، التي تزيد عنهم رقيا وتقدما .

وحوالى ذلك الوقت ، تم الاتصال أيضا بطريق آخر . فعلى الرغم من التوسع الإسلامي في البحر المتوسط ، لم تكف البندقية مطلقا عن المحافظة على نشاطها التجاري ، مع شواطئ الإمبراطورية البيزنطية والقسطنطينية . وما اشتهرت به البندقية من عبقرية تجارية ، حملها على المبادرة إلى إقامة علاقات تجارية منذ زمن مبكر ، مع الموانئ الإسلامية على البحر المتوسط ، وما نتج عن ذلك من آثار كبيرة ، أضعف من حدة التعصب المسيحي . ففي القرن العاشر الميلادي صارت البندقية ميناء كبيرا ، وامتد نشاطها إلى الأراضي الإبطالية ، فأثار بها حياة اقتصادية ناشطة . وفي مستهل القرن الحادى عشر ، بدت تباشير ما ينتظر جنوه ويزا من عظمة مقبلة ، إذ نجحتا بعد قتال شديد مع المسلمين ، في شق طريقهما إلى البحر

المتوسط ، بعد أن أغلقه المسلمون منذ القرن الثامن في وجوههما .
وبذا نهض على طرفي أوربا مركزان تجاريان ، بفضل جهود
الاسكنديناويين والبنادقة .

ولم تلبث الحياة الاقتصادية أن نشطت في جميع الجهات الساحلية ، ومنها
ازدادت انتشاراً واتساعاً إلى الداخل عن طريق وديان الأنهار ، وهى الطرق
الطبيعية ، التى هيأتها المعالم الجغرافية الطبيعية ، حتى حان الوقت الذى
بلغ فيه انتعاش التجارة في الشمال والجنوب من القوة ، ما أثر في
غرب أوربا .

وينبغى أن نقتصر هنا على دراسة مركز من مراكز النهضة الاقتصادية
في الشمال وظهر جلياً أثناء القرن العاشر ، الآثار الأولى الناجمة عن هذه
النهضة الاقتصادية . ففي ذلك الحين ظهرت دلائل هامة عن النشاط
التجارى ، على امتداد نفس الأنهار التى كان يجتازها زمن شريمان ، سفن
الفريزيان . فانتعشت الملاحة في أنهار الراين والميز والشلدت . فعلى الساحل
لم تلبث بروج Bruges ، التى كانت في ذلك الوقت على اتصال بالبحر
(الشمال) ، عن طريق خليج زوين Zwin ، أن فاقت في نشاطها
كوينتوفيك ، ودورشتاد ، اللتين كان لهما السيادة حتى ذلك الوقت .
فأضحت بروج مركز النشاط التجارى ، لفلاندر وشمال فرنسا ، كما كانت
روما لحوض نهر السين ، أو كلونيا لحوض نهر الراين . يضاف إلى ذلك
ما حدث حوالى سنة ١٠٠٠ ، من نهوض مدن جديدة في جهات أخرى ،
باعتبارها مراكز مرور ، ومنها باريس وقردان ، وليج ، وجنت ،
وسانت أومر ، وكبراى ، وفالنسين . وهذا الإحصاء بالغ الأهمية ،
لارتباط هذه المواضع بالطرق المائية المؤدية إلى البحر .

التجار :

غلب على التجارة في هذه الفترة صفة الانتقال والحركة . فالتجار الذين يعملون بها ، كانوا تجاراً جائلين ، يلتقون في جماعات ، ويرتحلون برا وبحرا لنقل القمح والنبيد والصوف أو القماش إلى جهات نائية . فنظرهم وهيئتهم كانت أشبه بما يحدث في القوافل ، كل شيء يوحى بهذه المقارنة ، من حيث طول الرحلة ، وأخطارها ، والمساعدة المتبادلة المطلوبة من كل عضو من أعضاء الجماعة ففويت روح الجماعة وظهرت أهميتها في البيع والشراء . وبفضل اجتماع هؤلاء التجار سوياً ، استطاعوا أن يعقدوا صفقات تجارية كبيرة . هذا الاتحاد الذي لا بد منه في التجارة المنقولة ، جرت الإشارة إليه في المصادر المعاصرة باسم نقابة *gild, hanse, carite, confrère* .

وفي القرنين العاشر والحادي عشر ، ظهر هؤلاء على أنهم طبقة من التجار المخترفين فلم تكن التجارة عندهم مهنة طارئة أو مؤقتة ، بل كانت مهنة ثابتة . وبظهور هؤلاء التجار ، وهم الطبقة التي لم تحصل على معاشها من امتلاك الأراضي أو زراعتها ، بل من المقايضة ، والبيع ، وهى الطبقة التي اختفت منذ أواخر زمن الميروقنجيين أخذت تستأنف دورها في المجتمع الجديد .

فن أين جاء هؤلاء التجار ؟ كان لزاماً علينا أن نلجأ إلى الافتراض عند الإجابة على هذا السؤال ، نظراً لأنه لم يتوافر الدليل القاطع . من الطبيعي أن نفترض أن طبقة التجار أخذت تنمو بالتدريج ، وسط جموع المشتغلين بالزراعة ، على أن هذه النظرية لم تجد من الأسانيد ما يدعمها . فالتنظيم الاجتماعي ، في العصور الوسطى ، الذي يقضى بارتباط الأسرة بالأرض ، يجعل من العسير إدراك الحافز ، الذي يدعو الناس إلى أن يستبدلوا بحياتهم التي كفّل لها العيش امتلاك الأرض ، حياة التاجر ، شديدة

التعرض للخطر . وعلى الرغم من أن الفلاحين ترددوا عادة على الأسواق المحلية ، فإنهم لم ينجحوا من الأرباح أو الأموال ما يكفي لإغرائهم بأن يتخذوا حياة أساسها التجارة .

ومن المحقق أن احتراف التجارة واتخاذها مهنة ظهر في البندقية ، في فترة لم يتوقع فيها انتشاره إلى غرب أوروبا . إذ أن كاسيدروس ، يشير في القرن السادس إلى البنادقة على أنهم قوم ملاحون تجار . ومن الحقائق الثابتة أن البندقية تكسدت بها الأموال في القرن التاسع الميلادي . فما عقدته البندقية من معاهدات مع الأباطرة الكارولنجهين ، والأباطرة البيزنطيين ، دلّ ، دون شك ، على طبيعة حياة سكانها ، بأنهم يمارسون التجارة . على أنه لم يتوافر من المادة التاريخية ، ما نستخلص منها الطريقة التي تجمع بها رأس المال ، والتي جرت بها ممارسة التجارة^(١) . والراجح أن الملاح الذي كان يستخرج من بطائح البندقية ، يعتبر سلعة هامة للتصدير ، وتزايدت

(١) المعروف أنه حدث في زمن الميروفنجيين ، أن استقر بمدن عديدة في غانة جاليات من التجار الأجانب ، إما من السوريين القادمين من الشرق وإما من اليهود . على أن السوريين اختفوا زمن الكارولنجهين . ولم يتوافر من الأدلة ما يشير إلى وجود تجار محترفين في المدن الأسقفية . ومع ذلك ورد في بعض النصوص ما يدل على وجود تجار *negociatores* انصرفوا إلى مهنتهم كل الوقت ؛ ومنهم يهود ، ومنهم مسيحيون . ومن هؤلاء التجار من كان يتردد أثناء طوافه ، من حين إلى آخر ، على بلاط بعض الأمراء ، فيمده بناء على طلبه ، بما احتاج إليه من السلع ، ولا سيما السلع الشرقية . وبذلك الأمراء الكارولنجهيون الحماية هؤلاء التجار . وهذه السياسة تلمس آثارها في لومبارديا في قانون استولف (٧٤٩ - ٧٥٦) .

ويتبين من ذلك أن اليهود ألفوا في مشهل مرحلة الانتقال ، بين العصور القديمة والعصور الوسطى ، فئة من أهم فئات التجار ، ويعتبرون من الرواد في هذه الناحية ، وتزايد عددهم من وفد عليهم من شرق أوروبا . ولم يحترفوا أول الأمر تجارة إقراض المال ، بل مارسوا المتاجرة في السلع . ولم يكن من التجار المسيحيين في داخل الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، إلا فئة واحدة ، هي جماعة الفريزيان .

(انظر : Camb , Ec, Hist 10-II. pp. 10-11 .)

الأرباح بفضل النشاط التجارى على امتداد شواطئ بحر الأدرياتي ، وما كان من علاقات تجارية مع القسطنطينية . واكتحل للبندقية فى القرن العاشر ما اتخذته من نهج لترقية تجارتها ، فشحاع فيها استخدام الكتابة ، وانتشر استخدام القروض ، إذ درج تاجر البندقية على أن يقترض من أحد الممولين ، ما يلزم من الأموال ، لتمويل شحنة من السلع التجارية ، ويبلغ سعر الفائدة حوالى ٢٠ ٪ . وتحمل السفينة عدداً من التجار يشتركون عادة فى التجارة ، ونظراً لتعرض السفن للأخطار ، كان يحرسها قافلة من السفن المسلحة ، وفى ذلك من الدليل على وفرة الأرباح .

على أن السر فى ازدياد ثروة تجار البنادقة وأرباحهم ، إنما نلتلمسه فى ارتباط نظامها التجارى بنظام بيزنطة ، وبما كان من النظم التجارية فى العصور القديمة . والواقع أن البندقية لم تكن تنتمى إلى الغرب إلا بموقعها الجغرافى ، على أنها تعتبر غربية عن الغرب ، فى أسلوب حياتها ، والروح التى تثيرها وتحركها . إذ نقل الرواد الأوائل إلى البندقية ، بعد اللجوء إليها من أكويليا ، ما كان معروفاً فى العالم الرومانى من النهج الاقتصادى والأساليب الاقتصادية . وما لقيه هذا المركز التجارى الهام من الحماية ، وما أصابه من النمو والتطور ، إنما جاء من العلاقات النشيطة التى ظلت تربطه (البندقية) ، منذ البداية ، بإيطاليا البيزنطية والقسطنطينية ، ولم تنقطع الصلة بين البندقية والشرق ، فيصح اعتبار البحارة البنادقة أخلافاً للملاحين السوريين ، الذين استمر نشاطهم ، حتى زمن التوسع الإسلامى ، فى ميناء مرسيليا والبحر التيرانى . فلم يكونوا فى حاجة إلى فترة طويلة من المران حتى يصلحوا لممارسة التجارة ؛ فما كان للتجارة من تقاليد ترجع إلى زمن بعيد لم تضع نهائياً ، وقد كان ذلك كافياً لتفسير ما صار للبنادقة من مكانة ملحوظة فى التاريخ الاقتصادى فى غرب أوروبا . وزاد من مكانة المركز الاقتصادى للبندقية ، ما تعرضت له من تأثيرات بيزنطية ، إذ كانت من توابع بيزنطة فى مستهل ظهورها .

فاحتراف التجارة ظهر في البندقية ، منذ ظهور المدينة ذاتها ، على عكس ما حدث في بقية أوروبا ، من تطور مهنة التجارة عن مدينة فتدت منذ زمن بعيد ما كان لها من آثار قديمة . وإذا كانت البندقية أثرت أثناء القرن الحادى عشر في المدن البحرية الأخرى التى أخذت في الظهور ، مثل بيزا وجنوة ، ثم مرسيليا وبرشلونة ، فإنها لم تسهم في قيام طبقة التجار في داخل القارة نظراً لأن نشاطها التجارى لم يمتد إلى الداخل إلا بالتدريج . وعلى الرغم من ظهور التجار البنادقة في لومبارديا وشمال الألب ، غير أنه لم تستقر بهذه الجهات جاليات بندقية . إذ أن أحوال التجارة البرية بلغت من شدة الاختلاف عن أحوال التجارة البحرية ، ما جعل احتمال تأثير البنادقة بعيداً .

على أنه ظهر من جديد في قارة أوروبا أثناء القرن العاشر طبقة من التجار المحترفين ، اضطرد نجاحهم وتقدمهم في القرن التالى . ومن المحقق أن تزايد عدد السكان ، الذى اشتد ظهوراً ووضوحاً في هذه الفترة ، وكان وثيق الصلة بظهور هذه الطبقة . ويبدو أن هؤلاء التجار المعروفين في أوائل العصور الوسطى باسم mercatores ، جرى انتزاعهم من العناصر الفائضة في الحياة الزراعية ، واشتهروا في الوثائق بالفقراء pauperes ، فتحتم عليهم لحرمانهم من الأرض ، أن يكدوا لسد رمقهم ، فصاروا يوثجرون أنفسهم أيام جنى المحصولات ، أو ينخرطون في سلك العساكر المأجورة زمن الحروب ، أو يعيشون على صدقات الأديرة ، أو يلحقون بجموع المتشردين الذين يطوفون في البلاد . ولا شك أن رواد التجارة كانوا من هؤلاء المغامرين .

ومن الطبيعى أن يدفعهم هذا النوع من الحياة ، إلى أن يلتمسوا معاشهم أو الحصول على ثروة بفضل ما اشتروا به من روح المغامرة ، والقدرة على الإفادة من الأحوال والظروف . فإذا اشتركوا مثلاً في الحج ، فلا بد

أنهم ترددوا على الموانئ والأسواق بكافة أنواعها ؛ فاشتغلوا بحجارة ، أو حاملين أو عملوا في المراكب . ولا بد أن كان من بينهم من اشتهر بالتجربة والخبرة ، ومنهم من حذق لغات أجنبية ، وعرف عادات وتقاليد سائر البلاد ، فإذا تهيأت لهم الفرصة ، أفادوا منها بفضل ما كان لهم من هذه الصفات . فإذا أصاب الواحد منها ربحاً ضئيلاً ، حرص بذلكاته ومهارته على أن ينميه ويستكثره .

فكان هذه الطبقة من التجار بدأت في الظهور دون أن يكون لديها رأس المال ، ومن الحق أن القروض لعبت دوراً كبيراً في مستهل ظهور التجارة ، فتولى كثير من التجار نقل متاجرهم لم تخصصهم ، وما يتحصل من الأرباح ، اقتسمها التجار وأصحاب السلعة ، وكانت الأرباح مجزية ، إذ أن ندرة السلع جعلت الأثمان مرتفعة ، وما حدث من انتشار الجماعات ، وسوء المواصلات ، هيأ الفرص للربح والثراء ، فيكفي نقل بعض زكائب من الحبوب ، إلى الجهات التي كانت في حاجة إليها ، حتى يصيب التاجر ربحاً مجزياً . ولم يمض إلا زمن قصير ، حتى ظهر من بين هؤلاء الحفاة المغامرين الجائلين ، فئة من الأغنياء المحدثين .

والواقع أن التجارة في العصر المتأخر للعصور الوسطى لم تعرف إلا في تلك الصورة الأولية ، التي تعتبر القافلة من أهم خصائصها ؛ فلم تتحقق التجارة برآً وبحراً إلا بفضل ما تبثه الجماعة (النقابة) في أعضائها من الأمن المتبادل ، وما تفرضه عليهم من نظام ، وتلزمهم به من الخضوع للوائح ، فلا تقلع السفن إلا إذا اجتمعت في شكل أساطيل صغيرة ، ولا يرتحل التجار إلا في جماعات . فما يترتب على اجتماعهم من قوة ، يكفل لهم الأمن والسلام .

ومن الخطأ أن نرجع ظاهرة قيام اتحادات التجار إلى أصل ألماني ، على الرغم من أن لفظي *hanse* ، *gild* ، اللتين تطلقان على طوائف التجار

في شمال أوروبا ، ترجعان في أصولهما إلى ألمانيا . فالواقع أن ظاهرة التعاون نصادفها دائماً في الحياة الاقتصادية ، وهي واحدة في جوهرها في كل مكان . فلم تنتشر التجارة في إيطاليا أو في الأراضي المنخفضة إلا بالتعاون (الاتحاد) . فما هو معروف في الأقاليم التي يسود بها اللسان الروماني ، من مصطلحات charités ، frairies ، وجماعات التجار compagnies ، تقابل في الواقع ما هو معروف في البلاد الجرمانية من مصطلحي hanses ، gilds .

وتبين من المصادر أنه منذ القرن العاشر تزايد في غرب أوروبا عدد التجار ، وتصور هؤلاء التجار على أنهم عصابات مسلحة ، تحيط بالعربات والخيول التي تحمل السلع التجارية ، ويخضعون لسلطة رئيس ، وارتبطوا فيما بينهم بيمين الولاء للجماعة ، وما كان من روح الصلابة والتمسك بين أفراد الجماعة ، زاد في نشاطهم وقوتهم . والواضح أن المتاجر تشترك الجماعة في شرائها وبيعها ، ويجري توزيع الأرباح ، حسب نصيب كل من أفراد العصابة من الأسهم .

وتقوم هذه الجماعات عادة برحلات طويلة ، ومن الطبيعي أنهم لا يمارسون التجارة المحلية ، أو تكون تجارتهم قاصرة على السوق الإقليمية ، فالمعروف أن التجار الإيطاليين بلغوا في رحلاتهم ، باريس والفلاندر . وتردد إلى ميناء لندن في القرن العاشر ، تجار من كلن والفلاندر وروان ، فكان من خصائص التجارة أنها كانت على نطاق كبير . فما قام به البنادقة والأمافيون ، ثم البيازنة والجنويون ، منذ البداية ، من رحلات بحرية طويلة ، جرى على نهجهم التجاري في القارة ، عند طوافهم بالأقاليم ، إذ كانت هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق أرباح طائلة . إذ كان لزاماً عليهم أن يلتمسوا من الجهات النائية ما يتوافر بها من المتاجر ، ثم يبيعونها في المواضع التي تندر بها هذه السلع ، فتزداد قيمتها ، وبذلك يجنون ربحاً مجزياً . وبلغ من اشتداد

الرغبة في الربح ، أن التجار لم يحفلوا بما تعرضوا له من المتاعب والأخطار ، فلا ينقطع التاجر في العصور الوسطى عن ارتياد الطرق إلا في زمن الشتاء .

وهذا التاجر الدوار (الجائل) ، لابد أنه أدهش المجتمع الزراعى ، بما اتخذته من حياة مخالفة لعاداتهم وتقاليدهم ، وبما كان من تردده على كل مكان ، فأثار الحركة والنشاط في المجتمع الذى ارتبط أفراده بالأرض ، وبفضل ذكائه ونشاطه ، جمع ثروته . والواضح أن النبلاء لم يسعهم إلا أن يكبروها هؤلاء الأغنياء المحدثين ، الذين لم تعرف المواضع التى جاءوا منها ، وأن ينكروا عليهم ما أصابوه من أرباح كبيرة ، وأن صار يحوزهم من الأموال ما يفوق ما عند النبلاء ، بل تحتم عليهم في وقت الشدة والاضطرابات ، أن يلجأوا إليهم ليقترضوا الأموال .

على أن فكرة احتقار الاشتغال بالتجارة تأصلت عند الإقطاعيين ، باستثناء ما حدث في إيطاليا من إقبال الأسرات الأرستقراطية على استثمار أموالها في العمليات التجارية .

أما رجال الدين ، فإنهم اعتبروا الحياة التجارية مصدر خطر على سلامة الروح والنفس ، ويحذر التجار العناء والمشقة لإرضاء الله ، واعتبر المشرعون الكنسيون التجارة من الربا ، وأنكروا السعى وراء الربح والمكسب ، واعتبروه من قبيل النهم وحب جمع المال . والواقع أن الزهد والتقشف يتعارض في نظر الكنيسة مع النمو الاقتصادي ، فما كانت تعيش عليه الكنيسة من الضياع ونظامها ، كان بعيدا عن فكرة التجارة والربح . فإذا أضفنا إلى ذلك ما اشتهرت به الحركة الكالونية من الزهد ، أدركنا السبب الذى تذرعت به الكنيسة في كراهية النشاط التجارى . وزاد قلق التجار لما اعترض خلاصتهم من عقبات ، بسبب ما اتخذوه وامتنعوه من حياة التجارة .

على أن الوضع القانوني للتجار زاد في مكانتهم في المجتمع الذى أثاروا دهمته في أمور كثيرة . إذ كانوا يعتبرون في كل مكان غرباء ، نظرا لما دأبوا

عليه من الطواف ، ولما ألفوه من حياة التشرّد والارتحال . فلم تكن أصول هؤلاء الرجال معروفة لأحد من الناس ، ومن المحقق أن معظمهم ينتمون إلى أصول غير حرة ، لم تمنعهم من الانتقال والمغامرة ، ولم يكونوا أرقاء ، فالقانون جعل الرجل حراً ما لم ينتم إلى سيد . ولذا اعتبر القانون التجار أحراراً ، على الرغم من أن معظمهم كانوا أبناء لأرقاء . فما حدث من انتزاع أنفسهم من الأرض التي نشأوا بها ، أدى في الواقع إلى تحررهم . وفي هذه البيئة الاجتماعية ، التي ارتبط فيها الناس بالأرض ، وانتمى كل واحد إلى سيد من السادة الإقطاعيين ، كان التجار يطوفون بأنحاء البلاد ، دون أن يطالب أحد بانتائهم إليه . فلم يطالبوا بالحرية ، بل جاءتهم الحرية عفواً ، لأنه ما من أحد يستطيع أن يثبت بأنهم لا يتمتعون بها ، فحصلوا على الحرية بحكم العادة والمدة القانونية . والخلاصة أن المدينة الزراعية جعلت من الفلاح رجلاً ، كان الرق هو حالته الطبيعية ، على حين أن التجارة جعلت من التاجر رجلاً ، كانت الحرية وضعه الطبيعي ، ومنذئذ صار يخضع لسلطان القضاء العام ، بدلاً من الخضوع لقضاء السيد الإقطاعي أو الكنيسة .

وفي نفس الوقت كفل حماية التاجر السلطة العامة ، فالأمراء المحليون الذين التزموا بحفظ الأمن وإقرار السلام في كونياتهم ، أمدوا رعايتهم إلى التجار ، فلم يفعلوا أكثر من أن يواصلوا سياسة الدولة التي اغتصبوا سلطاتها . وأصدر شارلمان القرارات التي ترضى الحجاج والتجار ، من اليهود والمسيحيين ، وسار خلفاؤه على نهجه . يضاف إلى ذلك أن الأمراء حرصوا على أن يجتذبوا إلى أقاليمهم أعداداً كبيرة من التجار ، فأثاروا بها النشاط وكانوا عاملاً في ازدياد الموارد المتحصلة من رسوم الأسواق . فالتخذ الكونتات التدابير اللازمة لمناهضة قطاع الطرق ، وسهروا على سلامة الأسواق وتأمين طرق المواصلات . فازداد النشاط التجاري في القرن

الحادى عشر ؛ بفضل توافر الأمن والطمأنينة ، فأمرت الكنيسة بقطع اللصوص وقطاع الطرق ؛ وأسهم فى حماية التجار ما جرى فى القرن العاشر الميلادى من ابتكار نظام هدنة الله .

على أن التجار أدركوا أن القوانين التى صدرت لمدينة قامت على أساس الزراعة ، لا تلائم حاجات التجار ، الذين احتاجوا إلى نظام قضائى ، أكثر بساطة ، وأكثر إنصافا ، وأشد مرونة ويسرا . فى الأسواق صاغوا لأنفسهم قانونا تجاريا jus mercatorum نلمس آثاره الأولى فى مستهل القرن الحادى عشر ، والراجح أنه جرى الاستناد إليه فى زمن مبكر ، على الأقل ، فى القضايا التى تقوم بين التجار . والواضح أن هذا القانون عبارة عن مجموعة من العادات والتقاليد ، نجمت عن الخبرة التجارية وانتشرت من مكان إلى مكان ، بانتشار التجارة . فالأسواق الإقليمية الكبيرة التى يهرع إليها فى مواسم معينة التجار من سائر الأقاليم ، والتى قامت بها محكمة خاصة للنظر فى القضايا العاجلة ، لا بد أنها شهدت منذ البداية قيام نوع من القضاء التجارى ، كان سائدا فى كل مكان ، على الرغم من اختلاف البلاد واللغة والقوانين العامة .

وبذا لم يكن التاجر فحسب رجلا حرا ، بل صار له امتيازات وحقوق ؛ فلم يختلف عن النبيل أو رجل الدين ، بما حازه من قانون خاص ، وصار يضارعهما أيضا فى أنه لم يخضع لما يخضع له الفلاحون من سيادة الأمير الإقطاعى أو الكنيسة .

استقرار التجار بالمدن — الطبقة الوسطى :

على أن كل نوع من الحرف لا بد أن يدل على وجود بعض مراكز الالتقاء أو التجمع (المدن) ، التى تحكم فيها من المعالم الطبيعية ما يسد حاجات النظام الاجتماعى وتطور وسائل النقل . فرعوس الخلعجان ، ومصبات

الأنهار ، والتقاء نهري ، وموضع يصبح عنده الجدول غير صالح للملاحة ، كل ذلك تعتبر مواضع جعلتها الطبيعة صالحة لأن تكون محطات يجتازها المارة والمترحلون . غير أنه في مجتمع أوائل العصور الوسطى ، كان من الحتم ألا يجد التجار في هذه المواضع أيضاً إلا أقل ما يكون من السكن والأمن . ولذا لا يسعنا إلا أن نتصور أنه لا بد أن اجتذبتهم المدن والحصون التي كان لها من المواقع الجغرافية ، ما يلائم ممارسة حرفتهم .

على أن هجرة التجار إلى المدن الناشئة كان ظاهرة استمرت قرونا عديدة ، إذ أن ظهور المدن استغرق فترات طويلة من العصور الوسطى ، ولم يكن عدد المدن في أول الأمر كبيرا ، ويصح أن نحصرها في منطقتين بالغرب ، وفي الجنوب في إيطاليا وبعض المناطق التي تطل على ساحل البحر المتوسط ، وفي الشمال ، تقع على نهر الشلدة والميز والراين ، وتواجه إنجلترا .

فالملاحظ أننا نصادف ، قبل زمن طويل من غارات الشماليين ، ما يشير إلى ما اتخذته مواضع عديدة في شمال أوروبا ، من اسم portus ، الذي لاشك أنه يدل على نشاط تجاري ، ومن هذه المواضع دينان Dinant على نهر الميز ، وكمبراي وفالنسيين على نهر الشلدة ، ودورستاد على نهر الراين ، وكوينتوفيك على نهر كانش Canche .

والواقع أن نظام التجارة في العصور الوسطى حتم على التجار المغامرين أن يستقروا في مواضع معينة . ففي الفترات الواقعة بين رحلاتهم ، ولاسيما حينما يتعذر عليهم ، بسبب الأحوال الجوية ، اجتياز البحار أو الطرق ، كان لزاما عليهم أن يتجمعوا في مواضع معينة بالإقليم (الأراضي المنخفضة) . ومن الطبيعي أن يتخذوا لمقامهم المواضع التي اشتهرت بسهولة المواصلات ، والتي يسهل بها ممارسة التجارة ، والتي يطمئن التجار فيها على أموالهم وسلعهم ، ولذا لجأوا إلى المدن ، والمدن الحصينة التي تسد هذه الحاجات .

وكانت هذه المواضع وفيرة ، فالمدن الحصينة التي جرى تشييدها لمقاومة المغيرين ، ولإيواء السكان ، من الطبيعي أنها لم تقم إلا في مواضع ، يتيسر الوصول إليها . فالطرق التي سلكها الغزاة والمغبرون ، هي الطرق التي اجتازها التجار . ومن ثم حل التجار في المواضع التي هيأتها الطبيعة لأن تكون مراكز للنشاط الاقتصادي .

ويرى بعض المؤرخين أن التجمعات الأولى للتجار إنما ترجع إلى وفرة ما قام من الأسواق في القرن التاسع الميلادي . على أن أسواق العصر الكارولنجي لم تكن إلا أسواقا محلية بسيطة ، يتردد إليها الفلاحون من الجهات المجاورة ، والبائعون الجائلون ، ولم يكن الغرض منها سوى أن تمد المدن والمدن الحصينة بالمؤن ، ولم تنعقد إلا مرة واحدة في الأسبوع ، واقتصرت أعمالها على سد الحاجات المنزلية . وهذا النوع من الأسواق لازال قائما حتى اليوم في المدن الصغيرة والقرى . فلم يكن لها من الأهمية ما تجذب إليها جموع التجار ، ولم تنهض المدن من هذه المواضع التي قام بها هذا النوع من الأسواق .

أما الأسواق الموسمية *fairs* والتي لم تكن لها صفة محلية ، فكانت تعتبر موضعا يلتقى فيه ، في فصول معينة من الزمن ، التجار المحترفون . والواقع أن لهذا النوع من الأسواق أهمية كبيرة ، ومع ذلك لم تبلغ المواضع التي قامت بها ، مستوى المدينة المعروفة بهذا الاسم . فعلى الرغم من النشاط الذي يتجلى في هذه المواضع ، فإنه لم يتوافر بها طابع الثبات الدائم الذي يعتبر ضروريا لتوطين التجارة . فلم يتوجه التجار إلى هذه الأسواق ، في الفلاندر ، إلا لوقوعها على الطريق الرئيسي الممتد من بحر الشمال إلى لومبارديا ، ولما حصلوا عليه من امتيازات وحقوق . ولم تكن إلا مواضع يلتقى بها التجار من الشمال والجنوب ، فإذا انتهت العمليات التجارية في أسابيع ، غادروا هذه المواضع ليعودوا إليها في السنة التالية .

ولم يكن يستهوى التجار النزول في المدن الأسقفية أو في مواطن الأديرة .
ولجأوا إلى الأماكن التي تهئ لهم سهولة الانتقال والتي يأمنون فيها
الرعاية الاجتماعية والحماية المادية من قبل السلطة المستقرة بداخل أسوارها .
والخلاصة أن المدن في العصور الوسطى عبارة عن ظاهرة ، تحكمت فيها البيئة
الطبيعية التي تحيط بها ، مثلما يتحكم في النهر الجبال واتجاه الوديان .

وبانتعاش التجارة في أوروبا بعد القرن العاشر ، تزايد نمو جماعات
التجار التي استقرت في داخل المدن ، أو في ظاهر المدن المسورة ،
ولم تتوافر هذه المواضع إلا في إقليم الفلاندر وما يليه من الأراضي التي
تجتازها الأنهار ، وهذه الحقيقة كافية لإثبات العلاقة الوثيقة بين انتعاش
التجارة وأصل المدن .

على أن استقرار التجار بالمدين والحصون حدث في أحوال لم تقف على
تفاصيلها ، فيصح أنهم أقاموا أول الأمر في داخل الأسوار ، في ساحات
المدينة وبساتينها . ولما ضاقت بهم البقاع ، تحتم عليهم أن ينزلوا خارج
الأسوار ، ومن المحقق أن جماعات كثيرة من التجار تحتم عليها منذ القرن
العاشر أن تقيم خارج الأسوار ، ففي فردان شيدوا لأنفسهم سورا منيعا
(negotiatorum claustrum) ، اتصل بالمدينة بجسرين ، وفي كبراي
أقام التجار حاجزاً من الخشب ثم أحلوا مكانه فيما بعد سورا من الحجارة .

ولم يختلف السكن بالمدين الحصينة عنه في سائر المدن ، إلا وفقاً
لما تمليه عليه الظروف والأحوال . إذ لم تتوافر المواضع في المدن الحصينة ،
لأنها ليست إلا أبراجاً ، تضم أسوارها رقعة محدودة من الأرض . وترتب على
ذلك أن التجار منذ البداية لم يسعهم إلا النزول خارج الأسوار ، فأقاموا
لأنفسهم ، خارج المدن ، ربضاً خارجياً (forisburgus, suburbium) faubourg
وفي إنجلترا والأراضي المنخفضة جرى إطلاق لفظة portus على الحصن
الخارجي . وهذه اللفظة لم يكن يقصد بها عند الرومان ميناء بحري ،

بل يقصد بها ، موضع سور ، يستخدم مستودعا للمتاجر . ولم يتغير هذا المعنى زمن الميروفنجيين والكارولنجيين . والواضح أن كل المواضع التي اتخذت هذا الاسم تقع على مجارى الأنهار ، ويجرى بها تحصيل الرسوم المقررة في الأسواق . فكأنها عبارة عن مرافئ تتكسب بها السلعة التجارية التي تقرر شحنها إلى جهة أخرى ؛ وبذلك تعتبر مراكز تجارية دائمة ، فهذا ما يميزها عن الأسواق ، التي تنعقد في موسم معين ، ومكان معين ليلتقى فيها البائعون والمشترون . فهذه لفظة portus إذا أطلقت على موضع من المواضع ، فإن ذلك يدل على وجود أناس يعيشون على ممارسة التجارة ، فيتسمون بذلك بخصائص سكان المدن ؛ ومن الدليل على صحة هذا القول أن لفظة portus في انجلترا السكسونية ، ظهرت في مفاهيم القرن العاشر ، على أنها مرادفة للفظين اللاتينيين urbs ، civitas .

ونستخلص من ذلك أن أصل المدن في العصور الوسطى ، يرجع إلى اتحاد عاملين يختلفان في الزمن وفي الطبيعة . فأول العاملين ، وهو أقدمهما هو الحصن bourg (borough) ، يتألف من سور منيع ، يرجع تاريخه إما إلى العصر الروماني ، وإما إلى العصر الإقطاعي ، وينزل به طائفة من رجال الدين والفرسان والأرقاء ويعيشون على ما ينتج من الأرض ، أما العامل الثاني ، وهو أحدثهما ، فهو الربرض أو الموضع التجاري faubourg ، portus ، الذي نشأ نتيجة تزايد عدد المشتغلين بالتجارة ، الذين انتقلوا من داخل المدينة إلى خارجها ، فأقاموا لأنفسهم مركزا تجاريا ثابتا ، أقاموا به ، ومارسوا تجارتهم . على أن ما يفصل بين ظهور اللفظين ودلالاتهما من أزمنة طويلة لا بد من التعرف أثناءها ما حدث بالتدريج من اندماج العاملين (الحصن والربرض) ، حتى تغلب العامل الثاني ، فنشأت المدينة نتيجة اندماج العاملين .

فلا بد أولا أن نلاحظ أن الحصن bourg لم يتطور ، فالواقع أن الحاجات التي كان يؤديها ظلت جامدة لم تتحرك ، فلم تعد الحاجة ماسة إلى

زيادة الحماية من الفرسان ، ولا في عدد رجال الدين الذين يخدمون الكنيسة بها . ونظرا لأنه جرى تشييدها لسد حاجات دفاعية وإدارية لسكان تغلب عليهم صفة الزراعة ، ولوقوعها بعيدا عن الطرق الرئيسية للتجارة ، لم تتأثر بما حدث بالقرب منها من انتعاش تجارى ، وظلت في وسط هذا المحيط الزاهر ، جامدة . ولم تزد المدينة من هذا النوع ، مثل تيروان Terouanne ، أو المدن التي نشأت حول أديرة Stavelat ، على أنها مجرد مدن شبه ريفية .

أما الربض أو الضاحية أو المدينة التجارية faubourg ، فإنها أكثر أهمية من المدينة الحصينة الإقطاعية ؛ وهي أكثر العاملين نشاطا ، وفيها نلتمس تفسير ما حدث من انتعاش حياة المدن ، الذي لم يكن إلا نتيجة للانتعاش الاقتصادى . ومن أهم خصائص جموع التجار ، ما حدث من اضطراب نموهم ، الذى بدأ منذ القرن العاشر الميلادى . وكلما اشتد النشاط التجارى ، اجتذبت الضواحي (الأرباض) إليها أعدادا كثيرة من السكان الجدد . وترتب على ذلك ازدياد الاهتمام بالزلاء أثناء التطور المستمر ، فكلما ازدادت أهمية الاستيطان وضوحا ، اشتد اهتمام المناطق المجاورة بها ، فأخذت مساكنهم فى الاتساع والامتداد ، حتى صاروا فى مستهل القرن الثانى عشر ، يحيطون بالحصون الأصلية من كل الجهات ، فصار الحصن مجرد حى فى وسط مساكنهم ، وبعد القرن الثانى عشر تحتم أن يكون لهم كنائس جديدة .

والمعروف أن للمدن ، على الأقل ، سوقا واحدة ؛ وهذه السوق كانت فى المدن القديمة تقع إما فى داخل الأسوار أو فى خارجها ، فى الجهة المجاورة مباشرة لباب المدينة . وفى المدن المؤلفة من الحصن أو القلعة castrum والربض portus مثلما كان مألوفاً فى الأراضى المنخفضة ، كانت السوق تقع عادة أسفل أسوار القلعة مباشرة ، وأمام الباب الذى يربطها

بالربض^(١) . والمعروف أن ربض التجار كان يحيط به عمائر (أسوار) لحماية ، وتعتبر من خصائص الربض الهامة . فقد كان لهذه الاستحكامات أهمية بالغة عند مجتمع ساد فيه العنف والنهب ، برغم جهود الأمراء والكنيسة . على أن هذه الأرباض لم يجر تحصينها ، حينما نجحت الحكومة ، قبل تفكك الإمبراطورية الكارولنجية وغارات الشماليين ، في حفظ الأمن . غير أنه لم يكفل السلام للمتاع الشخصي إلا بإقامة الأسوار ، في الشطر الثاني من القرن التاسع . فيشير المرسوم الصادر في سنة ٨٤٥ إلى أن الأغنياء من الناس ، ومن تبقى من التجار ، التمسوا لهم ملاذا في داخل المدن . وما حدث من انتعاش التجارة ، لفت أنظار قطاع الطرق على اختلاف أنواعهم ، فأضحت الحاجة ماسة لاتخاذ التدابير اللازمة للحماية من شروهم . فإذا كان التجار لم يجرأوا على اجتياز الطرق التجارية إلا مسلحين ، فإنهم أيضا جعلوا من مواطنهم وسكناتهم حصنا منيعا ، إذ احتمت مساكن التجار بسور متين مصنوع من الخشب ، وتقع به أبواب ، ويحيط به خندق . ومن المحقق أن هذا السور الساذج المصنوع من الخشب ، لم يكن المقصود منه سوى تجنب الهجمات المفاجئة . إذ يكفل السور الأمن ، ويحول دون هجمات قطاع الطرق ، وفي القرن الثاني عشر ، أفاد التجار من الرخاء ، بأن جعلوا الأسوار من الحجارة ، وعززوها بالأبراج التي تستطيع أن تصمد لمقاومة هجوم عنيف . فأضحت محلات التجار بعدئذ عبارة عن حصون منيعة ، وبذا تداعت الأسوار التي قامت في العصر الإقطاعي .

(١) كانت السوق تقام عادة على شاطئ جدول يحتاز موضع المدينة ، وكان السوق نقطة التقاء الشوارع ، المؤدية منه إلى الأبواب ؛ فتتصل بذلك بالقرى .
(انظر : Pirenne : Medieval Cities p. 154) .

وما أحسن به التجار من الحاجة إلى الأمن والطمأنينة ، يعتبر من أهم خصائص المدن في العصور الوسطى . إذ كانت المدن مواقع منيعة ، فمن المستحيل أن نتصور مدينة قائمة دون أن تكون لها أسوار ، فقد كانت الأسوار من الصفات التي تمتاز بها المدينة على القرية ، وكان ذلك حقا أو امتيازاً للمدن ، حصلت عليه .

على أن السور لم يكن الرمز الوحيد للمدينة ؛ فمن المدينة جاء الاسم الذي يطلق على السكان . فباعتبار المدينة موطناً حصيناً ، اتخذت اسم الحصن burg واتخذ الحى التجارى اسم « الحصن الجديد » new burg ، للفرقة بينه وبين المدينة الحصينة ، ومن ثم اتخذ سكانه (الحى التجارى) منذ بداية القرن الحادى عشر اسم سكان المدينة burghers . وفى هذا دليل على أنه ينبغى التماس أصل سكان المدينة فى السكان القادمين لهذه الحصون ، التي جلبتهم إليها التجارة ، التي أخذت المدينة تمتصهم .

على أن عبارة ساكن المدينة burgher لم ينتشر استعمالها ولم تصبح عامة ، إذ أن لفظة مواطن أو مدنى cives (citizen) لازالت أيضا تستخدم ، على نحو ما كان يجرى استعمالها قديماً ؛ وفى الفلاندر وإنجلترا نصادف من الألفاظ أمثال poortmanni ، poorters ، ما يدل أيضا على ساكن المدينة ، والواضح أن لفظة burgher مرادفة فى المعنى للفظه poorter .

ومن العسير أن نحدد أصل الطبقة المتوسطة النازلة بالمراكز التجارية . فمن الواضح أنها لم تكن كلها مؤلفة من التجار الجائلين الذين سبق الإشارة إليهم . فلا بد أنها شملت أيضا عددا من الناس ، يتولون تفرغ وشحن السلع التجارية ، وإعداد السفن وتجهيزها ، وصناعة العربات ، والبراميل ، والصناديق ، وكل ما يتعلق بالتجارة . ومن الطبيعى أن يهرع إلى المدينة الناشئة ، من الجهات المجاورة عدد كبير من الناس يسعون للحصول على مهنة أو حرفة ؛ ومنذ بداية القرن الحادى عشر استهوت المدينة سكان

القرى . وكلما تكاثر عدد سكانها ، ازداد تأثيرها في الجهات المجاورة ، فاشتدت حاجتها إلى عدد كبير من الصناع المهرة ، فالصناع الذين نجحوا أول الأمر في سد حاجات المدن والمدن الحصينة ، لم يعودوا من الوفرة ما يجعلهم يلبون رغبات القادمين الجدد ، فكان لا بد من استخدام أرباب المهن الذين لا غنى عنهم للمدينة ، أمثال الحجازيين ، والجزائريين ، والحدادين وصناع البيرة .

على أن التجارة ذاتها تعتبر عاملا هاما في تشجيع الصناعة . ففي كل إقليم نهضت في ريفه صناعة من الصناعات ، وحرصت التجارة على اجتذاب هذه الصناعة إلى المدينة وتوطينها بها . وتعتبر الفلاندر خير مثال للتدليل على ذلك ، إذ أن صناعة القماش ازدهرت بالريف (القرى) منذ زمن سحيق ، إذ أن الفلاحين ، بفضل ما حافظوا عليه من عمليات النسيج ، وما وقفوا عليه من الطرق الرومانية ، صنعوا من الأقمشة ما يكفي لأن تكون أساسا لتجارة منتظمة مثمرة ، تصلح للتصدير . ولم يسع تجار المدن إلا الاستفادة من هذه التجربة . فأخذوا منذ القرن العاشر في تصدير الأقمشة إلى إنجلترا . ولم يلبث التجار أن أدركوا قيمة وجودة هذا الصوف الوطني ، فحرصوا على أن يدخلوا هذه الصناعة في الفلاندر حيث تجري الصناعة تحت إشرافهم . ونجحوا في اجتذاب النساكين من القرى ؛ وترتب على ذلك أن فقد النساجون طابعهم الريفي ، وأضحوا مجرد عمال في خدمة التجار .

ومن الطبيعي أن يتدفق على المدينة عدد كبير من الفقراء ، حيث كفلت لهم صناعة القماش العمل والرزق . ومع ذلك كانوا تعساء ، فما وقع بينهم من تنافس من أجل الحصول على عمل ، حمل التجار على أن يمنحهم أجورا منخفضة .

ولم تلبث الصناعات الريفية أن اختفت ، فليس بوسعها أن تنافس صناعات المدينة ، التي توافرت لديها المواد الخام ، وتكلفت أموالاً قليلة ، وأفادت من طرق أكثر تقدماً . ولحرص التجار على الاستئثار من البيع ، دأبوا على أن تتوافر الجودة فيما يصدرونه من الأقمشة ، فأقاموا الورش التي يجري بها تجهيز هذه الأقمشة وصباغتها وباشروا على هذه العمليات . فلم يحل القرن الثاني عشر ، حتى صار لتجار الفلاندر ، دون منازع ، السيطرة على أسواق أوروبا ، لما اشتهرت به منسوجاتهم من الدقة وجمال الألوان . وكانت صناعة الأقمشة ، تعتبر من دون الصناعات الأخرى ، أساس التجارة في العصور الوسطى ، ولم يضارعها في الأهمية الصناعات المعدنية ، التي اقتصرَت على إنتاج أواني نحاسية في بعض المدن . والواضح أن سكان المدن استطاعوا بفضل التجارة أن يجذبوا إليهم ما قام في القرى من صناعات .

ويتصل بطبقة التجار ، ما كان من تكوين رأس المال . فإذا جرى الزعم بأن التجار كانوا فئة طارئة ، فمن الطبيعي أن نفترض أنهم لم يحوزوا أول الأمر إلا رأس مال محدود . يتيسر لكل منهم الحصول عليه ؛ وإذا جرى التسليم بأن التجار كانوا أول الأمر ملاك الأراضي أو من موظفي الضياع ، فلا بد أنهم استخدموا في التجارة مبالغ كبيرة استمدوها من بيع الأراضي ، أو من الخراج الذي تكسدهم . والراجح أن شطرا من رأس مال التجار اليهود في مطلع العصور الوسطى ، استمدوه من الأراضي التي يملكونها . فالمعروف أن اليهود امتلكوا أراضي شاسعة في اسبانيا وإيطاليا وغالة في الفترة الواقعة بين القرن الخامس ، والقرن السابع . ولما حلت القوانين القومية مكان القانون الروماني تحم عليهم أن يبيعوا ما لديهم من الأراضي ، وأن يمتنعوا التجارة . غير أن الأرباح التجارية هي التي زادت في رأس المال في القرنين الثامن والتاسع . على أنه منذ العصر الكارولنجي ، زاد رأس المال عند التجار المسيحيين .

والمعروف أن كل مركز زراعى ، ضيعة أو قرية ، فى زمن الاقتصاد الزراعى ، كان يسد إلى حد كبير حاجاته ، عن طريق ما ينتجه . فالمالك الكبير ، ينزل بداره طائفة من الصناع الأرقاء ، ويتولى كل فلاح تشييد داره ، وتأثيثه وتديبر كل حاجاته . وما تبقى من الحاجات يجرى الحصول عليها من تجار اليهود الدوارين ، الذين يجتازون أسواق القرى .

وما نلاحظه من تغيير ، إنما حدث حينما عرضت المدينة على سكان القرى ما يحتاجون إليه من منتجات صناعية . وترتب على ذلك تبادل المنتجات بين الطبقات الوسطى وسكان القرى ، على النحو الذى سبقت الإشارة إليه . فالصناع الذين يوفرون لسكان المدن كل المنتجات ، يجدون فى سكان القرى أيضاً عملاً وزبائن ، وبذا جرى اقتسام العمل بين المدينة والقرية ، فاختصت القرية بالزراعة ، واهتمت المدينة بالصناعة والتجارة ، وظلت الأمور على هذا النحو طالما لم يتغير النظام الاجتماعى فى العصور الوسطى ، والواضح أن الفائدة التى عادت على أهل المدن كانت بالغة الأهمية .

وبذلت المدينة كل ما فى وسعها من جهود للمحافظة على صفتها التجارية والصناعية ، فقاومت كل محاولة ترمى إلى إدخال التجارة والصناعة فى القرى . وحرصت على أن تحتكر كل ما من شأنه يكفل بقاءها ، ولم تتخل عن هذا الحرص إلا فى العصر الحديث ، بعد أن أصبح الاحتكار لا يتلاءم مع التقدم الاقتصادى .

على أن الطبقة المتوسطة التى اهتمت بالتجارة والصناعة ، واجهها من المشاكل والمتاعب ما لم تستطع التغلب عليها إلا بمضى الزمن ، فحينما حلوا بالمدينة أو الحصن ، لم يحفل أحد بلقائهم ، إذ كانوا أول الأمر مصدر قلق واضطراب ، والراجح أنه لم يكونوا مرغوبين أو مقبولين . فكان لزاماً عليهم أن يلتمسوا رضى ملاك البقعة التى تقع بها المدينة من الأساقفة ،

أو الأديرة ، أو الكونتات أو السادة الإقطاعيين ، الذين يمارسون بها القضاء . وحدث في أحوال كثيرة أن البقعة التي يقع بها الربض portus ، تخضع لقضاء محاكم مختلفة ، ولسلطة ضياع عديدة . إذ تهيات أول الأمر للزراعة ، فتحولت بعد قدوم المهاجرين الجدد إلى أراضى للبناء . ولا بد أن يمضى بعض الوقت ، حتى يجنى الملاك أرباحاً منها . ولقى هؤلاء القادمون الكراهية من الملاك ، أول الأمر ، لما اتخذوه من حياة تخالف في أسلوبها ما ألفه الملاك من عادات ، أو تناهض ما درجوا عليه من تفكير .

ولم تلبث المنازعات أن نشبت ، إذ أن القادمين الجدد ، الذين يعتبرون غرباء لم يكتروا بكل ما يثير قلقهم ، من المصالح والتقاليد والعرف والحقوق . وكان لابد من توفير مكان لهم يختصون بالإقامة فيه ، غير أنه كلما تزايد عددهم ، اشتد ضغطهم ، وازدادوا جرأة وجسارة . ففي سنة ١٠٦٦ ، حدث في بوفيه Beauvais أن تحتم على هيئة رجال الدين بها أن تتخذ إجراء قانونياً ضد الصباغين ، الذين سدوا مجرى النهر ، فتعطل سير الطواحين . وطالما وقع النزاع بين سكان الربض وبين الأسقف أو الدير على امتلاك الأراضى التي يقيم بها التجار . غير أنه لابد من الوصول إلى اتفاق بين الجانبين ، سواء عن رضى أو عدم الرضى .

ولم تخضع هذه الأراضى التي ينزل بها تجار ، لملاك عديدين فحسب ، بل أيضاً لأنواع مختلفة من الحكومة ، فبعضها خضع لضريبة الأراضى ، ومنها ما خضع للخدمة بالعمل ومنها ، ما تخصص بما يؤدى منها من ضرائب ورسوم ، للإنفاق على الفرسان المرابطين بالقلعة القديمة ، ومنها ما تولى جباية رسومها وضرائبها قائد الحامية أو الأسقف أو موظف مكلف بذلك . وكل ذلك يدل على أن النظام الاقتصادى يستند أساساً إلى امتلاك الأرض . يضاف إلى ذلك الرسوم المقررة على الضيعة عند انتقالها من مالك إلى آخر .

والواضح أن الأرض لا تستطيع ، في ظل هذه الأحوال ، التي تتمثل فيما أثقل كاهلها من المصالح العديدة ، أن تشارك في الأعمال التجارية ، أو أن يكون لها أهمية للسوق ، أو أن تجرى الاستفادة منها في القروض .

وزاد من تعقيد الموقف المتشابك المضطرب ، ما كان من تعدد القضاء فمن النادر أن تنتمي المدينة أو الأرض التي يحتلها ساكنو المدينة إلى سيد واحد . فكل من الملاك الذين يشتركون في امتلاك الأرض ، له محكمة الخاصة ، وكل من هذه المحاكم يباشر إما القضاء العالى أو القضاء الابتدائى ، وترتب على ذلك أن خضع ساكن المدينة في وقت واحد لقضاء محاكم عديدة ، حسب موضوعات القضايا ، كأن تتعلق بالديون ، أو الجرائم ، أو امتلاك أرض . وتضاعفت المشاكل الناجمة عن ذلك ، لأن بعض المحاكم لا تنعقد بالمدينة ، فكان لزاما على ساكن المدينة أن يرتحل مسافة طويلة ليعرض قضيته أمام المحاكم المختصة . يضاف إلى ذلك ما جرى من الاختلاف في تأليف المحاكم ، وفي القانون الذى تستخدمه . وإلى جانب محاكم السادة ، قامت محكمة ، إما في المدينة أو في الحصن ، وتألفت من شيوخ المدينة ، كما أن محكمة الكنيسة في الأبروشية اجتذبت إليها لافحسب القضايا المتعلقة بالقانون الكنسى ، بل أيضاً كل القضايا التي يمس موضوعها أحد رجال الدين ، فضلاً عن مسائل الوراثة والحالة المدنية والزواج .

على أن نظرة واحدة إلى حالة الأفراد لكافية للدلالة على اشتداد التعقيد ، فنظراً لأن المدينة اتخذ تركيبها الصورة النهائية ، فإننا نلمس في وضع الأفراد كثيراً من المتناقضات والاختلافات . فالمعروف أن التجار ، كما سبق أن أشرنا كانوا في الواقع أحراراً ، غير أن هذا الوضع لم ينطبق على عدد كبير من المهاجرين الذين هرعوا إلى المدن ، أملاً في الحصول على العمل بها ، إذ كانوا من سكان القرى المجاورة ، ولذا لم يستطيعوا أن يخفوا حالتهم المدنية . فن اليسير على سيد الضيعة التي هربوا منها ، أن يبحث

عندهم ، ويتحقق من شخصياتهم . ويتعرف إليهم ، إذ أن أناسا من أهل قريتهم كانوا يلحقون بهم في المدينة التي هاجروا إليها . كما أن آباءهم كانوا معروفين . لأنهم ولدوا ونشأوا في الطبقة الريفية التي ساد فيها رق الأرض . فكان من المستحيل أن يزعموا لأنفسهم من الحرية كالتى حازها التجار ، لأن المكانة المدنية الأصلية للتجار لم تكن معروفة . وبذا احتفظ معظم الصناع بالمدينة ، بحالة الاسترقاق التي نشأوا عليها بالقرية . وترتب على ذلك ما نلمسه من التعارض بين وضعهم الاجتماعى الجديد وحالتهم المدنية التقليدية : فليسوا وقتذاك فلاحين ، وليس بوسعهم في الوقت ذاته أن يتخلصوا من الوصمة التي دمع بها رق الأرض طبقة أهل القرية : فإذا حاولوا أن يخفوها ، لم يلبثوا أن يدركوا الحقيقة حينما يطلبهم السيد الإقطاعي ، فلا يسعهم إلا أن يتبعوه إلى الضيعة التي هربوا منها .

أما التجار فإنهم أنكروا ، بطريق غير مباشر ، عيوب الاسترقاق ، فإن معظم الزوجات اللاتي اتخذوهم ينتمون إلى طبقة الأرقاء . ولم يطمع في الزواج من إحدى بنات الفارس إلا التاجر بالقرى : الذي دفع ما على الفارس من ديون . ومن الطبيعي أن يلحق الرق أبناء التجار من زوجاتهم ، ونظرا لأن القانون العام يلحق الأطفال من الناحية القانونية ، بأمهاتهم ، فمن اليسير أن نتصور ما يترتب على هذا المبدأ من نتائج سيئة عند الأسرات . إذ أن الرق ظهر من جديد في الدور بسبب الزواج ونجم عن هذا الوضع الشاذ منازعات كثيرة .

ومن ناحية أخرى ، كلما ازداد عدد أفراد الطبقة المتوسطة ، وضاقت بيدها السلطة ، تضاعف شأن طبقة النبلاء التي أفسحت لها الطريق ، فالفرسان الذين أقاموا بالمدينة أو الحصن ، لم يجدوا ما يدعو لاستمرار البقاء فيها ، بعد أن فقدت هذه الحصون أهميتها الحربية . وساد الميل عندهم ، على الأقل في شمال أوروبا إلى الانسحاب من المدينة ، والإقامة في القرية .

على أن النبلاء في إيطاليا وجنوب فرنسا ، ظلوا يقيمون بالمدن ، ولعل السر في ذلك يرجع إلى أن هذه الأقاليم لا زالت تحتفظ بما كان للإمبراطورية الرومانية من نظم وتقاليد خاصة بالمدن . ذلك أن المدن بإيطاليا وبروفانس (جنوب فرنسا) ، بلغ من شدة اتصالها وارتباطها بالبلاد ، التي تعتبر هذه المدن حواضر إدارية لها ، أنه لم يسعها أثناء التداعى الاقتصادي في القرنين الثامن والتاسع ، إلا الإبقاء على ما يربطها بها من علاقات . وعلى الرغم من أن إقطاعات النبلاء انتشرت في أنحاء الريف ، فإن النبلاء لم يكن لهم الطابع القروى الذى اشتهر به نبلاء فرنسا وألمانيا وإنجلترا . إذ أقاموا في المدن ، وعاشوا على ما يرد لهم من خراج أراضيهم . فشيّدوا بالمدن ، في العصر المتأخر للعصور الوسطى ، تلك الأبراج التي لازالت حتى اليوم تزدان بها كثير من المدن القديمة في تسكانيا . ولم ينزعوا أنفسهم من طابع المدينة التي اتسم بها المجتمع القديم ، فلم يكن الفارق شاسعا بين طبقة النبلاء والطبقة المتوسطة في إيطاليا ، مثلما كان الحال في سائر أنحاء أوروبا . بل إن نبلاء المدن اللومباردية شغفوا ، زمن الانتعاش التجارى ، بأعمال التجار ، واستثمروا جانبا من دخلهم في عمليات تجارية . وهذه الوسيلة تعتبر فيما يبدو ، من أوجه الاختلاف بين نمو المدن الإيطالية والمدن الشمالية .

وقلما نعر على أسرة من الفرسان ، في الشمال ، وسط مجتمع الطبقة المتوسطة . فما حدث في القرن الثانى عشر من هجرة النبلاء إلى الريف ، أصبح سائدا في كل مكان . ولعل ما حل بالنبلاء من أزمة اقتصادية في القرن الثالث عشر ، وما ترتب على ذلك من تضائل مواردهم ، كان من العوامل التي أدت إلى اختفائهم من المدن . وأدركوا أن من صالحهم أن يبيعوا لساكني المدن ما يملكون من الأراضي ، التي زاد في قيمتها تحولها إلى أراضي للبناء .

أما وضع طائفة رجال الدين (الإكليروس) ، فلم يطرأ عليه تغيير ، نتيجة تدفق الطبقة المتوسطة على المدن والمدن المنيع (الحصون) ، فلم تلق منهم الطبقة الوسطى إلا متاعب ضئيلة ، ولم تفد منهم كثيرا . إذ كان لزاما على الأساقفة بعد قدوم الطبقة المتوسطة ، أن يعملوا على المحافظة على حقوقهم في مباشرة القضاء وفي امتلاك الأراضي والعقار . ولم يسع الأديرة وهيئة الكاتدرائية (الأسقفية) إلا أن تجيز تشييد الدور على ما في حوزتها من الحقول والأراضي . وما درجت عليه الكنيسة من حكومة أبوية (بطيركية) أو دنيوية ، لم تلبث أن صادفت ما لم تتوقعه من المزاغم والمطالب ، وأدى ذلك إلى الاضطراب والقلق الذي استغرق فترة من الزمن .

على أن الكنيسة ورجال الدين ظفروا من جهة أخرى بما يعوض خسائرهم . فما يتحصل من إيجار أو إتاوة على الأرض التي جرى بلدها لسكان المدن الحصينة ، يعتبر مصدرا مثمرا للدخل . وترتب أيضا على ازدياد عدد السكان ، وما يتبع ذلك من ازدياد ما يؤدي عن التعميد ، وعقود الزواج ، وحالات الوفاة . فأنشأ التجار والصناع جمعيات خيرية ، تنتمي إلى الكنيسة أو الدير ، مقابل بذل رسوم سنوية . ومن الطبيعي أن تنشأ كنائس جديدة ، كلما تزايد عدد السكان ، فتضاعف بذلك عدد رجال الإكليروس ومواردهم ؛ وما قام في المدن في القرن الحادى عشر من الأديرة يعتبر من قبيل الاستثناء . فلم يكن في وسع الرهبان أن يعيشوا في وسط ، اشتد فيه الجلبة والضوضاء ، يضاف إلى ذلك أنه من العسير الحصول على مساحة من الأرض تكفى لبناء دير كبير وما يتصل به من الملحقات التي لا غنى عنها . فطائفة الرهبان الششترين التي انتشرت في أوروبا في القرن الثانى عشر إنما استقرت في الريف .

ولم يرجع الرهبان إلى المدن من جديد إلا في القرن التالي ، فالرهبان من الفرنسيسكان والدومنيكان الذين قدموا إلى المدن وأقاموا بها ، يعتبر وجودهم تطورا جديدا نشأ من الاتجاه الجديد الذي اتخذته الحماس الديني . فما أخذوه من مبدأ التقشف ، جعلهم يقطعون صلّتهم بنظام امتلاك الأراضي الذي ارتكنت عليه حتى ذلك الحين ، الحياة الرهبانية . وبفضلهم ألقت الرهبانية جو المدينة فلم يطلب الرهبان من سكان المدن سوى (الصدقات) ، فصاروا يشيدون أديرتهم على امتداد الشوارع ، بعد أن كانت تقوم وسط رقعة شاسعة من الأرض يحيطها نطاق (سور) ، غلبت عليها العزلة والسكون . فشارك الرهبان في كل ما يجري بالمدينة من الخير ، ووقفوا على ما يصيبها من سوء ، وأدركوا ما عند الصنائع من آمال ، فأصبحوا قاداتهم الروحيين .

نظم المدينة :

لم يكن نظام المدن الحصينة (bourgs) ملائما لحاجات التجار ، لأنه لم يسد إلا حاجات المجتمع القروي والإقطاعي ، إذ أن هذه المدن لم تكن إلا مراكز إدارية أو عسكرية . فالقانون الذي يمارس داخلها إنما جرت صياغته لسكان يعملون بالزراعة ، ويخضعون لحكومة إقطاعية ذات طابع أبوي (بطريركي) أو استبدادي ، وتعرضت حرية حيازة الأرض لما تعرضت له الحرية الشخصية من التقييد ؛ فالزواج ، والإرث ، وانتقال حيازة الأرض خضعت كلها للضرائب والرسوم ، إما نوعا أو نقدا ، بل إن الإدارة السياسية ذاتها كانت تحمل طابع الاستغلال المباشر للأفراد . فلم يكن نظام الضرائب بالمعنى الاصطلاحي معروفا إنما كان يجري في هيئة جبايات ، تفرض على ما يجري استغلاله اقتصاديا من المواضع .

ولعرفة ذلك ، يكفي أن نشير إلى ما كان مقرراً من رسوم إقطاعية على المحصولات ، ومعامل البيرة ، والطواحين ، والمحارز ، والعشور ، وهى التى تقررت على المحصولات ، واشتهرت باسم Champarts ، وما كان يصادر لصالح السيد أو حاكم المنطقة من السلع التى تنقل براً وبالنهر ، إذ يتحتم أن يحصل على جانب من هذه المتاجر . يضاف إلى ذلك أن الإجراء القانونى لازال متمسكاً بالشكلية المطلقة ، فلا زالت الأيمان ومحاکمات الاختبار ordeals والمبارزات ، تعتبر الوسيلة الوحيدة للمحاكمة .

والواضح أن المدن صارت فى مرحلة تكوينها فى وضع معقد . إذ واجهت مشاكل عديدة بالغة التنوع والاختلاف ، إذ عاش بداخلها جنباً إلى جنب ، فئتان من السكان ، لم يجر الاختلاط والامتزاج بينهما ، وعرضاً كل ما يحويه عالمان مختلفان من متناقضات ، فالنظام القروى القديم بكل تقاليد ، وآرائه ، وكل الأفكار التى تستمد صفتها وطابعها منه ، على الرغم من أنه يصبح أنها لم تنبع منه ، لم يلبث أن صادف فجأة من الحاجات والآمال ، ما لا يتفق مع مصالحه ، ولا يتلاءم معه ، بل يعارضه منذ البداية . ولابد أن هذه الأمور أثارت منذ البداية التجار الذين جاءوا للإقامة فى وسط هذا المجتمع . وكما ازداد الاختلاف بين الحياة التى يعيشها التجار ، وتلك التى كانت حتى ذلك الوقت هى السائدة ، اشتدت معاناتهم لها ، إذ أن فارقاً كبيراً يفصل بين التجار ، وبين المجتمع ، الذى كان لازماً أن يجدوا لهم فيه مكاناً . فهذا المجتمع قام أساساً على امتلاك الأراضى ، فلا يحفل مطلقاً بالملكية الخاصة التى تعتبر من صفات التجار . فهذا المجتمع شديد الملازمة للسكان المستقرين ، لا التجار الذين اشتهروا بكثرة الحركة والانتقال ، وصالح للسكان المستقرين ، لا التجار الأحرار . فظهرت متاعب عديدة نظراً للتعارض بين الماضى والحاضر . فليس فى وسع التاجر أن يتسامح فى الوسائل الممجية التى يجرى بمقتضاها جباية الضرائب ، ولا يقر ما حدث من إرجاء الإجراءات

القانونية أو تعطيلها ، ولا يقبل العقوبات التي لا حد لها ، والتي تضعها العادات والتقاليد في طريق نشاطه .

على أن ما ترتب على تزايد عدد السكان ، وانتعاش التجارة وانتشارها ، من نتائج ، لا يمكن إغفالها . والراجح أنه ليس بوسع أولئك الذين يعتبرون مسئولين عن النظام الاجتماعى ، أن يقدرُوا ما يقع حولهم من تغيرات نتيجة قدوم التجار . فالمعروف أن كل قديم يحرص على المحافظة على كيانه ، ولم يحاول أن يتلاءم مع الأحوال الجديدة إلا في وقت متأخر . وليس من الصواب في شيء أن نرجع إلى « الاستبداد الإقطاعى » أو « الغطرسة الكنسية » ما حدث من المقاومة والمعارضة ، التي يصح تفسيرها ببواعث وحوافز طبيعية . فأنصار النظام السائد كانوا حريصين على المحافظة عليه ، لأنه في نظرهم يكفل لهم مصالحهم ، أو لأنه لا غنى عنه للمحافظة على المجتمع .

يضاف إلى ذلك ، أنه ينبغي أن لا يغيب عن خاطرنا أن هذا النظام الاجتماعى ، قبلته وأقرته الطبقات المتوسطة . ولم تكن مطالب هذه الطبقات وما يصح تسميته « بالمنهاج السياسى » ، لترمى بحال من الأحوال إلى تدمير هذا النظام الاجتماعى ، إذ أقرت هذه الطبقات المتوسطة واعترفت بحقوق وسلطة الأمراء ورجال الدين والنبلاء . وكل ما أرادت أن تحصل عليه ، بعض الامتيازات والحقوق ، لما لها من أهمية حيوية لوجودهم ، ولم يقصدوا من ورائها تدمير النظام الاجتماعى . وهذه الامتيازات كانت قاصرة على حاجاتهم الضرورية ؛ إذ أنهم لم يهتموا مطلقا بحاجات السكان القرويين ، الذين نشأوا من وسطهم وبينهم ، والخلاصة أنهم لم يطلبوا من المجتمع إلا أن يهتم موضعاً يلائم الحياة التي يعيشونها ، ولم يكونوا ثوريين ، وإذا حدث أن لجأوا إلى العنف ، فإن ذلك لم يكن راجعاً إلى كراهيتهم للحكومة ، بل لإرغامها على أن تمنحهم امتيازات .

فإذا استعرضنا النقاط الرئيسية في برنامجهم السياسى ، تبين لنا أنهم لم يتجاوزوا في مطالبهم ما لا يمكن الاستغناء عنه . فأول ما احتاجوا إليه أن تتوافر لهم الحرية الشخصية ، التى تكفل للتاجر أو الصانع القدوم والارتحال والإقامة كيفما شاء ، وتتيح له الفرصة أن يجعل نفسه وأبناءه فى حماية سيّد من السادة الإقطاعيين . وبلى ذلك إنشاء محكمة خاصة ، بمقتضاها يفلت ساكن المدينة من تعدد أنواع القضاء ، التى خضع لها ، وينجو من المتاعب التى فرضتها إجراءات القانون القديم على نشاطه الاجتماعى والاقتصادى .

وطالب التجار أيضا أن يستقر فى المدينة « الأمن والسلام » ، ولا يتم ذلك إلا بصدور القانون الجنائى . وحرصوا أيضا على إلغاء القوائد الإقطاعية التى لا تتفق مطلقا مع ممارسة التجارة والصناعة ، وامتلاك الأرض أو حيازتها . ونظرا لأنهم فى الغالب لم يكونوا متزوجين ، وتحتم عليهم أن يتزوجوا من فتيات ينتمين إلى أسر من الأرقاء ، فإنهم طالبوا لزوجاتهم وأطفالهم بالحرية التى تمتعوا بها . والحلاصة ، صار واضحا أنه لتمكينهم من البقاء والنمو ، لا بد من تغيير الأوضاع القانونية للمجتمع ، حتى تلائم الأحوال الاقتصادية اللازمة لهم . ومن المستحيل أن يتم هذا التغيير ، إلا بالحصول على قدر من الاستقلال الذاتى من الناحية السياسية ، وأن تكون لهم حكومة محلية مستقلة استقلالاً محلياً داخليا .

على أن الطبقات المتوسطة لم تدرك فى الواقع فكرة حقوق الإنسان والمواطن ، فلم تكن الحرية الشخصية مطلوبة فى ذاتها باعتبارها من الحقوق الطبيعية . ولم يجر التماسها والسعى لها إلا لما يترتب عليها من امتيازات . وهذا ينطبق على ما حدث فى Arras ، حينما حاول التجار أن يجعلوا أنفسهم أقنانا لدير القديس فاست St. Vast ، حتى ينالوا ما ناله الأرقاء من الإعفاء

من تأدية عوائد السوق ، وذلك في سنة ١١٢٢ ، على أن كونت فلاندر منعهم من ذلك بناء على طلب رئيس الدير^(١) .

على أن هذا الاستقلال الذاتي ، قد نال إلى حد ما ، التجار النازلون بالرخص . والواقع أن السلطات الاجتماعية أجازت لهم أن يتزودوا بما يعتبر ضروريا لهم . غير أنهم فيما يبدو لم يتخذوا أية خطوة لتنظيم منازلهم ، إذ كان من المستحيل عليهم أن يفعلوا ذلك ، لأنه لم يتوافر لهم من الوسائل أو الكفاية ما يحقق هذا الغرض ، فساكن التجار في القرنين العاشر والحادي عشر ، تولى تنظيمها المهاجرون من القرى . ولما لم يحفل بهم أحد ، اعتمدوا على أنفسهم في الحصول على المؤن ، وبفضل محاولاتهم التلقائية (الذاتية) ، شيدوا بالتدريج ، من العائثر أو الدور ، واستنبطوا من الموارد ، واستحدثوا من النظم ، ما لا يمكن الاستغناء عنه .

على أن النمو السريع للضواحي (الأرباض) التجارية ، تطلب قيام بعض المنشآت العامة . فصار من الضروري لإنشاء كنيسة أو كنيستين ، وبناء الجسور ، وتشيد أرصفة لرسو السفن ، وأهم من كل ذلك ، تشيد حائط للوقاية من المغيرين . وهذه الأعمال كان يؤديها أول الأمر بعض الأفراد ، فالتجار الأغنياء ينفقون أموالهم بسخاء لصالح رفاقهم ، وهذا ما فعله لامبير Lambert سنة ١٠٤٣ حين شيد كنيسة سانت أومر St. Omer .

(١) حدث في المدن التي قامت في ضياع بعض الكنائس الهامة ، أن حاز شطر كبير من سكان المدينة مكانة لا تتفق من الناحية القانونية مع الحرية ، غير أنها من الناحية العملية وثيقة الصلة بها . ذلك أن عدداً كبيراً من الأشخاص جعلوا أنفسهم ، منذ زمن بعيد تحت حماية قديس لكنيسة محلية ، أي بمعنى آخر أصبحوا أرقاء للقديس . هذه القنية في الواقع لم تكلف صاحبها سوى دفع بضعة بنسات كل سنة ، وفي مقابل ذلك أفاد منها في أحوال كثيرة ، كأن يعنى هذا الرقيق من عوائد الأسواق ، وصار له فيما بعد الحق في الجلوس بالمحكمة المحلية ومباشرة القضاء . على أنه لا علاقة لها بجزية أرقاء الكنيسة الذين كان بوسعهم أن يرتحلوا ويقدموا وأن يرموا العقود كفيها شاءوا .

وأنفق Wermbald مما جباه من رسوم على أبواب مدينة كمبراي Cambrai ،
 فى بناء جسر . على أن المصلحين لم يقوموا بهذه الأعمال إلا فى نطاق محدود ،
 والواقع أن القوة الحقيقية الدافعة ليست إلا قوة الاتحاد ، وهذا ما يحدث
 فى كل العصور فى المحلات الاجتماعية عند بدء تكوينها .

ظهور اتحادات أو نقابات التجار :

سبق أن أشرنا إلى أن التجار ، أثناء سفرهم ورحيلهم ، انتظموا فى
 جماعات أطلقوا عليها أسماء gilds ، hanses ، confraternities . وهذه
 الجماعات لم تنحل بعد عودتهم إلى منازلهم . فتألفت طوائف مستقلة عن
 كل سلطة ومن إدارتها نبع القانون . فالواضح أن الضعاف من الناس
 الذين يسرهم دائما أن يلقوا المساعدة من غيرهم ، يرون أنه من الخير
 أن يساعدوا أنفسهم ؛ وكل فرد يحس بالضعف ، ويأمل فى أن يقوى ،
 يأنس إلى الاجتماع بمن على شاكلته ، ويؤدون العمل سويا . فقيام النقابات ،
 أدى إلى ارتباط الواحد بالآخر . وفى هذا الموضع الذى نزل به التجار ،
 لم تلبث هذه الطوائف أن تعاهدت بسد ما تتطلبه المنازل أو المحلات من
 الحاجات . فأعضاء كل طائفة محلية ، دون أن يكون لهم لقب رسمى ،
 ودون أن يندبهم أحد ، اتخذوا لأنفسهم سلطة عامة ، نظرا لاتفاقهم
 مع رفاقهم فى المصلحة .

وللنقابة فى العصور الوسطى أصل مزدوج ، فمنها ما ينتمى إلى البحر
 المتوسط وتمتاز بالنضوج ، ومنها ما يتعلق بالشمال وتتسم بالبساطة والسذاجة .
 فأول إشارة عن النقابات الإيطالية ، ونقابات البحر المتوسط ، وردت فى
 الكتاب المعروف بعنوان Pavian Book of Honours الذى يرجع تأليفه إلى
 مستهل القرن الحادى عشر ، تدل على ما بلغته هذه النقابات من التقدم
 الاجتماعى . على أن طوائف التجار لم تكن الوحيدة من النقابات ، إذ تألفت

نقابات تمثل الحرف الأخرى ، يضاف إلى ذلك ما كان من الحرص على الصالح العام . وتضمنت معظم قوانين الطوائف الإيطالية الإشارة إلى الأمور الاقتصادية ، أما الأمور الاجتماعية ، والزمالة بين الإخوان فكان لها نظمها الخاصة ، نلمسها في الجمعيات الكنسية المعروفة باسم caritates . ولم يكن للنقابات ، دور في مباشرة السلطة . والحلاصة أن هذه النقابات برغم بساطتها ورثت تقاليد النقابات الرومانية السابقة المعرفة باسم Collegia .

أما النقابة في الشمال فكانت مختلفة ، إذ افتقرت إلى التخصص . والواضح أن نقباء الاتحاد (counts of the hanse) ، الذين جرى اختيارهم في حرية تامة ، هم الذين أشرفوا على المحافظة على القانون أو النظام الذى قبلوه عن طيب خاطر . ففي فترات منتظمة يجتمع الرفاق لتناول الشراب معا ، وللتفكير سويا في مشاكلهم ومصالحهم ؛ ويسد حاجات مجتمعهم ، ما تجمع في خزائنتهم من أموال اشتركوا في دفعها ؛ واتخذوا لاجتماعاتهم مكانا ، وهو دار الجماعة (gildhalle) . ذلك كان شأن دار النقابة التي أنشأتها طائفة مدينة St. Omer في منتصف القرن الحادى عشر ، وتخصص شطر من أموال النقابة لتشييد منشآت دفاعية حول المدينة . والراجح أن نقابات مماثلة ظهرت في نفس الفترة في جميع محلات (منازل) التجارة في الفلاندر . فنقابة التجار تصرف فيما يبدو على أنها إدارة شبه رسمية بالمدينة فلقب رئيس الاتحاد Comtes de la hanse ، الذى احتفظ به طوال العصور الوسطى الموكلون بخزانة مدينة ليل يعتبر دليلا كافيا ، على أن الزعماء المتطوعين لطائفة التجار استخدموا اشتراكات زملائهم فيما يعود بالنفع على هؤلاء الرفاق .

والواضح أن الرخاء التجارى كان وثيق الصلة بنظام المدن التى حل بها التجار ، حتى صار أعضاء النقابة مسئولين عن سد الحاجات الماسة بالمدينة ، ولم يكن لدى القسطلان (قائد الحامية) ما يدعو لأن يمنعهم من الاجتماع ،

نظراً لما كان لهم من موارد ولما يبذلونه من مساعدات ، بل إنه أجاز لهم أن يشاركوا في الإدارة . ففي مدينة St. Omer جرى الاتفاق بين القسطلان والنقابة ، على أن تندب من يشهد قضايا سكان المدينة .

ونستخلص من كل ذلك أن النقابات (الطوائف) في إقليم الفلاندر تعتبر أول من ابتكر الحكومة المستقلة بالمدينة ، إذ تعاهد أفراد النقابة بأن يؤدوا من الأعمال ما لم يكن في وسع غيرهم أن يقوموا بها . والمعروف أنه من الناحية الرسمية ، ليس لهم الحق في القيام بهذا العمل ؛ وليس لتدخلهم من تفسير سوى ما جرى بينهم من التماسك والاتحاد ، وما كان لطائفتهم من نفوذ ، وما ينفقونه من أموال ، فضلاً عن إدراكهم لحاجات أفراد الطبقة المتوسطة . ويصح القول دون مغالاة أن رؤساء النقابات ، ياشروا فعلاً ، أثناء القرن الحادى عشر كل ما يقوم به الموظفون بكل مدينة من أعمال . فلا شك أنهم هم الذين دفعوا كورنتات الفلاندر إلى الاهتمام بما أصاب المدن من نمو ورخاء . ففي مستهل عهد روبرت فريزيان Friesian (١٠٧١ - ١٠٩٣) كونت فلاندر ، حظيت المدن أثناء نموها ، على إعفاءات من العوائد (الرسوم) ، ومنح بأراضى ، وامتيازات تقضى بتحديد اختصاص الأساقفة من الناحية القضائية ، والحد من لوازم الخدمة العسكرية .

وترتب على كل ذلك ، أن صارت الطبقة المتوسطة فئة ممتازة ، بين سائر سكان الإقليم ، وانتقلت من مجرد فئة اجتماعية تباشر التجارة والصناعة ، إلى طائفة قانونية اعترفت بها السلطة الحاكمة ؛ ومن هذا الوضع القانونى ، حصلت هذه الطبقة المتوسطة على نظام مستقل في القضاء . واستلزم القانون الجديد قيام محكمة جديدة ؛ أما محاكم الأخطاط (المناطق) التى تعقد جلساتها في المدن وتباشر القضاء وفقاً لعرف بلغ من الجمود والشكلية أنه أضحي لا يلائم حاجات المجتمع بالمدينة ، فكان لا بد أن يحل مكانها

محاكم أخرى ، يستطيع أعضاؤها المختارون من بين سكان المدينة ، أن يوفروا العدالة التي ينشدها سكان المدينة . وعلى الرغم من تعذر معرفة تاريخ إنشاء هذه المحاكم على وجه التحقيق ، فالواقع أنها كانت معروفة في القرن الثاني عشر في جميع مدن الفلاندر .

عهد المدن :

أخذ التجار الأوائل يبحثون عن أماكن يقيمون بها ، وتصلح لمباشرة التجارة ، ويهيم فيها السيد المحلي ما طلبوه من امتيازات . وجرت العادة بأنهم استقروا قريبا من قلعة أودير أو مدينة أسقفية . ولم يلبث أن نشأ للقلاع والأديرة والكاتدرائيات ، أرباض أو محلات ينزل بها التجار . وعندئذ يتقدم التجار إلى سيد الموضع ، يطلبون إليه أن يمنحهم عهدا ينطوى على امتيازات ، فتارة يبذلون له مبلغا كبيرا من المال ، وتارة يعرضون عليه أن يؤدوا له خراجا سنوياً ، وفي معظم الأحوال يعرضون الأمرين ، وقلما حدثت المطابقة بين عهدين ، وعندئذ يمنحهم السيد عهداً .

وبفحص هذه العهود ، وإلحاق العهد الواحد بالآخر ، نستطيع أن نتعرف إلى الخصائص العامة لقانون المدن في العصور الوسطى ، حسباً لما تطور أثناء القرن الثاني عشر في الأقاليم المختلفة في غرب أوروبا . فالمعروف أن قانون المدينة ليس إلا ظاهرة لها من الخصائص والصفات الطبيعية مثلما كان للنظام الإقطاعي ، إذ نجم عن موقف اجتماعي اقتصادي مألوف لجميع الناس . وعلى الرغم من اختلاف هذا القانون في التفاصيل في الأقاليم ، فإنه يكاد يكون واحداً في كل الأقاليم ، ولا يهتم إلا بالأساس الثابت الذي نشير إليه فيما يلي .

صربة المدينه :

وأول ما ينبغى تقديره ، هو وضع الشخص ، حينما جرى فعلا نمو قانون المدينة . إذ أن هذه الحالة هى حرية من الحريات ، وهى من الصفات الضرورية العامة للطبقة المتوسطة ، فكل مدينة اتخذت لنفسها فى هذه الناحية حقا وامتيازات . فكل أثر للتقنية القروية اختفى فى داخل أسوار المدينة . فهما يكن من الاختلافات أو المفارقات التى تقيمها الثروة والجاه بين الرجال ، فكلهم سواء من حيث الحالة المدنية . فالمثل الألمانى يشير إلى « أن هواء المدينة يبعث الحرية » (Die Stadtluft macht fre) وهذه الحقيقة ثبتت سلامتها وصدقها فى كل الأحوال . فالحرية التى كانت قديماً احتكاراً للطبقات الممتازة ، أصبحت من جديد من صفات المواطن فى المدينة . ومنذئذ كل من يقيم فى المدينة ، يصبر حراً ، وكل رقيق يقيم بأرض المدينة ، سنة ويوم واحد ظفر بها بماله من حق مؤكد فى ذلك . إذ أن قانون الحدود (حدود المدينة) ألغى كل الحقوق التى للسيد على شخصه ، وعلى متاعه ، ولم يكن للأصل والنسب أهمية وشأن فى ذلك . ومهما يكن الوسم (العلامة) ، التى جرى وصم الطفل بها فى مهده ، فإنه اختفى فى جو المدينة ، فهذه الحرية التى لم يستمتع بها فعلا فى البداية ، إلا التجار ، أصبحت من الناحية القانونية حقاً لكل سكان المدينة .

فإذا تصادف وجود أرقاء ، فليسوا من سكان المدينة ، إنما كانوا خداما توارثوا خدمة الأديرة أو الضياع ، التى كان لها بالمدن قطع صغيرة من الأراضى ، خضعت لقانون المدينة ، والتى لم تتغير الأحوال بها فترة من الزمن ، إذ أن ساكن المدينة والرجل الحر ، أصبح لفظين مترادفين .

وجرى على قدم المساواة مع حرية الشخص ، حرية الأرض . فالواقع أن الأرض فى مجتمع التجار ، ليس بوسعها أن تبقى فى حالة ركود وجمود ،

لا تفيد منها التجارة بسبب القوانين المضطربة المختلفة ، التي تمنع حرية انتقالها ، والتي تحرم الإفادة منها باتخاذها ضمانا لدين أو قرض ، أو رأس مال . هذا الذي كان جاريا بالأرض بداخل المدينة ، لم يلبث أن تغيرت طبيعته ، إذ أصبحت الأرض مُعَدَّة للبناء . فلم تلبث البيوت والدور أن شغلها ، فاحتظت بها ، فازدادت قيمتها كلما تضاعفت الحدود بها . وترتب على ذلك أن صار لحائز البيت ، بمضى الزمن ، ملكيته ، أو على الأقل ملكية الأرض التي قام عليها . فتحولت الأرض التي تعتبر من أراضي الضياع قديما إلى أرض ملك ، تغل خراجا ، فأصبحت الملكية حرة بالمدينة ، فكل من يشغلها ، لم يرتبط بأكثر من أن يؤدي ما هو مقرر على الأرض من ضرائب للملكها ، إذا كان يملكها أحد غيره . وصار له الحرية في أن ينقلها إلى غيره ، أو يرهنها ، أو يجعلها ضمانا لما يقترضه من مال . فإذا لجأ ساكن المدينة إلى رهن داره ، فإنه يحصل ما يحتاجه من مال سائل ، فإذا اشترى ما هو مفروض على بيت شخص آخر من رهن ، كفل لنفسه دخلا يتناسب مع ما أنفقه من أموال ، فكأنه بذلك وظف أمواله من أجل الوصول على الربح . فإذا جرت مقارنة الحيازة في قانون المدينة بالحيازة في القانون الإقطاعي ، تبين ما لحيازة المدينة من ذاتية وانفرادية .

على أن أرض المدينة حصلت آخر الأمر على قانون جديد يتلاءم مع طبيعتها بفضل ما تعرضت له من الأحوال الاقتصادية الجديدة ، فمارتبط بالأرض من رق وقيود شخصية ، لم تلبث أن زالت بمقتضى قانون المدينة ، واختفى أيضا كل ما كان يعوق النشاط التجاري والصناعي بسبب الحقوق الإقطاعية والمطالب المالية . فالعوائد أو الرسوم المقررة على الأسواق وهي المعروفة باسم عوائد الأسواق (teloneum) والتي عطلت التداول الحر للسلع التجارية ، كانت بغضضة وكرهية عند سكان المدينة ، الذين بدلوا

منذ زمن مبكر ، جهودا صادقة للتخلص منها . على أنه حدث في القرن الثاني عشر ، أن جرى تعديل عوائد الأسواق في كل مكان ، إما عن طيب خاطر أو قسراً . ففي بعض الجهات ، تقرر الاستعاضة عنها بدفع رسم سنوى ، وفي جهات أخرى تغيرت طريقة جبايتها . على أنها خضعت في كل الأحوال لرقابة سلطات المدينة وقضاها . فصار موظفو المدينة منذئذ هم المسؤولون عن الإشراف على التجارة ، وحلوا مكان قادة الحاميات بالمدينة (زعماء المدينة Castellans) وموظفى الضيعة ، في تحرير عيار الموازين والمكاييل ، وفي ممارسة القضاء في الأسواق ، وفي الصناعة .

وينبغى الإشارة إلى ما تبقى من خصائص عصر الزراعة ، التى لا زالت ظاهرة بالمدن . كالأفران والمطاحن العامة ، التى كان السادة الإقطاعيون يلزمون السكان بأن يطحنوا بها حبوبهم ، ويصنعوا بها خبزهم ، وكالاحتكارات على اختلاف أنواعها ، والتى بمقتضاها صار للسيد الحق في أن يبيع في فترات معينة ، دون أن يكون له منافس ، ما يخرج من كرومه من نبيذ ، وما يحصل عليه من ماشيته من لحوم ؛ ومن هذه الامتيازات أيضا حق الأيواء (الضيافة) ، الذى يفرض على سكان المدينة واجب توفير سبل الراحة لإقامته ومؤنثته ، أثناء مقامه بالمدينة ؛ ومنها أيضا حق الطلب وبمقتضاه يلتزم السكان بأن يبدلوا له ما يحتاجه من السفن والخيل اللازمة لخدمته . ومنها الحق في أن يدعو الناس إلى حمل السلاح ، وأن يلزمهم بأن يتبعوه إلى القتال . ومنها أيضاً العادات على اختلاف أنواعها وأصولها ، والتى اشتد ظلمها ، وأثارت السخط والاضطراب ، لأنها أضحت منذ زمن بعيد عديمة الجدوى ، ومنها التقاليد الذى يمنع إنشاء جسور على مجارى المياه ، أو الذى يجبر السكان على أن يقدموا المؤن للفرسان الذين يؤلفون حامية القلعة القديمة old burg ، ولم يبق من

هذه الآثار في نهاية القرن الثاني عشر إلا الذكرى . ولما أدرك السادة أنه لا سبيل إلى المقاومة ، تخلوا عن كل ذلك .

وتعرض القانون بالمدينة للتغيير مثلما حدث لوضع الأشخاص ، والأرض ، والنظام المالى . فالإجراءات المعقدة الشكلية ، مثل شهادات الزور ، والاختبار بالنار ، والمبارزة ، كل هذه الطرق التى تفصل فى موضوع المحاكمة ، لم تعد ملائمة للأحوال الجديدة بالمدن . ولم تتعدل فحسب الإجراءات القانونية ، بل تعرض للتطور أيضا محتويات القانون ؛ فصدر فى المدن طائفة من التشريعات الجديدة تتعلق بمسائل الزواج ، والوراثة ، والقرابة ، والديون ، والرهونات . وجرى تعديل القانون المدنى والجنائى ، إذ كان لابد من وجود نظام صارم للمحافظة على الأمن فى بيئة كثر فيها الجائلون والمتشردون والمغامرون ؛ واللصوص الذين كانوا يهرعون إلى المراكز التجارية . فلفظه الأمن والسلام ، التى جرى استخدامها فى القرن الثانى عشر ، إنما يقصد بها القانون الجنائى للمدينة .

على أن سلام المدينة كان قانونا من نوع خاص ، إذ فاق فى شدته وصرامته ما كان معروفا فى المناطق الريفية . إذ حفل بالعقوبات البدنية ، كالشتق ، وقطع الرأس ، وصلم أعضاء الجسم ، والواضح أنه كان يرمى إلى استخدام الرعب ، لمناهضة الإهمال والتقصير ، وخضع له كل من دخل المدينة ، من النبلاء ، والأحرار ، وسكان المدينة . ووجدت فيه المدينة أداة قوية لتوحيد الفئات المختلفة ، إذ فرض سلطانه على السياتين الإقطاعية والكنسية اللتين تقسمان الأرض . وأسهم هذا القانون فى توحيد مكانة ووضع كل السكان النازلين فى داخل الأسوار ، وفى إنشاء الطبقة المتوسطة . وإذا كان سكان المدينة أصلا جماعة محبين للسلام ، فإن سلام المدينة هو قانون المدينة . فالشعارات التى ترمز إلى اختصاص المدينة واستقلالها

ليست إلا شعارات السلام ، ومن أمثلة هذه الشعارات : الصليب ،
والدرجات الحجرية المقامة بساحة السوق ، والأبراج ، وتماثيل
للبطل رولان .

وبفضل ما حظيت به المدينة من السلام ، صارت تعتبر وحدة قضائية
مستقلة ؛ فبالإضافة إلى خضوع سكان المدينة للقانون الجنائي ، صاروا
فيما بعد يشاركون في القانون المدني ، وبذلك صارت المدينة ، في محيطها
المسور ، تؤلف مجتمعا مشروعا .

الكميونات :

على أن السلام أسهم إلى حد كبير في جعل المدينة «كميونا» ، إذ جرى
التصديق عليه بما اتخذ من الإيمان ، والمفروض أن تلمس المدينة أيمان كل
السكان ، وما أقسمه الساكن من يمين ، ليست قاصرة على مجرد وعد
بإطاعة سلطة المدينة والولاء لها ، بل انطوى أيضا على التزامات شديدة ،
وفرض على الساكن صيانة السلام واحترامه . فكل ساكن (مواطن)
الترم ، بعد أن بذل اليمين ، بأن ينهض لمساعدة من يلتمس منه المساعدة .
فكان السلام خلق بين السكان صفة دائمة من التماسك ، فن هنا صار مصطلح
«الإخوان» الذي اشتهر به سكان المدينة في بعض الأحوال ، أو لفظة
صداقة amicitia المستعملة في ليل ، ترادف لفظة السلام pax . فإذا ساد
السلام كل سكان المدينة ، تألف منهم الكميون . وما اتخذ موظفو المدينة
من أسماء في جهات مختلفة ، مثل «مراقبي السلام» ، «حارس الصداقة» ،
والموكلين بحفظ السلام ، كل ذلك يدل على الرابطة الوثيقة بين
السلام والكميون .

ومن الأسباب التي ساعدت على ظهور الكميون ، ما افتقر إليه سكان
المدينة في عصر متقدم من نظام للضرائب . إذ أن المرافق العامة ذات الأهمية

الحوية ، وتشديد سور المدينة يتطلب أموالا . ففي المدن الواقعة بإقليم لياج اتخذت الضريبة المقررة لبناء السور اسم Firmitas ، وفي جهات أخرى كان جانب من الغرامات ينفق في إصلاح الاستحكامات .

ومن الطبيعي أن تلتبس المدينة الوسائل للحصول على ما تحتاج إليه من الموارد ، فكان لا بد أن تلجأ إلى الضغط على دافعي الضرائب ، فتحتم على كل فرد أن يسهم في النفقات التي تتطلبها المصلحة العامة . وكل من يرفض المساعدة فيما تحتاجه هذه المصالح من التكاليف ، تقرر منعه من دخول المدينة . فكان المدينة أصبحت هيئة مستقلة ، ومُلزِمة ، وصارت شخصية معنوية ، وأضحى « مجتمعاً ليس متفككاً ، وينبغي أن يعيش مستقلاً ، برغبات وآمال أفرادِهِ » .

وبذا أصبحت المدينة في العصور الوسطى مركزاً قانونياً وكيوناً . وينبغي أن نتعرض لدراسة الأجهزة التي تستطيع المدينة بها أن تسد الطلبات التي استلزمها طبيعتها .

فباعتبار المدينة منطقة مستقلة بقانونها ، فينبغي أن تتخذ كل الوسائل للاستقلال بولايتها القضائية . وإذا كان قانون المدينة تحدده أسوار المدينة ، كان لا بد من إنشاء محكمة تستخدم هذا القانون ، ولا بد للمواطنين نتيجة لذلك أن يطمثوا إلى وضعهم . ولا يخلو عهد من عهود المدن من النص الذي يشير إلى أنه لا يجوز محاكمة سكان المدن إلا عن طريق قضائهم ، الذين يجرى اختيارهم من بين السكان ؛ فلا بد أن يكونوا من سكان المدينة ..

وفي مستهل القرن الثاني عشر ، لم يحصل على محاكم خاصة إلا عدد قليل من المدن . واتخذ أعضاؤها في إيطاليا وجنوب فرنسا وبعض جهات ألمانيا اسم « القناصل » بينما اشتهروا في الأراضي المنخفضة وشمال فرنسا باسم الشيوخ oldermen ، وفي بعض جهات عرفوا باسم

المحلفين jurors . والواضح أن حدود الولاية القضائية اختلفت من موضع إلى آخر ، ففي بعض الجهات حرص السيد الإقطاعي على الاحتفاظ لنفسه بالنظر في القضايا . غير أن هذه الاختلافات لم تكن كبيرة الأهمية ، وما له أهمية جوهرية أن صارت كل مدينة دائرة قضائية مستقلة ، لها قضاتها ، ويحدد كفايتهم القضائية قانون المدينة ، ويقتصر اختصاصهم على المنطقة التي يباشرون بها عملهم . ففي بعض الأحوال ، يحل مكان هيئة واحدة من القضاة ، هيئات عديدة ، لكل منها اختصاصات معينة . ففي مدن كثيرة ، ولا سيما المدن الأسقفية التي لم تقم بها النظم إلا نتيجة لحركات ثورية أو تمرد ، نلاحظ إلى جانب القضاة الذين يخضعون من بعض الوجوه لسلطة السيد الإقطاعي ، طائفة من المحلفين ينظرون في الأمور المتعلقة بالسلام وفي القضايا الناجمة من قوانين المدينة .

وإذ صارت المدينة هيئة مستقلة ، كميونا ، تولى إدارتها مجلس . وكان هذا المجلس في بعض الأحوال يطابق في تأليفه المحكمة ، فيصير القضاة هم المسئولون عن الأمور الإدارية أيضا للطبقة المتوسطة . على أن المجلس كان في معظم الأحيان مستقلا ؛ ويستمد أعضاؤه سلطتهم من حكومة المدينة . ونظرا لأنه لا يجري اختيارهم إلا لفترة قصيرة ، لم يستطيعوا أن يغتصبوا السلطة التي منحها لهم المدينة . فالمحلفون الذين تعاهدوا بالإشراف على المصلحة العامة لم يكونوا إلا ممثلين لإرادة الجماعة . ومن الدليل على ذلك أنهم افتقروا إلى ركن هام من أركان كل جماعة أو هيئة منظمة ، أي الحكومة المركزية ، وهو الرئيس . لم تظهر رئاسة الكميون إلا في عصر متأخر ، إلى ما بعد القرن الثاني عشر ، حينما اشتد الإحساس بضرورة وجود سلطة مركزية مستقلة .

ويقوم المجلس بأعمال إدارية عادية ، كأن يباشر أمور المالية والتجارة والصناعة ، وينظر في تدبير المرافق العامة والإشراف عليها ، وينظم تموين

المدينة ، ويشرف على تجهيز جيش المدينة ومراقبة سلوكه وتصرفه ، وينشئ المدارس للأطفال ، ويرعى المنشآت الخيرية التي يرسم الشيوخ والفقراء . على أن دراسة هذه القوانين تدل على أن هذه القوانين ليست إلا تطورا لما كان للحكومة من قبل من وظائف .

وأشد ما ظهر فيه روح الابتكار وسلامة الحكم عند الطبقة المتوسطة ، هو مجال النظام الإدارى . فما جرى فيه من جهد ، يجعله مبتكرا ، نظرا لأنه يسد الحاجات الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل ، ولاندرك هذا الابتكار بمقارنة ما كان حادثا في العصر الإقطاعى ، بما ابتدعه المدن المستقلة من تدابير . مثال ذلك أن الضرائب لم تكن إلا التزاما ماليا ، لم يحفل بموارد دافع الضريبة ، وما يتحصل منها يضاف إلى موارد السيد أو الأمير الذى يتولى جبايتها ، ولم يخصص جانب منها للمصلحة العامة . على حين أن حكومة المدن المستقلة لم تعترف بالاستثناءات أو الامتيازات ، فكل المواطنين نظرا لأنهم متساوون فيما يحصلون عليه من المدينة من مزايا ، يتساوون أيضاً فى الالتزام بأن يسهموا فى النفقات . وتتفاوت نصيب كل واحد منهم بحسب موارده ، وجرى التقدير فى أول الأمر على أساس الدخل ، وظلت مدن عديدة محافظة على هذا المبدأ حتى نهاية العصور الوسطى . واستعاض عنه بعض المدن ، بما قرره من ضريبة غير مباشرة (الدمغة) ، التى يجرى فرضها على بعض السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية ، وتتفاوت فى المقدار بحسب ما ينفقه الفقير والغنى فى هذه المواد الاستهلاكية . ولم يكن لهذه الضريبة علاقة برسوم الأسواق ؛ إذ اشتهرت بالمرونة ، وبالتفاوت بحسب أحوال الجمهور وحاجاته ، على حين أن ضريبة الأسواق جامدة وليست متغيرة . ومهما يكن شكل هذه الضرائب ، فإن ما يتحصل منها يتفق لسد حاجات المدينة . ولم ينته القرن الثانى عشر ، حتى تبين تطور النظام المالى ، وظهر فى ذلك الوقت بوادر ما كان للمدن من حسابات .

أما إمداد المدن بالمؤن وتنظيم التجارة والصناعة ، فإن القيام به يدل على ما كان لسكان المدن من استعداد لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها عليهم ظروف وجودها . فكان لزاما عليهم أن يوفرؤا المؤن لسكان المدينة الذين تزايد عددهم ، وهذه المؤن إنما ترد من خارج المدينة ؛ وكان لابد لهم من أن يقوموا بحماية عمالهم من المنافسة الأجنبية ، وأن يتحققوا مما توافر لديهم من المواد الخام ، وأن يكفلوا تصدير مصنوعاتهم . وأنجزوا ذلك بما اتخذوه من لوائح بلغ من شدة ملائمتها للغرض التي استحدثت من أجله ، أنها تعتبر فريدة في نوعها . والواقع أن اقتصاد المدينة أدى إلى أن يصدر تشريع اجتماعي بلغ من الاكتمال ما لم يبلغه تشريع في عصر من عصور التاريخ ، إذ أنه قضى على الوسطاء بين المشتري والبائع ، وكفل لسكان المدينة الإفادة من انخفاض الأسعار ، ولم يتهاون مطلقا في مكافحة الغش والتدليس ، وحماية العامل من المنافسة والاستغلال ، ونظم ما يقوم به من عمل ، وما يتقاضاه من أجور ، واهتم بحالته الصحية ، ووضع شروطا للتلمذة المهنية ، ومنع النساء والأطفال من ممارسة العمل ، وفي الوقت ذاته نجح في أن يجعل في يده احتكار تزويد الجهات المجاورة بالمنتجات ، وفتح أسواق في جهات نائية للتجارة .

كل هذا يعتبر مستحيلا ما لم تكن روح سكان المدن توازي الواجبات والأعباء الملقاة عليهم . فإورد في عهد من عهود الأراضى المنخفضة ، التي ترجع إلى القرن الثاني عشر من عبارة « فلينهض كل واحد لمساعدة الآخر ، كأنه أخ له » يمثل الحقيقة الواقعة . فبذ القرن الثاني عشر ، درج التجار على أن ينفقوا شطراً من أرباحهم لمصلحة مواطنيهم ، بتشديد الكنائس وإنشاء المستشفيات ، والتخلص من رسوم الأسواق . فاتخذ عندهم حب الكسب والربح بالحماس الوطني لمدينتهم ، فكل رجل كان يعتز بمدينته ، ويحرص على أن يسهم في رخائها . ويرجع ذلك في

الواقع إلى أن حياة كل فرد تتوقف مباشرة على الحياة العامة لمجتمع المدينة . ذلك أن الكُثْمُونَ في العصور الوسطى حاز فعلا كل الوظائف الجوهريّة التي تمارسها الدولة اليوم . إذ كفل الكُثْمُونَ لأعضائه الأمن والسلام للشخص ولتأمنه ، فإذا خرج من الكُثْمُونَ ، تعرض لكرهية العالم الخارجى ، وأحاطت به الأخطار من كل جانب ، فلم يجد المأوى والملاذ إلا في داخل المدينة ، ولذا أحسّ نحوها بالامتنان والشكر ، وكان مستعدا لأن يوطن نفسه على الدفاع عنها ، ولأن يجعلها تفوق جاراتها في الجمال والروعة . فالكاتدرائيات الرائعة التي جرى تشييدها ، لم تبلغ ما بلغت من الجمال إلا بما بذله سكان المدن من المنح من أجل تشييدها ، فليست الكاتدرائيات فحسب بيوت الله ، بل كانت أبراجها الضخمة تعتبر أيضاً أكبر حاية وزينة للمدينة .

ويطابق ما اشتهرت به المدينة من روح قومية محلية ، نزعها إلى التحفظ الشديد . فنظرا لأن كل مدينة تعتبر دولة ، كانت كل مدينة ترى في المدينة الأخرى عدوا ومنافسا لها . فليس في وسع المدينة أن ترتفع عن دائرة مصالحها الخاصة ، فكانت تتيه بذاتها ، غلبت عليها الأثرة وحب الذات . فحرصت المدينة على أن تحتفظ لنفسها بالحرية ، داخل أسوارها ، فالفلاحون الذين يقيمون خارج المدن لا يعتبرون في نظرها مواطنين مطلقا ، ولا تفكر المدن إلا في استغلالهم والإفادة من جهودهم ، ولذا حرصت المدن بكل ما لديها من قوة على أن تمنع الفلاحين من التحرر من النظام الصناعى ، الذى احتكرته المدن . والتزم بتزويد المدن بالموءن أيضاً ، الفلاحون الذين خضعوا كلما أمكن ذلك لنوع من الحماية المستبدّة ، مثلاً حصل في تسكانيا ، حيث أخضعت فلورنسة لسلطانها كل القرى المجاورة لها .

المدرسة والمفكرة الأوروبية — البورجوازية :

كان ظهور المدن بداية عصر جديد في تاريخ غرب أوروبا ، فالمجتمع لم يعرف حتى ذلك الحين سوى طبقتين : رجال الدين والنبلاء . فاكتمل النظام الاجتماعي بظهور الطبقة المتوسطة . ومنذئذ لم يكن لهذا التركيب الاجتماعي أن يتغير إذ حاز كل العوامل المتكاملة ، وما تعرض له في العصور التالية من تعديل لم يكن تعديلا في الجوهر ، بل كان اختلافا في أوضاع التركيب الاجتماعي .

فالتبقة المتوسطة ، كانت في حد ذاتها طبقة ذات امتيازات شأنها في ذلك شأن طبقتي رجال الدين والنبلاء . إذ تعتبر فئة متميزة من الناحية القانونية ، وما كان لها من قانون خاص ، فرق بينها وبين سائر السكان القرويين الذين لا زالوا يؤلفون الغالبية العظمى للسكان . والواقع هذه الطبقة تحم عليها أن تحافظ على مكانتها الممتازة ، وما ترتب عليها من منفعة ، فالحرية في نظر الطبقة المتوسطة تعتبر احتكارا . على أن الفكرة الطبقيّة التي كانت سببا في قوة الطبقة المتوسطة ، لم تلبث أن أدت آخر العصور الوسطى ، إلى ضعفها ، ومع ذلك فإن الطبقة المتوسطة هي التي تولت نشر فكرة الحرية ، وأضحت الوسيلة لتحرير الطبقات القروية . والواقع أن وجود هذه الطبقة إنما يرجع إلى ما كان لها من تأثير مباشر على الطبقات القروية ، وإلى محاولة إزالة الفارق الذي يفصل هذه الطبقات عنها . ولم تجد محاولات نفعها ، في أن تخضع لنفوذها هذه الطبقات ، وفي منعهن من المشاركة فيما حصلت عليه الطبقة المتوسطة من امتيازات ، وحرمانهم من ممارسة التجارة والصناعة . ولم يكن لها من القوة ما يمنع ما حدث من تطور ، تعتبر هذه الطبقة مسئولة عنه ، وليس في وسعها أن تحطمه إلا إذا اختفت هي أيضاً .

ذلك أن تكوين الجماعات (الفئات) النازلة بالمدن ، لم يلبث أن أثار الاضطراب فيما لمناطق الريف من نظام اقتصادى . فلم يكن للإنتاج ، حتى ذلك الحين من أهمية ، سوى أنه يسد حاجة الفلاح ، وأن يمدّه بما يبذله للسيد من الرسوم الإقطاعية . فإذا توقفت التجارة ، فليس ثمة ما يدعوه لأن يلتمس من الأرض فائضا ، قد لا يستطيع التخلص منه ، نظراً لأنه لم يتوافر من الأسواق الخارجية ، ما يصحح أن يرتادها . إذ أن الأسواق الصغيرة بالمدن والمدن الحصينة كانت ضئيلة الأهمية ، وبلغت طلباتها من شدة الانتظام والاعتدال ، ما لا يجعله يخرج من عمر داره ، وينشط فى مزاولة عمله . غير أن هذه الأسواق لم تلبث أن دبّت فيها حياة جديدة ، إذ تضاعف عدد المشترين ، فجلب لهم كل ما استطاع أن يبيعه لهم من الإنتاج ، ومن الطبيعى أن يغتنم هذه الفرصة التى سنحت له . وإذا توقف عليه وحده أن يبيع ما يفيض من الإنتاج ، عندئذ أخذ يفلح الأراضى التى ظلت حتى وقتذاك مهملة . فصار لعمله أهمية جديدة ، إذ جلب له الأرباح ، وهياً له الفرص للادخار والاقتصاد ، وجعل حياته مثمرة مربحة . وزاد من تحسن وضعه ، أن الموارد الفائضة المستمدة من التربة صارت ملكا وحقا له ، وما كان للسيد من حقوق حدها العرف الإقطاعى بمقدار ثابت لا يتغير ، فكل زيادة فى الدخل المستمد من الأرض لم ينفد منها إلا الحائز لها .

المدن الجديدة :

على أن السيد تهيأت له الفرصة للإفادة من الوضع الجديد الذى فرضته المدن النامية على المناطق الريفية . إذ توافر عنده مساحات ضخمة من الأراضى التى لم تجر زراعتها ، إنما تشغلها الغابات ، والشجيرات ، والمستنقعات ، والبطائح . فلم يسعه إلا أن يستصلحها للزراعة ، وأن يفيد منها ، وكلما ازداد حجم المدن ، وتكاثر عدد سكانها ، اشتدت استجابة الأرض

وتوافر محصولها . وترتب على تزايد عدد السكان ، أن كثر عدد العمال
اللازمين لإزالة الغابات وتخفيف المستنقعات .

وبانتهاء القرن الحادى عشر ، كانت حركة الإصلاح قد بلغت ذروة
اكتمالها . إذ انصرف الأمراء والأديرة إلى تحويل ما فى ضياعهم من أراضى
مهملة ، إلى أراضى تدر الخيرات والموارد . ففساحة الأراضى المنزرعة ، التى
لم يصبها الزيادة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية ، صارت تزدد اتساعا ،
إذ جرت إزالة الغابات ، واتخذت طائفة الرهبان الششترىان ، التى قامت
سنة ١٠٩٨ ، هذا السبيل منذ البداية ، فحرصت على أن تسير النظام
الجديد ، بدلا من أن تبقى لأراضىها نظام الضياع القديم . ففى الفلاندر ،
حيث كانت المدن بالغة الثراء ، وتزايدت مطالبها وحاجاتها تبعا لذلك ،
لجأ الرهبان إلى تربية الماشية ، بينما دأب هؤلاء الرهبان فى انجلترا على
بيع الصوف ، التى استهلكته منه مدن الفلاندر كميات ضخمة .

وفى تلك الأثناء أقام السادة المقطعون ، العلمانيون والكنسيون سواء ،
مدنا جديدة فى كل الجهات المجاورة . فاتخذت هذا الاسم « المدينة الجديدة » ،
كل قرية قامت بالأرض العذراء ، وحصل ساكنوها على قطع من الأرض ،
مقابل ما يؤدونه من إيجار سنوى . على أن هذه المدن الجديدة ، التى
أخذت تزدد عددا أثناء القرن الثانى عشر تعتبر أيضاً مدنا حرة . إذ
أن السيد وعد الفلاحين القادمين إليها بالإعفاء من الضرائب التى أثقلت
كاهل الرقيق (القن) . وعلى الرغم من أنه احتفظ لنفسه بالولاية (السلطة)
القضائية عليهم ، فإنه ألغى كل الحقوق السابقة التى لازالت قائمة فى
نظام الضياع .

وعلى هذا النحو ظهر نوع جديد من الفلاحين ، يختلف تمام الاختلاف
عن الطراز السابق ؛ فالفلاح القديم كان من خصائصه الرق والقنية ، على
حين أن الفلاح الجديد يمارس الحرية . وهذه الحرية ، التى نجمت عن

الاضطراب الاقتصادي الذي جلبته المدن إلى نظام القرية ، ليست إلا صورة لما ساد المدينة من الحرية . فالمعروف أن سكان المدن الجديدة كانوا من الريف ، بل إنهم اتخذوا اسم *burgenses* في كثير من عهود المدن . وما حصلت عليه المدن الجديدة من دستور واستقلال محلي ، من الواضح أنه مستمد من نظم المدينة ، حتى يصح القول أن المدينة تجاوزت محيط أسوارها كما تبلغ المناطق الريفية ، لتوقفها على الحرية .

حكومة المدينة :

على أن هذه الحرية الجديدة لم تلبث أن وصلت في تقدمها وانتشارها إلى الضياع القديمة ، التي لم يستطع نظامها القديم البقاء في محيط النظام الجديد . ولم يسع السيد الإقطاعي ، إلا أن يجعلها تحل بالتدريج مكان الاسترقاق الذي كان يعتبر الحالة العادية لحائزي الأرض ، وتم ذلك إما طوعية أو كرها ، وإما بالاتفاق بين السيد والرقيق . فأصاب شكل حكومة السكان بهذه المدن من التغيير ، مثلما أصاب حكومة البلاد ، نظرا لأن كليهما تعتبران من نتائج وضع اقتصادي ، أخذ في الاختفاء . فأخذت التجارة تبذل للقرية من الحاجات الضرورية ، ما كانت الضياع حتى ذلك الحين مضطرة للحصول عليه ، بما تبذله من جهود . فلم تعد الضيعة في حاجة إلى أن تنتج كل المواد اللازمة لها ، إذ يكفي التماسها في مدينة قريبة . مثال ذلك ، أن الأديرة في الأراضي المنخفضة ، التي وهبها المحسنون كروما تقع إما في فرنسا ، وإما على شاطئ نهر الراين والموزيل ، حيث يجري استخراج النبيذ اللازم للاستهلاك بالأديرة ؛ أخذت منذ بدء القرن الثالث عشر ، في بيع هذه الأملاك التي لم تعد لها فائدة ، والتي بلغت تكاليف العمل فيها والمحافظة عليها ، ما يزيد على ما يتحصل منها .

وهذا المثال خير ما يشرح اختفاء نظام الضياع القديم في عصر تعرض للتغير بفضل التجارة واقتصاد المدينة الجديدة . فالتجارة التي أخذ نشاطها يقوى ويشتد ، والتي لا بد أنها شجعت الإنتاج الزراعى ، حطمت الحدود التي كانت حتى ذلك الحين تقيدها ، ولم تلبث أن جذبت القرية إلى المدينة ، وأثارت فيها التحضر ، وجعلت لها الحرية . وبذا جرى انتزاع الرجل من الأرض التي ارتبط بها زمنا طويلا ، وحل العمل الحر مكان السخرة التي يقوم بها الرقيق . على أن الحالة القديمة لاسترقاق الشخص ، وما يتبعها من صور ملكية الضياع لم تبق في شدتها الأولى إلا في الجهات البعيدة عن الطرق التجارية الرئيسية ، وفيما عدا ذلك اختفت حالة الاسترقاق ، وكان اختفاؤها سريعا في الجهات التي تكاثرت بها المدن . ففي الفلاندر ، مثلا ، نكاد لا نصادفها مطلقا بعد القرن الثالث عشر ، على الرغم من أن بعض آثارها لا زال قائما . ففي بعض الجهات المتناثرة لا زال بعض الرجال مقيدين بحق الامتلاك ، أو خاضعين للسخرة ، ولا زالت الأرض تنوء بما للسيد الإقطاعى من حقوق مختلفة . غير أن البقايا المتخلفة عن الماضى ليست عادة إلا ضرائب قليلة ، وكل من يؤديها ، صار له مطلق الحرية .

رأس المال :

على أن تحرر الطبقات الريفية ليس نتيجة واحدة من النتائج التي أثارها الانتعاش الاقتصادى ، الذى تعتبر المدينة نتيجة له ، ومن أدواته أيضا ، إذ اتفق حدوثه مع ازدياد أهمية رأس المال السائل . ففي زمن نظام الضياع في العصور الوسطى ، لم يكن ثمة صورة أخرى من الثروة ، سوى تلك التي تنطوى عليها المزرعة ، لأنها كفلت لحائزها الخبرة الشخصية والمكانة الاجتماعية ، فكانت الضمان لما كان لرجال الدين والنبلاء من مكانة ممتازة . فحائزو الأراضي ، الذين يمثلهم رجال الدين والنبلاء ، إنما يعيشون على

عمل المستأجرين الذين يبدلون لهم الحماية ، والذين يتولون حكمهم .
ولم يكن استرقاق العامة (سواد الناس) إلا نتيجة حتمية لهذا النظام
الاجتماعى .

وإلى جانب الطبقة المتوسطة قامت طبقة من الرجال يعتبر وجودها
مناقضا لما هو مألوف من الأمور ، فالأرض التى أقاموا بها لم يزرعوها ،
ولم يملكوها . على أن الأفراد أظهروا أن بوسعهم أن يعيشوا ، ويجرزوا
ثروة بما يباشرونه من البيع وبما يحصلون عليه من أسعار التعامل .

والمعروف أن الأرض باعتبارها رأس مال كانت تعتبر كل شئ فظهر
إلى جانبها رأس المال السائل . وكان المال حتى وقتئذ متعطلا ، فكبار الملاك
من الديويين والكنسيين الذين تركز بأيديهم ، ما يجرى فى التداول من مبلغ
تافه ، حصلوا عليه إما من الضرائب التى أداها الخاترون للأرض ، وإما من
الصدقات التى أداها للكنائس جمهور المصلين ، لم يكن بوسعهم أن يستثمروا
هذا المال . على أنه من المحقق أن الأديرة وافقت فى بعض الأحوال ، زمن
الحاجة ، على بذل القروض بالربا ، للنبلاء الذين يعانون الضيق ، مقابل أن
يجعلوا أراضهم ضمنا لتسديد هذه القروض . ونظرا لأن القانون الكنسى
يحرم هذه العمليات ، كانت تعتبر وسائل مؤقتة ، والقاعدة العامة هى أن
النقد كان يجرى اختزانها ، وفى أكثر الحالات ، كانت تتحول إلى أوعية
وحلى للكنيسة ، فإذا اشتدت الحاجة إليها ، تقرر صهرها من جديد . ومن
الطبعى أن يقوم التجار بإطلاق هذا المال المتجمد ، وإعادةه إلى وظيفته
الصحيحة . وبفضل هذا العمل ، أضحت النقد مرة أخرى وسيلة التعامل ،
ومعيار الأسعار ، ولما كانت المدن عبارة عن مراكز تجارية ، فلا بد أن
يتدفق إليها . فإذا نشط التداول ، اشتدت قوته باستخدامه فى عمليات
تجارية عديدة وفى الوقت ذاته ، شاع استعماله ، فما كان يؤدى نوعا صار
يؤدى نقدا .

وظهرت حركة جديدة للثروة ، وهى الثروة التجارية ، التى لم تعد تتألف من الأرض ، بل من المال أو السلع التجارية التى يجرى تقويمها بالنقد . فى أثناء القرن الحادى عشر ظهر فعلا فى عدد من المدن ، عدد من الممولين ، وقد سبق الإشارة إلى أمثلة عن الممولين أو الرأسمالين . ولم يلبث أغنياء المدينة أن درجوا على استثمار جانب من أرباحهم فى الأرض ، إذ أن أحسن الطرق لتدعيم ثروتهم واستثماراتهم هو الاهتمام بشراء الأرض . فجعلوا جانباً من أرباحهم لشراء مزرعة أو ضيعة ، كانت تقع أول الأمر بالمدينة التى يقيمون بها ، ثم كانت فيما بعد فى الريف ، غير أنهم تحولوا إلى إقراض النقود . على أن الأزمة الاقتصادية التى أثارها دخول التجارة فى حياة المجتمع ، أدت إلى خراب ، أو على الأقل إلى اضطراب ، ملاك الأراضى الزراعية الذين لم يستطيعوا أن يتلاءموا معها . فكلما تزايد تداول النقود ، انخفضت قيمتها فأدى ذلك إلى ارتفاع كل الأسعار . والمعروف أن الفترة المعاصرة لقيام المدن ، اشتهرت بارتفاع نفقات المعيشة فيها ، وكان ذلك فى صالح التجار والصناع ، غير أنه كان ضاراً ومؤذياً للملاك الأراضى ، الذين لم يتجحوا فى استكثار مواردهم . وفى نهاية القرن الحادى عشر ، تحتم على عدد كبير من الملاك أن يلجأوا إلى ما لدى التجار من رهوس الأموال ، حتى يحافظوا على المضى فى حياتهم . فيشير عهد مدينة سان أومر St. Omer ، الصادر فى سنة ١١٢٧ ، إلى ما جرى من التجاء فرسان الجهات المجاورة للمدينة إلى عقد قروض مع سكان المدينة ، وكان ذلك إجراء مألوفاً .

وشاع فى هذه الفترة أيضاً عمليات أكثر أهمية ، إذ توافر التجار الذين بلغوا قدراً كبيراً من الثروة مما يحملهم على الموافقة على عقد قروض كبيرة . فحوالى سنة ١٠٨٢ أقرض بعض تجار لبيج ، رئيس دير St. Hubert ، من الأموال ما يكفى لشراء أراضى شافيني Chavigny ، وبذلوا بعد سنوات للأسقف أوتبرت Otbert من الأموال ، ما يلزم لأن يشتري قلعة

بويون Bouillon ، من الدوق جودفرى عند ارتحاله فى الحروب الصليبية ؛
ولجأ الملوك أيضا فى أثناء القرن الثانى عشر إلى الاقتراض من رجال المال
بالمدينة . واشتهرت مدينة آراس Arras ، فى الفلاندر ، فى مستهل عهد
فيليب أغسطس بأنها مدينة الممولين .

على أن مدن لومبارديا ، وما انتهج سبيلها من المدن الأخرى ، فى تسكانيا
وبروفانس ، قطعت شوطا كبيرا فى هذه التجارة ، إقراض المال ، التى
خاب سعى الكنيسة فى مقاومتها . وفى مستهل القرن الثالث عشر ، أمد
الممولون الإيطاليون عملياتهم التجارية إلى شمال جبال الألب ، وحازوا من
النجاح والتقدم السريع ، ما جعلهم بعد نصف قرن ، يحلون مكان الممولين
المحليين ، بفضل وفرة رعوس أموالهم وما بلغوه من التقدم والرقى فى طريقة
(أسلوب) إجراءاتهم .

وما تركز فى المدن من قوة المال السائل ، لم يهبها فحسب السيادة
الاقتصادية ، بل أسهم أيضا فى جعلها تشارك فى الحياة السياسية . ونظرا لأن
المجتمع لم يعرف منذ زمن طويل من السلطة ، سوى تلك التى يجرى
استمدادها من ملكية الأرض ، كان رجال الدين والنبلاء وحدهم ، هم
الذين يشاركون فى الحكم . فالسلم الإقطاعى لم يقيم إلا على أساس امتلاك
الأراضى . فلم يكن الإقطاع فى الواقع سوى نوع من الحيازة ، وما ترتب
عليه من علاقات بين التابع والسيد ، لم تكن صورة خاصة ، لما كان من
علاقات بين المالك والمستأجر (أو حائز الأرض) . والفارق الوحيد هو أن
الخدمات التى ياتزم بها التابع للسيد تنسم بالصفة العسكرية والسياسية ، بدلا
من أن يكون لها صفة اقتصادية ، فالأمير المحلى كان يطلب من أتباعه المساعدة
والنصيحة ، وهو فى الوقت ذاته يقوم بهذه الالتزامات باعتباره تابعا للملك .
وبذا لم يدخل فى توجيه الأمور العامة إلا أولئك الذين يحوزون الأراضى ،
على أنهم لم يدخلوا إليها إلا بما يؤدونه بأنفسهم من النصيحة والمساعدة

consilio et auxilio . أما مساهمة الأتباع في سد حاجات سيدهم ، بأن يؤدوا له مالا ، فلم تكن تجارية في فترة كان فيها رأس المال ، الذي لم يكن سوى مزرعة ، لا يكفي إلا لإعاشة ملاكها . ولعل أهم صفة للحكومة الإقطاعية ، افتقارها إلى الأموال ، فما يحصل عليه السيد من ضيعته من موارد ، تعتبر دخلا خاصا به . ومن المستحيل عليه أن يزيد في موارد بفرض ضرائب ، كما أن عوزه المالى منعه من أن يستخدم موظفين بمرتبات ، له أن يطردهم أو يقرهم في أعمالهم . ولذا استعاض عن الموظفين بأتباع توارثوا الوظائف ، واقتصرت سلطة السيد عليهم ، وعلى ما يبذلونه له من يمين الولاء .

غير أن انتعاش التجارة مَسَكَنَهُ من أن يزيد في موارد ، فأخذت النقود تتدفق على خزائنه ، وبفضلها أفاد من الأحوال والظروف . فظهور وكلاء السيد ، أثناء القرن الثالث عشر كان أول أعراض التقدم السياسى ، الذى هباً للأمير أن يتخذ إدارة عامة سليمة ، وأن يحول سلطته بالتدريج إلى سيادة وسلطان . فلم يكن هذا الوكيل إلا موظفاً ، وبظهور هذه الفئة من الموظفين ، قام نوع جديد من الحكومة . وعلى الرغم من أن هذا الوكيل يعتبر خارج السلم الإقطاعى ، فإن طبيعته اختلفت تماما عن طبيعة القضاة والتسطينية أورويساء المدن mayors السابقين ، الذين تولوا وظائفهم ، مع الاحتفاظ بالألقاب الوراثية . فما كان من فارق بينه (الوكيل) وبينهم ، هو نفس الفارق بين الأراضى التى يفلحها الأرقاء ، والملكيات الحرة . فالأسباب الاقتصادية هى التى غيرت في وقت واحد نظام الأرض ، ونظام حكومة القوم . فهذه العوامل التى مكنت الفلاحين من التحرر ، وجعلت الملاك يستعوضون عن خراج الضياع ، بإيجار خالص ، هى التى جعلت الأمراء بفضل وكلائهم وعملائهم الذين يتقاضون أجورا ، يضبطون الحكومة وأملاكهم . هذا الابتكار السياسى دلَّ على ذبوع التعامل بالنقد

وتداوله . ومن الدليل على ذلك أن الفلاندر سبقت الأراضي المنخفضة في معرفة نظام الوكلاء ، لأنها كانت أسبق منها في الحياة التجارية وحياة المدن .

وما قام من علاقات بين الأمراء والمدن ، أدت أيضاً إلى نتائج سياسية بالغة الأهمية . فلا بد من الاهتمام بتلك المدن التي ازدادت أهمية بفضل تزايد ثروتها ، والتي كان بوسعها عند الحاجة أن تبذل الألوف من الرجال المجهزين بأحسن العُدَد . وتعرض لإنشاء الحرس المدني أول الأمر للزراية والاحتقار ، غير أن ما أحرزه العساكر من انتصار على الجيوش الأوربية (جيوش الإمبراطور) في لييجنانو (١١٧٦) ، دلَّ على مقدار كفايتهم . ولم يسع ملك فرنسا إلا أن يلجأ إلى خدماتهم وأن يتحالف معهم لتحقيق مصالحهم ، فجعلوا من أنفسهم حماة للمدن المستقلة (الكيونات) ، وحراسا لحرياتها ، واعتبروا الملكية وثيقة الصلة بحقوق المدن . ولا بد للملك فيليب أغسطس أن ينجي ثمار هذه السياسة البارة . إذ أن معركة بوفين التي حدثت سنة ١٢١٤ ، والتي أقرت سلطة الملك داخل فرنسا ، وجعلت مجدها ومكانتها تذيع في سائر أنحاء أوروبا ، يرجع الشطر الأكبر منها إلى الكنتائب العسكرية التي اشتهرت بها المدن ..

ولم تكن المدن بائجتلرا أقل أهمية من سائر البلاد وقتذاك ، على الرغم من أن أثرها اتخذ صورة أخرى . ففي انجلتترا لم تساند المدن الملكية ، بل انحازت إلى جانب البارونات ، وأسهمت أيضاً في إقامة حكومة برلمانية ، التي يرجع تاريخها البعيد ، فيما يبدو ، إلى زمن صدور العهد الأعظم (١٢١٥) .

على أن ما انصفت به المدن من الميل الطبيعي إلى التحرر والاستقلال ، جعلها تتجه إلى أن تكون جمهوريات مستقلة . فلو توافرت لها القوة فإنها يصح أن تكون دولة داخل دولة غير أنها لم تحرز في ذلك نجاحاً إلا إذا

كانت سلطة الدولة بلغت من العجز ما يمنعها من إحباط جهود المدن ، وهذا ما حدث في إيطاليا في القرن الثاني عشر ، وفي ألمانيا ، بعد انهيار سلطة الإمبراطور . على أنها بقيت ، في البلاد التي اشتدت فيها سلطة الحكومة ، خاضعة لحكومة هذه البلاد . ومع ذلك حرصت الحكومة على أن تفيد من هذه المدن ، لأهميتها في تمويل الدولة . ومن الواضح أن المدن لم تبدل المال إلا إذا اطمأنت إلى سلامتها ؛ ولذا حرصت على أن تحصل على امتيازات جديدة مقابل الأموال التي بذلتها قروضا . ولما كان القانون الإقطاعي لا يجيز للسيد إلا الحصول على مقررات معينة ، كان من المستحيل أن يلزم المدن بأن تؤدي له الجزية ، أو يجبرها على أن تمدّه بكل ما يطلبه من المؤن برغم حاجته الشديدة .

ولاشك أن تموين أهل المدينة بالطعام كان من أشد المشاكل التي لا بد من حلها . فالواضح أن سكان المدن ، حتى في القرن الحادى عشر ، كانوا من وفرة العدد وكثرتهم ، بحيث لا يكفي الإنتاج المحلى لتموينهم . وما احتاجوه من المواد الغذائية للاستهلاك حصلوا على جانب منه من تجار الحملة ، وحصلوا على الجانب الآخر من القرى المجاورة ، غير أنه كان لا بد من تنظيم وصول هذه المواد الغذائية ومنع الزيادة التحكيمية في الأسعار . وجرى منذ زمن مبكر اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التجار من الاتحاد على حساب مصالح المستهلكين ، وتقرر أيضاً التخلص من الوسطاء بين المشتري والبائع . والمبدأ السائد في اقتصاد المدينة ، هو الحرص على تيسير الاتصال بين مستورد المواد الغذائية والمشتري ، فيتحقق بذلك رخص المؤن . وتحقق ذلك بوضع لوائح دقيقة للتجارة والأسواق ؛ فنظرية الثمن العدل *justum pretium* التي صاغها فقهاء القرن الثالث عشر ، لاشك أنها اتفقت مع الإجراءات التي لم يلبث أن نمت وتطورت في المدن . وتقضى نظرية الثمن العدل بأن يبيع التاجر سلعته بالثمن الذي يكفيه ، إذا

أراد أن يعيش على النحو الذى عاش عليه أسلافه ، على أنه جرى التوسع فى شرح هذه النظرية ، فجرى اعتبار الثمن عدلاً وصالحاً ، إذا لم يتحكم فيه الطمع والنهم (حب المال) .

نقابات الحرف :

وتطلبت الصناعة بدورها تدخل سلطة المدينة ، فلم يكن لزاماً عليها فحسب أن توفر المواد الخام ، بل تكفل أيضاً التوزيع العادل لهذه المواد بين الصناع ، ثم تشرف آخر الأمر على ما يجرى إنتاجه من السلع ، حتى تحوز القبول عند المستهلكين .

وظهرت الدلائل الأولى لقيام نقابات الحرف (metiers, mysteries) أواخر القرن الحادى عشر ، فى أرقى المدن نمواً وتطوراً . إذ أخذ الصناع الذين ينتمون لحرفة واحدة يتحدون سوية لشراء المواد الجديدة ، ولمناهضة المنافسة الأجنبية ، على أن حكومة المدينة جعلت هذه النقابات إجبارية بعد أن كانت أول الأمر اختيارية . والواقع أن النقابات المهنية ، بعد استقرارها فى القرن الثانى عشر ، تعتبر من أهم مبتكرات حضارة المدن فى العصور الوسطى ، لما لها من أهمية فى حل مشكلة العمل ، وللملاءمة لعصر ، لازالت فيه العملة (النقد) والرأسمالية فى دور التكوين . ومن أهم مزاياها أنها كفلت الاستقلال الاقتصادى للمنتج ، ومصالح المستهلك .

والمعروف أنه عند قيام المدينة لم يكن بها إلا نقابة واحدة ، إذ يعتبر كل سكان المدينة أعضاء فى هذه النقابة ، ويؤلف موظفو النقابة الهيئة الحاكمة بالمدينة ، فيمارسون كل السلطات الواردة فى الوثيقة (العهد) الممنوحة لهم . غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً ، فأعضاء نقابة المدينة الذين تمتعوا بامتيازاتها ترددوا فى قبول أعضاء جدد ، وفى استطاعة الأرقاء أن يفروا إلى المدينة ، فإذا أقاموا بها سنة ويوما صاروا أحراراً ، غير

أنهم يعتبرون أنفسهم سعداء الحظ إذا دخلوا في عضوية النقابة . ولم تلبث أن زحرت معظم المدن بعدد كبير من السكان ، لم يتمتعوا من قبل بامتيازات . ثم أخذت الاختلافات على المصالح المادية والاقتصادية تظهر بين أعضاء النقابة ، فالتجار الذين عاشوا على التجارة جنوا في الغالب من الثروة والمال ، ما يفوق ما عند الصناع ، بما حصلوا عليه من أرباح وفيرة نتيجة استيراد السلع وبيعها إلى مواطنيهم والاحتفاظ باحتكارها حتى يرفعوا الأسعار ، فأغضب هذا الإجراء الصناع الذين لم يشاركوهم في الأرباح .

أخذ الصناع يخرجون بالتدريج من نقابة المدينة ، ويكونون لأنفسهم نقابات مستقلة . ولم تختلف هذه العملية من مدينة إلى أخرى إلا اختلافا يسيرا ، ففي اكسفورد ظلت نقابة المدينة هي النقابة الأساسية ، ولم تكن النقابات الأخرى سوى نقابات ثانوية . وليس في استطاعة شخص من الأشخاص أن ينتمى إلى نقابة مهنية ما لم يكن عضوا في نقابة المدينة ، غير أنه جرى في معظم المدن استقلال تام ، وأضحيت النقابة الأساسية هي نقابة التجار ، وانفصل عنها الصناع ليؤلفوا لأنفسهم نقابة مستقلة .

على أن إنشاء النقابات كان عملية بطيئة طويلة الأمد استغرقت سنوات عديدة . ففي نهاية القرن الثاني عشر لم يكن خارج لندن من نقابات الحرف بانجلترا سوى نقابات صناع المنسوجات ، كالنساجين والصباغين . وعلى الرغم من أن التنظيم النقابي ظهر في فرنسا في عصر مبكر ، فإنه لم يكتمل نموه وازدهاره إلا في القرن الثالث عشر . إذ أن كل حرفة من الحرف المعروفة كادت تكون ممثلة في نقابة من النقابات ، أشهر منها نقابات الجزارين والحبازين وصناع السيوف ، والصاغة ، والدباغين ، وصناع الجلود ، وبائعي الكتب ، وصناع الورق ، ودرج أرباب كل نقابة على أن يعيشوا معا في شارع واحد .

قوانين النقابات :

لم يكن الغرض الأساسى من النقابة المهنية ، سوى تأمين المصالح الاقتصادية لأربابها . فليس فى استطاعة صانع من الصناع أن يعمل بالمدينة ، ما لم يكن عضواً فى نقابة محلية ، ولا يجوز استيراد سلع تجارية إلى المدينة ، إذا ترتب على ذلك منافسة المنتجات المحلية . فصارت كل نقابة تحتكر السوق فى مدينتها ، وبذلت كل ما وسعت من قوة لمنع التنافس بين أعضائها ، فوضعت لوائح تفصيلية تتحكم فى نوع الإنتاج ، وطرق الصناعة ، وما تتقاضاه من الرسوم . والمبدأ الأساسى هو أن يلتزم كل عضو من أعضاء النقابة بأن يصنع فى دقة ، نفس السلعة وبنفس الطرق ، وأن يبيعها بنفس السعر . وخضعت ساعات العمل لرقابة شديدة ، وفى الصناعات المرهقة التى تحتاج إلى جهد كبير واهتمام شديد فى العمل ، لا يستطيع الفرد أن يمارس عمله قبل شروق الشمس أو بعد غروبها .

ومن الواضح أن هذا الاحتكار الخاضع لسيطرة شديدة ، لم يؤد عمله على الوجه الفعال إلا إذا تناسب مقدار العرض مع الطلب . وحاولت كل نقابة أن تفعل ذلك ، بما لجأت إليه من تجديد اختيار عدد أعضائها . فقبل أن يتم قبول الشاب فى النقابة ، تحتم عليه أن يتعلم المهنة ، بأن يشتغل تلميذاً عند أحد أعضاء النقابة أو أساتذتها (أسطواتها) . وتحدد النقابة عدد التلاميذ عند عضو النقابة ، وعدد السنوات التى ينبغى أن يمضيها التلميذ فى تعلم المهنة ، وبذلك تستطيع النقابة أن تضبط عدد الصناع الذين يمتنون حرفتها ، وتؤكد أيضاً بأن أعضائها أصابوا تدريباً كافياً . فإذا خدم التلميذ المدة المقررة ، تحتم عليه أن يصنع قطعة رائعة من عمله ، تخضع لفحص واختبار موظفى النقابة ، كما يثبت قدرته على ممارسة الحرفة .

وفي أوائل عهد النقابات المهنية ، كان لكل عضو مصنع صغير ، يعمل به مع عدد قليل من التلاميذ ، فإذا أتم التلميذ دراسته ، أصبح أستاذاً ، وصار له حانوت مستقل . غير أن الأساتذة ، الذين كانوا أعضاء بالنقابة ، نزعوا إلى أن يقللوا عدد أعضائها ، وأن يزيدوا من عدد العمال الذين يخضعون لهم ، فتزايد بذلك أرباحهم . ولم يمض على ذلك زمن طويل ، حتى تعذر على التلميذ أن يكون أستاذاً بعد أن فرغ من تدريبه ، إذ تحتم عليه أن يعمل عدداً معيناً من السنوات ، صانعاً أجيراً ، أو عاملاً أجيراً باليومية . وهذه الوسيلة صار للأساتذة من الورش (المصانع) الكبيرة ما يعمل بها عدد من التلاميذ والأجراء لحسابهم . وكلما مضى الزمن ، اشتد حرص أعضاء النقابة على ألا يزيدوا من عدد أعضائها ، وأن يخسوا نصيب الفرد في السوق . فكلما نمت السوق آثروا أن يزيدوا من عدد التلاميذ ، وترتب على ذلك أن أضحي مستحيلاً أن يصبح التلميذ أستاذاً إلا إذا كان ابن أستاذ (أسطى) ، أو متزوجاً من ابنة أستاذ . ولم يأمل غالبية العاملين في المهنة في أن يرتقوا إلى أكثر من أجراء باليومية .

على أن الأجراء أضحووا تحت رحمة الأساتذة الذين يسرون النقابة ، وهيأت النقابة العمل لكل أجير . ففي باريس ، صار يجتمع أجراء النقابة سوياً كل صباح ، في مكان معين ، فيتقدم إلى هذا الموضع الأساتذة (الأسطوات) ويختارون من بينهم الرجال الذين يحتاجون إليهم . فإذا تم الاختيار ، عهد بهم موظفو النقابة إلى الأساتذة وتقرر النقابة لهم الأجر بموافقة الأساتذة ، ويجرى الاتفاق على تنظيم ساعات العمل التي يقومون بها . وفي بعض المدن حاول الأجراء أن يؤلفوا لأنفسهم نقابات خاصة ، لمهاجمة الأساتذة ، غير أن هؤلاء الأساتذة أحبطوا جهود الأجراء ، بفضل ما نالوه دائماً من مساعدة الحكومة .

والواضح أن النقابات أساءت استعمال احتكاراتها على حساب أعضائها ، بما لجأت إليه من الحط من نوع السلع ورفع السعر . ففي إنجلترا ، حيث كانت الحكومة الملكية قوية ، اشتد الاهتمام بالسيطرة على أهم النقابات ، إذ تولت الحكومة الإنجليزية ، على الأقل ، منذ زمن الملك حنا تقدير وزن الحيز ونوعه وثمان أرغفته ، واهتمت بنوع الجعة (البيرة) ووعائها . ولما صارت المنسوجات ، فيما بعد ، من أهم الصناعات ، تقرر وضع لوائح صارمة لصناعتها ، وقام مفتشون من قبل الحكومة لتنفيذها .

والراجح أن النقابات في فرنسا ، خضعت لرقابة شديدة في المدن ، حيث كان السيد الإقطاعي قويا . ففي باريس ، كان نائب الملك يصدق على لوائح معظم النقابات ، ويعتبر مسئولاً عن تنفيذها . وأشرف موظفون آخرون على النقابات الأخرى ، فخضع باعة الكتب مثلاً ، وصناع المداد (الحبر) لسلطة مدير الجامعة ، وأشرف الأسقف على صناع الشمع والملابس الكهنوتية ، وتولى ساقى الملك الإشراف على تجار التبذ . غير أن الإشراف لم يكن سهلاً في المدن التي حازت الاستقلال الذاتي ، ونزعت النقابات إلى أن تسعى استخدام الاحتكارات .

الخدمات الاجتماعية المستمدة من النقابات :

على الرغم من أن الغرض الأساسي للنقابات كان اقتصادياً ، فإنها أدت أيضاً خدمات اجتماعية ودينية ، إذ اهتمت بأرامل وأطفال من مات من أربابها ، واشتركت في نفقات الجنازة ، ولكل نقابة راع من القديسين ، ولها طقوس دينية خاصة . ويقوم بالوظائف الدينية في النقابة هيئة مستقلة اتخذت اسم *Confrerie* ، غير أن أعضائها لم يكونوا سوى أعضاء بالنقابة .

وترتب على ظهور نقابات المهن والحرف ، أن حدث في مدن عديدة اضطرابات سياسية خطيرة . فأعضاء نقابة التجار الذين سيطروا

على حكومة المدينة ، لم يميلوا بطبيعة الحال إلى التخلي عن سلطتهم ، كما أن النقابات المهنية ذاتها لم ترغب في أن تترك التجار ، يتولون السلطة بها . ونشبت ثورات واضطرابات في مدن عديدة ، ففي بلاد الفلاندر ، أعلن أرباب الحرف في القرن الرابع عشر ، الثورة والتمرد ، فأسقطوا حكومة التجار الأغنياء ، وهزموا في معركة فاصلة ملك فرنسا الذي كان يعتبر نصير التجار وحليفهم ، ثم ألقوا فيما بعد حلفا مع ادوارد الثالث ملك إنجلترا . ولم تختلف ثورات أرباب صناعة النسيج الفلمنكيين عن ثورات سائر أرباب الحرف ، غير أنه قام في مدن عديدة ثورات بالغة الخطورة . وهذه الثورات كانت تنتهى آخر الأمر بأن يكون للنقابات المهن والحرف نصيب في حكومة المدينة .

ومن الواضح أن نظام النقابات حقق مزايا عديدة ، إذ هيأ قدرا كبيرا من الطمأنينة لأعضاء النقابة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، وهيأ لأعضاء النقابة أيضاً ، الوسائل التي يتعاونون بها في سائر أنواع النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

أما الضعف الكبير الذي أصاب النظام فإنه يتوقف على قدرة هذا النظام على أن يتشكل وفقا للتقدم الصناعي . فليس في استطاعة أى عضو من أعضاء النقابة أن يستخدم طريقة جديدة في الصناعة ، إلا إذا أقرتها النقابة في مجموعها ، وأدخلتها في لائحته . على أن هذا القبول كاد يكون مستحيلا ، ومن ثم حدث منذ عصور بعيدة أن اضطر المبتدعون إلى أن يعملوا خارج دائرة اختصاص النقابات ، فثلا كانت الطريقة المألوفة في القرن الثاني عشر ، في تبييض القماش ، هي أن يوضع القماش في الماء ، ثم يجرى الضغط عليه ، أو الضرب عليه ، بألواح عريضة من الخشب . وفي أواخر القرن الثاني عشر ، خطر لأحد الأشخاص أن قوة دفع

الماء تستطيع أن تؤدي تلك العملية بنجاح . وترتب على ذلك أن ظهرت معاصر التبييض وجرى تشييد هذه المعاصر خارج المدن ، بعيداً عن حدود اختصاص النقابات وقامت عادة على أرض سيد أو نبيل ، بلغ من القوة والسلطان ، أن النقابات لم تجرؤ على أن ترفض قبول ما ينتج من معاصره .

والخلاصة أن هذه القصة ، هي قصة ما حدث فيما بعد من تقدم صناعي ، إذ أن قدراً كبيراً من صناعة الصوف بالإنجلترا في أواخر العصور الوسطى ، إنما نما في الريف ، بعيداً عن النقابات .

نمو المدن

على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين المدن في العصور الوسطى ، فلا بد من الإشارة إلى بعض ملاحظات عامة ، فالمعروف أن معظم المدن نشأت أول الأمر على أنها مساكن (محلات) تلاصق قلعة أو دير أو مدينة أسقفية . واعتمد السكان أول الأمر على القلعة أو الدير أو المدينة ، فاتخذوا منها ملاذاً ومأوى زمن الخطر . غير أنه كلما ازداد عدد السكان بالمدينة ، وكثرت ثروتها ، نزعوا إلى تحصينها بتشييد أسوار لها ، وإذا تطلب تشييد البناء نفقات باهظة ، جرى البناء في أصغر مساحة ، فتقرر الإفادة من الحيز الواقع في داخل الأسوار ، لما يتوافر به من أسباب الأمن والطمأنينة . وترتب على ذلك أن الشوارع كانت ضيقة ، وأن الطبقات العليا للدور والمنازل امتدت فوق هذه الشوارع . ومن الطبيعي ألا تتوافر التدابير الصحية ، على الرغم من رصف بعض الشوارع وساحة السوق ؛ فتراكم كل أنواع الوسخ والفضلات في الشوارع . ولما ازدادت سرعة نمو المدينة ، ولم يعد الحيز الواقع في داخل الأسوار كافياً ، قامت مساكن جديدة خارج المدينة . فإذا صار لهذه الأرباض أهمية كبيرة ، امتدت أسوار المدينة وأحاطت بها . ففي باريس نستطيع أن نستخلص من أسماء الشوارع المراحل المختلفة لما حدث بالتدريج

من امتداد أسوار المدينة ، فشارع سان أونريه Honoré صار شارع ضاحية سان أونريه .

وما كان لإدارة المدينة من نشاط ، إنما يفسره أساسا ما واجهته المدينة من مشاكل اقتصادية . وهذه المشاكل حددت ما كان للمدينة من سياسة داخلية وسياسة خارجية . فن الناحية الداخلية ، تولى حكومة المدينة طائفة التجار ، الذين يعتبرون دعامة المدينة ورخائها . وجرى انتخاب الموظفين من طبقة الأثرياء ، الذين أطلق عليهم المؤرخون المحدثون اسم البطارقة . ومن الطبيعي أن هذا النظام كلما تطور ازداد فيه ظهور كل خصائص الطبقة الحاكمة ، من فضائل ومساوئ . ومع ذلك فالواقع أن هؤلاء البطارقة أظهروا جدارتهم بالعمل الذى تولوه ، فأظهروا من الذكاء والنشاط والكفاية فى العمل ، ما أصبح ذائعا ومعروفا . إذ عكفوا على خدمة المصلحة العامة ، وأظهروا من الإخلاص ما انتزع الاحترام . ويصح القول أن حضارة المدن ، فى ظل حكومتهم ، ظفرت بالخصائص التى امتازت بها حتى النهاية .

أما السياسة الخارجية التى ظل أهل المدينة متعلقين بها ، فقد ابتدأها أيضا البطارقة . يضاف إلى ذلك أن هذه السياسة إنما فرضتها طبيعة سكان المدينة (البورجوازية) . ولفهم هذه السياسة ينبغى أن ندرك أن البورجوازية ألقت طبقة ذات امتيازات خاصة ، فأسلوب حياتها ، الذى استلزمته مطالب تجار المدن ، تطلبت أنه لا بد لها أن تستمتع بأعلا درجات الاستقلال الذاتى ، وأن تكون فى وضع يمكنها من حماية مصالحها ، بكل كفاية ، وأن تتحرر تماما من كل تدخل أجنبى . فالمثل الأعلى ، لكل مدينة ، فى نهاية القرن الثالث عشر ، هو أن تكون جمهورية مستقلة ، « مدينة حرة » ، تتوفر لها السيادة ، ورعاية حقوق سكان المدينة . إذ أن المدينة طلبت الاستقلال التام ، سواء كان من الكنيسة أو من الحاكم الديوى . فأرادت

أن تفلت من ولايتهما القضائية ومن ضرائبهما . ودأبت على أن تحصل أو تنزع امتيازات جديدة ، ومن هنا نشبت منازعات عديدة بين المدينة وبين الكنيسة أو الأمير .

ومن الملحوظ أن الأمراء العلمانيين كانوا يميلون إلى أن يظهروا العطف على سكان المدينة ، على حين أن كبار رجال الكنيسة لم يخفوا عداوتهم الصريحة لهم . والسفر في ذلك الاختلاف ، يرجع إلى أن الحكام العلمانيين ، ليس ثمة ما يدعوهم إلى الخوف من البورجوازية ، بل لأنهم رأوا عكس ذلك ، إذ أدركوا أن من صالحهم أن يشجعوهم ويقوموا بحمايتهم . ومن الواضح أنه كلما ازداد رخاء البورجوازية ، كان ذلك في صالح الحكام . فما يصيب المدينة من الرخاء بفضل التجارة ، يفيد منه السيد ، بما يجنيه من الضرائب . يضاف إلى ذلك أن الحكام العلمانيين ، ليس لهم مقر ثابت ، فكانوا ينتقلون باستمرار ، من موضع إلى موضع ، فلم يكونوا تبعاً لذلك في احتكاك دائم مع سكان المدن ، وبذا تضاءلت أسباب الضرر إلى أدنى الحدود .

وحدث عكس ذلك مع الأساقفة ، الذين تحتم عليهم الإقامة في المدينة ، التي استقر بها منذ زمن الرومان ، مركز أسقفيتهم ، فحرصوا على المحافظة على سلطتهم . فما كان للأساقفة والكنيسة من مصالح ، حملهم على أن يرتابوا في دعاوى البورجوازية . وتراءى لهم ، بما توافر عندهم من الأسباب ، أن استقلال المدينة ، لا بد أن يضعف مكانتهم ، ويصح في الوقت ذاته ، أن يهدد حقوق رجال الدين ومواردهم . وزاد في شكوكهم أن هذا الاستقلال إنما يطلبه التجار ، لأن الكنيسة كانت بالغة الشدة والصلابة في مقاومة التجارة ، للاعتقاد أن التجارة لا تحفل إلا بالربح ، ولا تلتبس إلا بالوسائل المؤدية للربا ، الذي لا تقره الكنيسة . فالعداوة الصريحة التي أبدتها الكنيسة ، منذ زمن الكارولنجيين ، لممارسة إقراض المال ، امتدت أيضا إلى التجارة .

والواقع أن الأساقفة اتخذوا لأنفسهم من الخطط والنظريات ، ما يجتم عليهم الدفاع عن وضعهم ومكانتهم ، ضد كل من يهاجمهم من المصلحين ، فأصدروا كثيراً من قرارات الحرمان .

والواضح أن الاعتبارات العملية فرضت الصفة العلمانية على الثقافة . ففي منتصف القرن الثاني عشر ، دأبت مجالس المدن على إنشاء المدارس ، لتعليم أبناء طبقة البورجوازية ، وتعتبر أول مدارس علمانية منذ نهاية العصور القديمة . فلم يعد التعليم موجهاً فحسب لمصلحة الأحداث الذين سوف يسلكون طرق الديرية ، أو يعدون لأن يكونوا قسسا . فالدراسة بالقراءة والكتابة ، التي لا غنى عنها في ممارسة التجارة ، لم تعد قاصرة على رجال الدين وحدهم . على أن التاجر كان أسبق من النبيل في التعلم ، وذلك لأن ما يعتبره النبيل ترفاً وحلية ، يعتبره التاجر من الضروريات . ومن الطبيعي أن تطالب الكنيسة بالإشراف على مدارس المدن ، فأدى ذلك إلى وقوع صدام بين سلطات المدينة والكنيسة . ولم يدفع المدن إلى الإلحاح في ذلك إلا الرغبة في الإشراف على المدارس التي أنشأتها لمصلحتها ، والحرص على إدارتها .

ومع ذلك فإن التعليم في مدارس المدينة لم يتجاوز التعليم الابتدائي ، وكل من أراد أن يواصل الدراسة ، فلا بد أن يلجأ إلى مدارس المؤسسات الدينية (الأديرة والكاتدرائيات) . ومن هذه المدارس ، تخرج « الكتاب » الذين تولوا منذ نهاية القرن الثاني عشر كتابة الرسائل ، وتدوين حسابات المدن ، ونشر اللوائح العديدة اللازمة للحياة التجارية . يضاف إلى ذلك أن هؤلاء « الكتاب » كانوا من العلمانيين ، نظراً لأن المدن ، لم تدخل في خدمتها ، عكس النبلاء ، موظفين من رجال الدين ، وذلك لأن ما كان لرجال الدين من امتيازات ، يصح أن يفيدوا منها في الإفلات من ولاية المدن وسلطاتها .

وكانت اللاتينية هي اللغة التي استخدمها الكتاب أول الأمر ، غير أنه في أوائل القرن الثالث عشر ، لجأ الكتاب إلى استخدام التعبيرات والمصطلحات المعروفة عندهم . فكانت المدن بذلك هي التي أدخلت لأول مرة في الإدارة اللغة الدارجة .

على أن الروح العلمانية ارتبطت بحماس ديني بالغ الشدة ، فإذا دأب سكان المدينة على النضال مع السلطات الكنسية ، وإذا هددها الأساقفة بقرارات الحرمان من الكنيسة ، فإن الإيمان العميق والحماس الديني ، على الرغم من كل ذلك ، قد غلب على سكان المدينة . ومن الدليل على ذلك ، ما زخرت به المدن من المؤسسات الدينية ، من الكنائس والأديرة ، ومن المنشآت والجمعيات الخيرية . وتجلى إيمان سكان المدن وتقواهم ، في أنه بلغ بهم الإخلاص والجسارة أنهم تجاوزوا حدود الأرثوذكسية ، ففي كل الأحوال والأزمته ، اشتهروا بنزعتهم التصوفية ، وهذا هو السر في أنهم في القرن الحادي عشر ، اتخذوا جانب المصلحين الدينيين ، الذين ناهضوا السمعانية (Simony) وزواج القسس ، وفي أنهم في القرن الثاني عشر ، نشروا ما اشتهرت به بعض الطوائف من الزهد والتسك ، دون أن تنخرط في سلك الديرية^(١) ، وفي أنهم في القرن الثالث عشر رحبوا بالرهبان الفرنسيين والدومنيكان . على أن هذه الروح نفسها هي التي كفلت أيضاً النجاح للبدع ، ومن الدليل على ذلك ذبوع نخلة البيجنسين .

ولما اشتهرت به المدن من الروح العلمانية والدينية ، تهيأت لأن تقوم بدور كبير في الحركتين الكبيرتين ، وهما النهضة الأوروبية والإصلاح الديني :

(١) ومن أمثلتها ، طائفتا بيجين Béguines ، وبيجار Begards ، من الإناث

والذكور . (انظر Encyclopedia Britannica)

والمعروف أن اليهود مارسوا أوائل العصور الوسطى ، في القرنين التاسع والعاشر ، ما كان يعرف بالتجارة الوضيعة التافهة وهي تتمثل في إقراض المال والربا . ولما ظهر التجار المسيحيون ، تقرر منع اليهود من ممارسة التجارة ، مثلما جرى من قبل منعهم من حيازة الأرض ، فلم يشتغلوا بالزراعة ، فاضطروا إلى اللجوء إلى إقراض الأموال . وأضحى اليهود تحت رحمة سيد الأرض ، ف لجأوا إلى إقراض الأموال مقابل الحصول على أرباح ، فإذا احتاج السيد إلى المال ، لم يسعه إلا أن يفرض على اليهود الضرائب ، غير أنه صار للملك دائماً من الحرية ما يجعله يأخذ من اليهود ما يملكونه بما يشاء من الوسائل ، وفي أثناء القرن الثاني عشر ، تقرر طرد غالبية اليهود من غرب أوروبا .

مراجع ينبغي الإفادة منها

- Adelson, Howard L. : Medieval Commerce New York 1961.
- Ashley, W.J. : The Beginnings of Town Life in the Middle Ages. Quarterly Journal of Economics X. Boston Mass, 1896.
- Ballard, A. : The English Boroughs in the twelfth Century Cambridge 1914.
- Blanchet, A. : Les enceintes romaines de la Gaule. Paris 1907.
- Boissonade, P. : Life and Work in Medieval Europe. (New York 1927).
- Cambridge Economic History. Vol. III. Cambridge 1963.
- Cambridge Medieval History Vol. VI.
- Des Marez G. : Étude sur la propriété foncière dans les villes du Moyen âge et spécialement en Flandre. Ghent 1898.
- Gross, C. : The Gild Merchant 2 Vols, Oxford 1890.
- Keutegen, F.W. : The Medieval Commune. Encyclopedia Britannica.
- Luchaire A. : Les Communes françaises. Paris 1911.
- Maitland, F.W. : Township and Borough. Cambridge 1898.
- Mundy H. John and Peter Riesenbergr : The Medieval Town. New York 1958.
- Neilson, N. : Medieval Agrarian Economy. New York 1936.
- Petit - Dutailis, C.E. : Les Communes françaises, Paris 1947.
- Pirenne H. : "Villes, Marchés, et Marchands au moyen âge". Revue historique LXVII, 1898.
- : "Les Origines des constitutions Urbaines au Moyen âge". Revue Historique vols. LIII, LVII, 1893, 1895.

: "La Hanse flamande de Londres" Bulletin de l'Academie de Belgique Class des lettres 1899.

: Medieval Cities, Princeton 1925.

: Northern Towns and their Commerce. Cambridge Medieval History vol. VI.

Renard, Georges : Gild in the Middle Ages.

Saint-Léon, M. : Histoire des corporations des métiers,

Vander Linden H. : Les gildes marchandes dans les Pays-Bas au Moyen âge. Ghent 1869.

Wauters, A. : De L'origine, des premiers developpements des libertes communales en Belgique. Brussels 1869.

الفصل الخامس

الخاتمة

اختلف تركيب غرب أوروبا الاقتصادية والاجتماعى منذ سنة ١٣٠٠ ،
اختلافا كبيرا عما كان سنة ١٠٠٠ ، فلم يكن فى سنة ١٠٠٠ شىء من المدن
بالمعنى الاقتصادي المعروف ، ولم تتعد المدن طائفة من المساكن التى تجمعت
حول كاتدرائية أو دير أو قلعة أحد النبلاء . أما فى سنة ١٣٠٠ ، فإن
الجزء الواقع شمال روما بإيطاليا ، صار يعتبر إقليم المدن المستقلة ، فالنبلاء
الذين استقروا أول الأمر بالقرى والريف ، أصبحوا من سكان المدن ،
وألغوا الطبقة العليا من أهل المدينة . واعتمدت أراضي القرى على المدن
من الناحية السياسية ، وصار معظم هذه المدن جمهوريات أو كميونات .
واختلفت صورة حكومتها ، فتدرجت من أرستقراطية فى البندقية إلى
ديموقراطية ، على الأقل من الناحية الشكلية ، فى فلورنسة . وفى معظم المدن
ظهرت الأحزاب السياسية التى بلغ نضالها من أجل الوصول إلى الحكم ،
من القوة ما أصبح ضروريا أن تستقدم موظفا محايدا ، اشتهر باسم بودشتا ،
ليتولى الحكم . وشنت المدن المختلفة ، الواحدة بعد الأخرى ، الحروب
العنيفة ، واستخدمت فى ذلك قادة محترفين ، تولوا قيادة جيوش مأجورة .
وقبض هؤلاء القادة على أزمة الحكم فى المدن حيناً ، وأضحوا طغاة مستبدين .

ومن ثم حدث فى سنة ١٣٠٠ ، أن صار لبعض المدن ، بودشتات
منتخبون ، وصار بعضهم طغاة ، وقل منها من تولى حكمها أمراء عن طريق
الوراثة . والخلاصة أن المدن الإيطالية ، تأثرت وانطبع ، بما اشتهرت به
من الاختلاف السياسى ، وما نشب فيها باستمرار من نضال داخلى
وخارجى . غير أن هذا لم يؤثر بصورة جدية فيما حدث من تطورها

الاقتصادى . إذ اشتهرت البندقية وجنوة ويزا بأنها مدن تجارية كبيرة ، تملك من الأساطيل القوية ما جعلها تسيطر على البحر المتوسط . فتقلت سفنها إلى إيطاليا منتجات الشرق وشمال أفريقية . أما التوابل فحملها إلى الإسكندرية التجار المسلمون ، ثم باعوها إلى التجار الإيطاليين ، وحصل الإيطاليون أيضاً على القطن والحرير من الشام . وجنى كبار تجار إيطاليا من الأموال ما يزيد على ما استخدموه في تجارتهم ، فسعوا إلى استثماره ، فأقرضوا ملك إنجلترا أموالاً ، حتى يتيسر لهم شراء الصوف الإنجليزي ، واستثمروا جانباً من ثروتهم في موطنهم . وبفضل وفرة الثروة وسهولة الحصول على المنتجات من جميع البلاد ، تهيأ لنبلاء إيطاليا أن يعيشوا في ترف وسلام لم يكن معروفاً في الغرب ، وكان ذلك الثراء من عوامل النهضة الأوروبية .

أما المدن الكبيرة بألمانيا والتي لم تعترف بالسيادة للإمبراطور الألماني ، فإنها حظيت بالاستقلال ، وبسطت سلطانها على ما يجاورها من الأراضي . على أن هذه المدن الحرة كانت تقع في وسط أملاك الأمراء وأراضيهم ، ومع ذلك ازدادت رخاء وثروة ، بعد أن انتظمت فيما يعرف بالعصبة الهانزية ، التي اشتهرت ببحريتها ، وبمراكزها التجارية في أنحاء أوروبا . فارتحل تجار الهانزا صوب الجنوب إلى إيطاليا ، وجلبوا إلى بلادهم ما أرادوه من السلع من البندقية وجنوة وميلان ، وتولوا توزيع هذه المنتجات في شمال أوروبا . وساد الرخاء مدن الفلاندر المشهورة بمنسوجاتها ، مثل أنتورب ، وبروج وجنت وليل ، وجرى تصدير المنسوجات الفلمنكية إلى سائر بلاد أوروبا ، وحمّلها البنادق إلى الشرق .

وهيأت المدن سوقاً للمنتجات الزراعية ، فصارت القرى تبيع ما يفىض من محصولاتها بالمدن . وترتب على نمو التجارة وتطور المدن ، أن تهيأ

لغرب أوروبا اقتصاد نقدي ، وطبقة من التجار ، أى طبقة متوسطة تقع بين طبقة الفرسان وطبقة الفلاحين .

وكلما نمت المدن ، وشاع الاقتصاد النقدي ، تداعى النظام الإقطاعي ونظام الضياع . ففي القرن الثاني عشر ، صار كوثنات شامبانيا يمنحون إقطاعات لم تكن إلا عبارة عن خراج سنوي يجرى تحصيله نقدا ، وحلف لهم أرباب الإقطاعات يمين التبعية ، غير أنهم لم يكونوا مع ذلك سوى فرسان مأجورين ، من اليسير قطع رواتبهم . وفي القرن الثالث عشر صار بارونات إنجلترا يؤثرون للملك مبالغ معينة من المال ، مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية ، أو تقديم جماعة من الفرسان المأجورين . يضاف إلى ذلك أن كبار السادة الإقطاعيين ، أخذوا يحلون موظفين يتقاضون أجورا ، مكان الأتباع ، في بعض الوظائف بقصورهم مثل وظائف الصنجيل ، والكندسطل والمارشال . والخلاصة أنه حوالى سنة ١٣٠٠ ، اختفى إلى حد كبير ما كان من علاقات شخصية سابقة بين السيد والأتباع ، ولم يبق منها أصلا ، إلا طائفة من الالتزامات المالية .

وللأحوال الاقتصادية المتغيرة آثار على طبقة النبلاء ، إذ أحرز كبار أمراء الإقطاع السلطة والموارد ، فأصبح لهم من الأسواق ، ما يفل لهم رسوما تدفع نقدا ، وصار لهم من المدن ، ما تمدهم لا فحسب بدخل نقدي ، بل أيضا برجال من الطبقة الوسطى ، يجرى استخدامهم موظفين . وبفضل استخدام الدخول النقدي في استئجار الموظفين والجند ، أصبح في وسع السيد الكبير من الناحية العملية أن يستغنى عن أتباعه . أما السيد الصغير الذي يحوز قرى قليلة العدد ، فلم تهبأ له هذه الفرص ، وكل ما يستطيع أن يناله ، هو أن يجبي بعض العوائد من التجار عند أحد الجسور ، أو من الباعة الجائلين في سوق قريبة ، غير أن الثروة الجديدة التي نجمت عن المدن والتجارة ، فإنها تجاوزته ، وليس له من سبيل للحصول على المال ، إلا بالالتجاء إلى بيع

محصولات ضيعته وأن يحول إلى الدخل النقدي ، ما يحصل عليه من خدمات فلاحيه ، وما يتقاضاه من الخراج عينا . وسبق أن رأينا أن كل السادة اتبعوا هذه الوسيلة ، بل إن كثيراً منهم ، أجروا ضياعهم ، ولم يقوموا بجباية خراجها مباشرة . ولم تحل سنة ١٣٠٠ ، حتى أصبحت نسبة كبيرة من سادة فرنسا وإنجلترا ، الذين كانوا أصلاً ملاكاً للأراضي ، يعيشون على إيجارات نقدية ، جرى تحديدها بمبالغ معينة . والخلاصة أن النبلاء أصبحوا في سنة ١٣٠٠ ، يعيشون في ترف ورخاء تطلب من كثرة التكاليف ما لم تتكلفه الحياة سنة ١٠٠٠ . وأخذ النبلاء الصغار يهجرون حصونهم الكثيرة ، ويشيدون دوراً حصينة بضياعهم ، متعددة الحجرات . وأخذ السادة الكبار يشيدون قصوراً في داخل أسوار قلاعهم ، فعاشوا مثلما يعيش الأمراء ، على أن عدداً كبيراً من التجار فاقوا صغار النبلاء بما توافر لهم من الأرباح والأموال ، فعاشوا في ترف كأنهم سادة ، وبفضل خدمتهم للملوك والأمراء نافسوا النبلاء من أجل الوصول إلى السلطة والحكم .

وتأثر وضع الفلاح بسبب نهوض المدن وإحياء التجارة ؛ إذ ترتب على ازدياد سرعة نمو المدن ، في القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، أن انتقل عدد كبير من الفلاحين إلى المدن ، بإذن سادتهم أو بدون إذنتهم ، فأضحوا أعضاء في الطبقة المتوسطة الجديدة ، طبقة التجار أو الصناع . ومع ذلك فإن معظم المدن لم يشجع هذه الهجرة في نهاية القرن الثالث عشر ، إذ كان بها من السكان ما يكفي حاجة السلع التجارية ويؤدي الخدمات .

ومن الطبيعي أن يؤدي هؤلاء النزلاء الجدد إلى خفض المستوى العام للمعيشة . إذ تهيأت دائماً الفرصة لكل فلاح مغامر كفاء يريد أن يرتقي ، بأن يذهب إلى المدينة . غير أنه أضحى من العسير أن ينجح في تحقيق غرضه ، فتكونت الطبقة المتوسطة ، وانتشرت من تلقاء نفسها على نطاق واسع .

أما الفلاحون الذين مكثوا بالأرض ، فإنهم أفادوا أيضاً من إحياء الاقتصاد النقدي ، فحوالى سنة ١٣٠٠ ، اشترى كثير من الأرقاء حريتهم ، وحوال عدد كبير من الفلاحين الأحرار بخدماتهم وإيجاراتهم النوعية ، إلى أجور نقدية . ولم يلبث تحول الإيجارات والخدمات المتحصلة من المستأجرين غير الأحرار ، أن صار أمراً مألوفاً ، لاسيما في إنجلترا . والواضح أن تحول الخدمة إلى الأموال ليس له أهمية مباشرة ، ما لم يقترن ذلك بالحصول على قدر وافر من الحرية ، ليتصرف الفلاح في وقته ومنتجاته . فهو يستطيع بذلك أن يبيع الفائض من إنتاجه ، ويتصرف كيفما يشاء في وقت فراغه . ولما ظهر التضخم المالى في القرن الرابع عشر ، أفاد منه فائدة كبيرة ، فتحددت التزاماته ، وازدادت قيمة ما يدفعه . ويحدث هذا على الأخص عند ندرة العمل الناجمة عن كارثة من الكوارث ، مثل الوباء الأسود ، لما ترتب عليه من ازدياد ارتفاع الأجور . ومع ذلك فإن الفلاح لا زال من الناحية السياسية ، لاحول له ولا قوة لإزاء طبقة النبلاء والطبقة المتوسطة ، يضاف إلى ذلك ما تعرض له من الأذى والضرر نتيجة للحروب التي دأب على شنها الملوك والنبلاء .

وازداد عدد سكان غرب أوروبا بين سنتي ١٠٠٠ ، ١٣٠٠ ، فن الواضح أن عدد سكان إنجلترا ارتفع في سنة ١٣٧٧ إلى نحو ٢٢٣٠٠٠٠ بعد أن كان ، ١٠٠٠٠٠ في سنة ١٠٨٦ ، وبلغ عدد سكان فرنسا في منتصف القرن الرابع عشر نحو ١٦ مليون . وتهيأ للزراعة ، في هذه الفترة ، مساحات كبيرة جديدة من الأراضي ، وازداد عدد سكان المدن .

